



جامعة الحسن الثاني - المحمدية - الدار البيضاء

كلية العلوم القانونية والاقتصادية

والاجتماعية - المحمدية.

ماستر العلوم السياسية والتواصل السياسي

رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام

تحت عنوان :

موقع الشراب في السياسات العمومية بالمغرب

تحت إشرافه فضيلة الأستاذ :

د. زين الدين محمد

من إنجاز الطالب الباحث :

الخيراوي زكرياء

لجنة المناقشة :

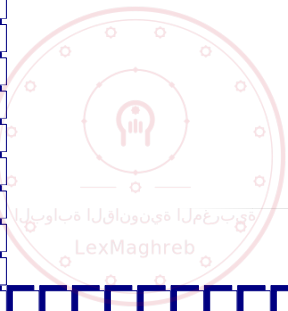
د. زين الدين محمد : أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق المحمدية..... رئيسا ومشرفا

د. حمري سعيد : أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق المحمدية..... عضوا

د. أولفاضي سمير : أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق المحمدية..... عضوا

السنة الجامعية : 2018 / 2019.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



سُورَةُ الْعَلَقِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ① خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ② أَقْرَأْ وَرَبُّكَ
الْأَكْرَمُ ③ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ④ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ⑤ كَلَّا إِنَّ
الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَاطِغٍ ⑥ أَن رَّأَاهُ اسْتَغْنَى ⑦ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَى ⑧ أَرَأَيْتَ
الَّذِي يَنْهَى ⑨ عَبْدًا إِذَا صَلَّى ⑩ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَىٰ الْهُدَىٰ ⑪ أَوْ أَمَرَ
بِالتَّقْوَىٰ ⑫ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ⑬ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ ⑭ كَلَّا لَئِنْ
لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ⑮ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ⑯ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ⑰
سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ⑱ كَلَّا لَا نُطِيعُكَ وَأَسْجُدُ ⑲ وَأَقْتَرِبُ ⑳



كلمة شكر وتقدير :

أتقدم بداية الشكر إلى الله عز وجل على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، ومنها توفيقى في إنجاز هذا البحث المتواضع.

أقدم شكري الخالص وتقديري الكبير إلى فضيلة الأستاذ المشرف الدكتور زين الدين محمد، الذي مهما عبرت له فلن أفيه حقه من التقدير والثناء..... لتوجيهه وتأطيره خلال مسار هذا البحث وهذا الماستر، وتتبعه في مختلف مراحلها بالإضاءة والتنوير، فله جليل التحية والتقدير وخالص الامتنان والاعتراف.

كما أسدي جزيل الشكر والتقدير لأساتذتي الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، الدكتور خمري سعيد رئيس شعبة القانون العام ومنسق ماستر العلوم السياسية والتواصل السياسي بكلية المحمدية، والدكتور أولقاضي سمير أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق المحمدية، جزاهم الله عني خير الجزاء على تفضلهم قبول الإشراف على مناقشة هذه الرسالة المتواضعة، وكذا على جهودهم المبذولة في تقدير وتقييم هذه الدراسة، خاصة أن ملاحظاتهم تشكل منارة تضيء هذا البحث، فلكم منى أساتذتي الكرام تحية الإكبار والتقدير.

والله ولي التوفيق

الخيرأوي زكرياء 



إهداء :

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى الوالدين الحبيبين الكريمين حفظهم الله ورعاهما؛ إلى
منبع الحنان إلى زهرة الأمل والوفاء أُمي حبيبتي الغالية حفظها الله ورعاها, إلى سندي
وظهري وصمام الأمان أبي الغالي حفظه الله ورعاه.

إلى

إخوتي : حمزة, ياسر, معتز.

إلى

خطيبتي ورفيقة دربي سكينه

إلى

كل أفراد العائلة والأقارب

إلى

كل من علمني حرفا

إلى

كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة

والله ولي التوفيق

الخبر اوي زكرياء



مقدمة عامة :

أضحت الدراسات في قضية " موقع الشباب في السياسات العمومية " , تتمتع بأهمية كبرى, استنادا لما لهاته القضية من أبعاد تختلف باختلاف زاوية معالجتها, حيث يتقاطع فيها السياسي بالاقتصادي, والاجتماعي بالثقافي, لتصب جميعها في المسلسل التنموي الذي رفع المغرب شعاره, في أفق مأسسته لنظام الدولة القائم على الديمقراطية والحق في المشاركة, بحيث تصبح مقارنة قضية الشباب المغربي والمشاركة, مدخلا قد يتيح إمكانية فهم دور وموقع الشباب كشريحة اجتماعية داخل المجتمع المغربي.

فالشباب يمثل في جميع البلدان موردا بشريا رئيسيا للتنمية وعاملا مؤثرا يساهم في التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والابتكار التكنولوجي, ويمثل بما لديه من خيال وطاقات هائلة ورؤى خلاقة, عناصر أساسية للتنمية المستمرة للمجتمعات التي يعيشون فيها, إلى جانب دورهم الكبير في تشكيل وصياغة المستقبل بتحدياته ورهاناته. لذا فالشباب يحظى باهتمام خاص في السياسات والبرامج الحكومية, غير أن طبيعة هذا الاهتمام تختلف درجاته لدى البلدان المتقدمة عنه في البلدان النامية, التي لا ترقى سياستها إلى درجة الاستثمار والتنمية في أبعادها الشاملة.

كما تعد الفئة الشبابية أكثر حساسية على المستوى الاجتماعي بالنظر إلى ما يميز وضعها, فهي الأكثر توجها نحو المستقبل إلا أنها في الوقت ذاته الأكثر تعرضا للأزمات والتحديات, حيث تبقى في حلقة محصورة بالمشاكل والاكراهات والصعوبات, كما أنها تشكل عبئا ثقيلا في السياسات العمومية في نظر صناع القرار, عبيء يشمل مجالات متعددة يتقاطع فيها السياسي بالاقتصادي والاجتماعي بالثقافي وغيرها.

ويعد الشباب محور دينامية التغيير السياسي والحركية التنموية عموماً، خاصة في المجتمعات العربية حيث يشكل الشريحة الاجتماعية الأكبر في الهرم السكاني والقوة النشيطة والركيزة الأساسية لكل تنمية مستدامة.

كما يتميز المغرب ببنية ديمغرافية شابة، حيث تصل نسبة البالغين مابين 15 و 34 سنة 37 بالمائة أي ما يعادل 11,7 مليون نسمة، كما تشكل النسبة النشيطة من هاته الشريحة 5,6 مليون، ما يعادل 48 بالمائة من معدل النشاط، وبغض النظر عن التصنيف الإحصائي للشباب فإنهم يشكلون إمكاناتاً بشرياً مهماً، يعد تثمينه بمثابة تحدٍ حاسم أمام المجموعة الوطنية، فهم يمثلون اليوم مؤهلاً ثميناً للبلاد وفرصتها نحو المستقبل. إن هاته الفرصة الديمغرافية كما وصفها تقرير الخمسينية، تعد بمثابة تحدٍ أمام الحكومة وصناع القرار والقائمين على تسطير السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب.¹

وفي الوقت الذي نتحدث فيه عن هرم سكاني شاب، نصطدم بنتائج دراسة أجرتها المندوبية السامية للتخطيط وقدمت تقريرها تحت عنوان **"مستقبلية مغرب 2030"**، والتي أبرزت من خلالها، أن هناك إمكانية لتحول ساكنة المغرب ضمن دينامية تتميز بارتفاع معدل عمر الساكنة مابين 2004 و 2030 و أن الساكنة دون 15 سنة قد تنتقل من 9 إلى 6,7 مليون نسمة بانخفاض نسبته 27 بالمائة. كما استنتجت أن حصة الشباب ضمن الساكنة ستقلص بشكل ملحوظ إلى النصف بسبب التغييرات التي قد تطرأ في معدل الخصوبة. وقد تنتقل نسبة إنخفاض الشباب ضمن الساكنة من 31 بالمائة سنة 2004 إلى 15 أو 21 بالمائة فقط سنة 2030، حسب السيناريوهات المتعلقة بالخصوبة والهجرة.²

¹ المملكة المغربية، تقرير "خمسون سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2005"، الصادر سنة 2005 دراسة مستقبلية حول مغرب 2030، منجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط، ملخص حول تطور نسبة الشباب والأشخاص المسنين حسب السيناريوهات، يوليو 2006. ص 58 – 62.

وبالنظر إلى التطورات والتحولات السريعة التي يشهدها العالم, وظهور العديد من المشاكل المختلفة التي تلامس الشباب في مختلف المجالات, تجعل القادة السياسيين في مختلف الأنظمة السياسية والفاعلين الدوليين والرسميين وغير الرسميين, معنيين إلى حد كبير بضرورة حل هذه المشاكل والأزمات التي تمس بشكل خطير هذا المكون , والاستجابة الاستعجالية والفورية لمختلف مطالبه.

بل أكثر من هذا فقد أضحى من الضروري و الملح العمل على تسطير سياسات عمومية أفقية للشباب, واضحة المعالم وقائمة على الملائمة والالتقائية بين مختلف القطاعات, بحيث يكون الاستثمار في العنصر البشري أولوية آنية وأساسية, تنبني على تكوين الشباب وتمكينه للمشاركة في صنع السياسات العمومية وإتخاذ القرار.

أهمية الموضوع :

تأتي أهمية الموضوع, وتنبتق من خلال وعينا التام بأهمية الشباب ودورهم الفعال في صنع السياسات العمومية, باعتبارهم يشكلون ثروة هائلة قادرة على مواجهة التحديات في الحاضر والمستقبل وعلى تغيير وتحديث الظروف التي نعيشها. له حقوق كما له واجبات, فالشباب له حق الحياة الآمنة, والحصول على جميع الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية والتعليمية والعمل والإنتاج, ويتمارس مع تلك الحقوق بل ويمثل الضمانة لتحقيقها, الحق في المشاركة واتخاذ القرار.

وبالتالي فإن طبيعة الاستثمار في هذا العنصر البشري المهم, يختلف بين الدول المتقدمة عنه في البلدان النامية. وتعد شريحة الشباب باعتبارها مخزون ديمغرافي غير قابل للتكرار, أكثر تعرضا للتغيرات والتحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. إذ تبرز عنها إشكالات كبرى تؤثر في السياسات عندما تخطئ في التقديرات وعندما تجعل من قضايا الشباب مسألة ثانوية.

فالشباب وإن كان يشكل استمرارية للمجتمع فإنه ليس بالضرورة إعادة إنتاج للنظام الاجتماعي القائم، وهكذا يمكن اعتباره كقوة حية تبحث عن التمتع داخل المجتمع، عبر بناء هويتها وشخصيتها الاجتماعية في مواجهة التحديات والرهانات هنا والآن في تداخل للمستويات المحلي والوطني والعالمي المعولم في وضعنا الراهن، وهو ما يطرح بحده مسألة تمكينها من هذه الوظائف والأدوار، وفتح لها مجالات للمشاركة في بناء سياسات عمومية تكون حاملة في طياتها إجابات حقيقية لقضايا الشباب وبمعنى من الشباب.

دوافع اختيار الموضوع :

إن الغاية من البحث في موضوع " موقع الشباب في السياسات العمومية "، له مبررات ذات مشروعية علمية تنقسم إلى دوافع موضوعية وأخرى ذاتية :

أولاً : الدوافع الموضوعية :

(1) : تتجسد دوافع اختيارنا للموضوع في محدودية الدراسات المتخصصة المتعلقة بحقل موقع الشباب في السياسات العمومية خاصة وأن رهان التنمية يرتبط بمدى الاستثمار في هاته الشريحة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا...

(2) : الظرفية الوطنية التي يعيشها المغرب اليوم، والاحتجاجات التي يتزعمها الشباب المغربي. مما يكشف لنا ضعف السياسات العمومية الموجهة لهذه الشريحة العريضة.

ثانياً : الدوافع الذاتية :

يعتبر المبرر الرئيسي لاختيار الموضوع، نتيجة لرغبة شخصية في دراسة موقع الشباب كقوة فاعلة ضمن السياسات العمومية في ظل حراك شبابي ينم عن وعي وعزيمة ورغبة قوية، في الانخراط في مسار التنمية والنهضة المجتمعية للمغرب وفي تطلع للمشاركة في صنع القرار والسياسات العمومية.

إشكالية الموضوع :

في ظل المتغيرات التي أصبحت تعرفها الحياة الدولية بشكل عام والمملكة المغربية على وجه الخصوص, والناجمة عن فشل الفاعلون في صنع سياسات عمومية تلبي حاجيات الشباب, تبرز إشكالية أي نظرة إستراتيجية للدولة اتجاه الشباب, هل ترى الشباب من منظور قطاعي أو منظور تنموي شامل كفيل بدمج الشباب في السياسات العمومية ؟

الأسئلة الفرعية :

- ما هي المرجعيات الدولية والوطنية التي تعزز مكانة الشباب في صنع السياسات العمومية؟
- ما هي سبل تجاوز إختلالات مشاركة الشباب وتمكينهم ؟
- إلى أي حد استطاعت الأحزاب السياسية, والمجتمع المدني خصوصا المنظمات الغير الحكومية, وكذا المؤسسات الشبابية بالمغرب أن تكون قوة مؤثرة للترافع حول قضايا الشباب ؟
- ما هي الاكراهات والمثبطات التي تحول دون إشراك فاعل الشباب في إيجاد موقعه في صناعة التغيير الايجابي وفي بناء تطلعاته ومستقبله ؟
- ما هي درجة اهتمام الفاعلين الرسميين و غير الرسميين في صنع السياسات العمومية بقضايا الشباب وأي تقييم عن أدوارهم في هذا الاتجاه ؟
- هل يمكن القول بأن تنامي الازمات الصحية , التعليم, البطالة, السكن, وتراجع الخدمات الاجتماعية وغيرها هي نتائج لإخفاقات سياسات عمومية لم تكن خاضعة للتقييم والحكمة الجيدة ؟

مخطبات البحث :

تكاد تكون ندرة الدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة بالشباب, من أكبر المثبطات التي واجهتنا في هذا البحث, فالأبحاث والدراسات المتعلقة بالشباب التي وجدناها تصب بشكل مباشر في قضايا المخدرات, السيدا, الهجرة, الانتحار ... في حين أن الدراسات المرتبطة بإشكالية موقع الشباب في السياسات العمومية والمشاركة الشبابية, تكاد تكون غائبة. مما يفسر من جهة؛ بوجود أزمات كتابة في المجتمع المغربي فيما يخص قضاياها الأساسية ومنها قضية بحثنا, ومن جهة أخرى بعدم الإحساس القيمي بحجم هاته الإشكالية.

محل الاختغال :

من اجل دراسة الموضوع تحتم الأعراف الأكاديمية بناء موضوع على قالب منهجي متكامل وعلمي يعتمد على مجموعة من المحددات والأدوات العلمية واستخدام مناهج البحث المناسبة.

أولاً : المنهج التاريخي :

تم الاعتماد على هذا المنهج لأنه يتناسب مع البحث من خلال معرفة المراحل التاريخية لنشأة وتطور السياسات العمومية, ومحاولة اكتشاف مختلف الأحداث والتطورات التي مرت بها السياسات العمومية.

ثانياً : المنهج الإحصائي :

لا تخلو أي دراسة في العلوم السياسية والاجتماعية عموماً من الإحصائيات والأرقام, كأدلة صادقة نسبياً, وشواهد كأحد الأساليب لإثبات الحقائق من خلال إعطاء بعض الإحصائيات لتوضح مدى الاعتماد على الشباب في صنع السياسات العمومية.

ولمعالجة الاشكالية المطروحة والتساؤلات, سنقسم موضوعنا بناء على التقسيم الفرانكفوني وهذا من خلال الاعتماد على خطة تتكون من فصلين :

الفصل الأول :

حاولنا في هذا الفصل الوقوف على مفهوم الشباب والسياسات العمومية وتحديد ظروف نشأتها وتطورها, مع تبيان خصائصها وتصنيفاتها , وكذا تحديد العناصر المكونة لها. وانطلاقا من كون السياسات العمومية تطلق على تلك القرارات التي يتخذها مجموعة من الفاعلين بهدف تحقيق المصلحة العامة, حاولنا التعرف أكثر على الفاعلين بحسب ما يمثلونه من تأثير مباشر وغير مباشر في الارتباط بالسياسات العمومية المتصلة بالشباب.

وتأسيسا على ذلك تناولنا, هذا الفصل في ثلاثة مباحث : تطرقنا في **المبحث الأول** إلى ماهية الشباب والسياسات العمومية, أما **المبحث الثاني** فقد خصص للفاعلين في صنع السياسات العمومية, أما بالنسبة **للمبحث الثالث** فقد خصصناه لعمليات صنع السياسات العمومية.

الفصل الثاني :

يرتكز على تفعيل دور الشباب في السياسات العمومية, باعتباره شريك استراتيجي في التنمية ومعني بالدرجة الأولى بمجمل السياسات والبرامج الموجهة إليه من طرف الفاعلين في صنع السياسات العمومية.

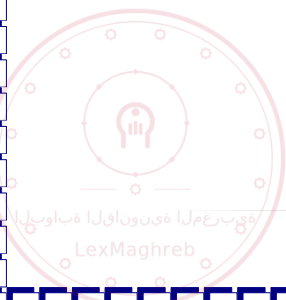
فقد أضى وجود الشباب أساسي ولا غنى عنه, بل عنصرا فاعلا في بلورة السياسات العمومية سواء على المستوى الوطني أو المحلي, لتجاوز المقاربة الأحادية في عملية إعداد هذه السياسات في غياب الشباب. وفتح المجال للشباب للمشاركة السياسية و صنع القرار, لتجاوز الأزمات التي تتخبط فيها هذه الشريحة العريضة من الشباب.

وتأسيسا على ذلك, تناولنا هذا الفصل في ثلاثة مباحث : تطرقنا في **المبحث الأول** إلى إدماج الشباب في السياسات العمومية, أما بالنسبة **للمبحث الثاني** فقد خصص للشباب وتحديات المشاركة السياسية, أما فيما يخص **المبحث الثالث** فجوهره حول الشباب المغربي واقع الحال والتحديات الكبرى.

الفصل الأول :

الإطار النظري والمفاهيمي لموقع الشباب في السياسات

العمومية :



لتحليل أي موضوع و دراسته دراسة شاملة, يجب الإحاطة بالإطار النظري ولمفاهيمي حتى تتم دراسته بصورة دقيقة, وهذا ما سيتم معالجته من خلال الوقوف على مختلف المفاهيم سواء فيما يخص الشباب أو ما يخص السياسات العمومية, من خلال التركيز أولا على مفهوم الشباب وثانيا على مختلف مفاهيم السياسات العمومية, وتحديد خصائصها و الفاعلون في صناعتها و تفسير وتبيين مراحل عمليات صنع هذه السياسات العمومية بداية من مرحلة تحديد المشكلة إلى غاية آخر مرحلة وهي مرحلة التقييم.

فتحديد الإطار النظري للسياسات العمومية وتوضيح مضامينها المختلفة يعد بمثابة الخطوة المفتاح والأساسية التي من خلالها تتضح الرؤية البحثية, فكان لزاما علينا الوقوف على المفاهيم المذكورة آنفا.

المبحث الأول : ماهية الشباب و السياسات العمومية :

سيتم التطرق في هذا المبحث لمفهوم الشباب ومحاولة تحديد أهميته ومراحلته (المطلب الأول), مع معالجة نشأة وتطور مفهوم السياسات العمومية (المطلب الثاني), وأخيرا و ليس آخرا سنحدد ماهية السياسات العمومية وتصنيفاتها مع محاولة تبيان خصائصها والعناصر المكونة لها (المطلب الثالث).

المطلب الأول : ماهية الشباب :

تعرف الأمم المتحدة الشباب بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة, وقد اعتمد هذا التعريف العملي للأسباب إحصائية. فالبيانات المتوفرة في البلدان تنطوي في معظم الحالات على توزيع السكان بحسب الفئات العمرية الخمسينية. لذا لا ينطوي هذا التعريف على أي تحيز ضد التعاريف الأخرى التي قد تعتمد عليها البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة, بناء على عدة عوامل اجتماعية و ثقافية و اقتصادية و سياسية و مؤسسية. إنما يفضل اعتماد تعريف موحد لتسهيل المقارنة بين البلدان و ضمن البلد الواحد عبر الزمن. فبادراكنا لصعوبات التي تواجه أغلب الباحثين في حقل الشباب, لتحديد المفهوم الذي يقابل مصطلح " الشباب ", سنحاول جرد دلالاته على المستوى اللغوي (الفرع الأول), ثم محاولة توضيح صعوبة تحديد مرحلة الشباب (الفرع الثاني), مع إعطاء التحديد التقريبي لفترة الشباب (الفرع الثالث). وتبين أهمية عنصر الشباب (الفرع الرابع).³

الفرع الأولي : مفهوم الشباب :

يحيل المفهوم العربي لكلمة "شباب" حسب ابن منظور إلى " الفتوة ", أما في اللغة الفرنسية فنجد مصطلح « jeunesse » الذي يحيل حسب القاموس الفرنسي "Robert" إلى مرحلة في الحياة الإنسانية من الطفولة إلى الرشد, تتسم بمجموعة من التحولات الجسمانية العقلية (مقارنة عمرية / سيكولوجية), وهو نفس المعنى التي تفيده كلمة « Young » في

عبد الواحد زيات, الشباب في السياسات العامة, رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام, كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية, المحمدية, 2012/2011, ص 21.

الفرع الثاني : صعوبة تحديد مرحلة الشباب :

ونحن عند تحديدنا لمرحلة الشباب ندرك تماما أن هذا التحديد لا يعدو أن يكون أمرا تقريبا يغلب عليه العنصر الذاتي, لأنه من الصعب جدا تحديد بداية هذه المرحلة و نهايتها تحديدا زمنيا دقيقا و ذلك للأسباب التالية :

أولا : إن تقسيم نمو الكائن البشري إلى مراحل مختلفة كما هو موجود في كتب علم النفس هو في الواقع تقسيم اصطلاحي فقط, لأن في واقع الحياة لا يمكن ان يخضع لتقسيم محدد خال من التداخل. فحياة الإنسان تعتبر وحدة متصلة لا يمكن أن تجزئتها إلى قطاعات و مراحل منفصل بعضها عن البعض, ولا ينتقل الطفل من طور نمو إلى آخر انتقالا مباشرا, فهو لا يراهق مثلا بين عشية وضحاها.

و لعنا لو دققنا النظر في خصائص أية مرحلة من مراحل النمو المصطلح عليها لوجدناها عبارة عن امتداد و استمرار لخصائص المرحلة السابقة عليها, و تمهيد لخصائص المرحلة اللاحقة لها.

ثانيا : إن هناك فروقا فردية واضحة بين الأفراد في بدء أية مرحلة من مراحل نموهم و في نهايتها و في درجة و معدل نموهم داخل إطار كل مرحلة من تلك المراحل. ولهذه الفروق الفردية التي ترجع في مجموعها إلى عوامل وراثية و بيئية لا يتسع المقام لشرحها في هذا البحث الموجز, فإن الطول الحقيقي لمرحلة الشباب و نقطة بدئها و نهايتها يختلفان من فرد لآخر.⁵

فالخصائص التي تحدد لأية مرحلة من مراحل النمو " ما هي إلا إطار عام لمستويات النمو و اتجاهاته و أشكاله, نظرا لأن كل طفل ينمو طبقا لنمطه الفريد الخاص به و بشكل

أمال الراغ, مشاركة الشباب في تدبير الشأن المحلي "المجالس الشبابية مدخل للمشاركة المحلية", رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام, كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية, المحمدية 2012/2013, ص 14.

⁵ عمر محمد التومي الشناباني, الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب, دار الثقافة, بيروت, لبنان, 1973, ص 31.

يختلف في قليل أو كثير عن النمط العام أو الإطار العام الذي يحدده العلماء".

ثالثا : إن طول فترة المراهقة و فترة الشباب و قصرهما يختلفان باختلاف الثقافات و المناخ, و باختلاف المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الحضاري للمجتمع الذي يعيش فيه الفرد.⁶

الفرع الثالث : التحديد التقريبي لفترة المراهقة و الشباب :

- فعلى الرغم من هذه الصعوبة و تباين الآراء فقد حاول العلماء تحديد هذه الفترة أو المرحلة تحديدا تقريبا :

أولا : تصور الدكتور أحمد فؤاد الشربيني :

فقد ذهب الدكتور احمد فؤاد الشربيني إلى أن فترة الشباب هي تلك الفترة من النمو و التطور الإنساني التي تتم بسمات خاصة تميزها و تعطيها صورتها المميزة. و تنقسم هذه الفترة في نظره إلى أربع مراحل وهي :

1/ مرحلة المراهقة : و هي التي تمتد من سن 12 إلى 15 سنة, و تمتاز بسرعة النمو البدني و ظهور الأعراض الجنسية الثانوية وما يصحبها من تغيرات في إفراز الهرمونات الجنسية و باقي الهرمونات الأخرى و ما يترتب على ذلك من تغيرات في العمليات الكيماوية الحيوية للجسم.⁷

2/ مرحلة اليقوع : و هي المرحلة التي تشمل السن من 15 إلى 18 سنة من العمر و التي يستمر فيها النمو البدني و لكن بسرعة أقل من مرحلة المراهقة, وكما يستمر فيها التطور النفسي و السلوكي ويتم فيها نضج الوظائف الجنسية.

⁶ عمر محمد التومي الشينباني, الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب, المرجع السابق, ص 32.

⁷ سعد جلال, المرجع غي علم النفس, دار المعارف, مصر, 1961, ص 235.

3/ مرحلة الشباب المبكر : و هي المرحلة التي تشمل الفترة من 18 إلى 21 سنة من العمر و التي يأخذ فيها النمو البدني اتجاهها وظيفيا و تتجه فيها التغيرات العاطفية نحو الاستقرار و يصل فيها النمو العقلي مداه.

4/ مرحلة الشباب البالغ : و هي المرحلة التي تمتد من 21 إلى 25 سنة من العمر و التي يحقق فيها الفرد قمة النضج و التأقلم مع الحياة و المجتمع و النهج الواقعي الاجتماعي المثالي السليم.

ثانيا : تصور الدكتور سعد جلال :

ذهب الدكتور سعد جلال في كتابه (المرجع في علم النفس) إلى تقسيم فترتي المراهقة و الشباب إلى ثلاث فترات رئيسية, وهي فترة ما قبل الحلم او فترة المراهقة, وفترة ما بعد الحلم أو الفتوة أو فترة الشباب الأولى, و فترة الرشد أو مرحلة الشباب الثانية.

1/ تطلق فترة ما قبل الحلم أو فترة المراهقة على الفترة التي تستغرق من سنة إلى سنتين قبل الاحتلام, وتمتد عادة من سن 10,5 إلى سن 12 أو 13. والكلمة التي تقابل "المراهقة" في اللغة الانجليزية في نظر الدكتور سعد جلال هي كلمة « Pubescence » وليست كلمة « Adolescence » كما ذهب خطأ كثير من الكتاب العرب. وأحسن ترجمة في نظره للكلمة الأخيرة " Adolescence " في اللغة العربية هي لفظة " الفتوة " .⁸

2/ وتمتد فترة "الفتوة" أو فترة الشباب الأولى من بداية الحلم حتى سن 21, وهي مرحلة انتقالية يتحول خلالها الشاب إلى رجل بالغ أو امرأة بالغة و يحقق فيها نضجه الجنسي و مستوى عاليا من النضج الانفعالي و الاجتماعي.

⁸ سعد جلال, المرجع في علم النفس, مصر, دار المعارف, 1961, ص 238.

3/ و تمتد فترة الرشد أو فترة الشباب الثانية من سن الواحدة و العشرين حتى سن الثلاثين.

الفرع الرابعة : أهمية عنصر الشباب :

تتجلى أهمية عنصر الشباب في كونه يعد المصدر الأساسي لنهضة الأمة و معقد آمالها, و الدرع الواقي الذي تعتمد عليه في الدفاع عن كيائها و الذود عن حياضها و في تحقيق أهدافها. فشباب آية أمة يمكن أن يعتبر المرآة الصادقة التي تعكس واقع تلك الأمة و مدى نهضتها و تقدمها, فشباب اليوم هم قادة المستقبل.

فإذا كان الشباب له أهميته البالغة في جميع الأمم و البلاد فإن أهميته تزيد في الأمم و البلدان النامية, و ذلك لعدة اعتبارات قد يكون من بينها, رغبة هذه الدول أن تعوض ما فاتها من تقدم في سنوات و عصور تخلفها الماضية بسرعة قد لا يوافق عليها جيل الكبار الذي يقاوم عادة أي تغير في نظم وقيم و عادات المجتمع, لأنه يرى في هذا التغير ما يهدد مركزه و يخل توازنه و يهدد ميراث الأباء و الأجداد.⁹

المطلب الثاني : نشأة وتطور مفهوم السياسات العمومية :

كان الاهتمام بقضايا المجتمعات وكيفية تنظيمها, يمثل جل العناية المكثفة التي اهتم بها الفلاسفة و العلماء و المفكرين السياسيين, واستمر ذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر, حينما كانت معظم الجامعات الأوروبية تدرس السياسة والحكم كفرع من فروع الفلسفة. اقتصر على دراسة السياسة ذاتها ولم تهتم بالسياسة العمومية, لأنها لا تزال ضمن الإطار الفلسفي, لكن بعدها بدأ يتبلور علم السياسة, وأصبح فرعا من فروع العلوم الاجتماعية عقب استقلاله عن الفلسفة الأخلاقية.¹⁰

⁹ عمر محمد التومي الشينباني, الأسس النفسية و التربوية لرعاية الشباب, المرجع السابق, ص17.
¹⁰ فهمي خليفة الفهداوي, السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل, دار المسيرة, عمان 2001, ص 28.

وبالتالي فمن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق الى المراحل التي مرت منها السياسة العمومية قبل بروزها كحقل علمي له أسسه, ويمكننا تقسيم التطور الذي مرت به السياسة العمومية إلى ثلاثة مراحل متتالية وهي كالآتي : مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى (الفرع الأول), مرحلة ما بين الحربين الأولى والثانية (الفرع الثاني), مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (الفرع الثالث).

الفرع الأول : مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى :

إن ما أنتجته كتابات الفلاسفة والمفكرين السياسيين الأوائل تؤكد أن أدبيات الفكر السياسي التقليدي قد اهتمت اهتماما خاصا بنظم الحكم منصبة على التكوين المؤسسي للدولة, و تحليل المبررات الفلسفية و السياسية لسلطات الحكومة, نتيجة لذلك ركزت دراساتهم وأطروحتهم على الإطار الدستوري للدولة ومهام المؤسسات الدستورية الثلاث { التشريعية والتنفيذية والقضائية }, وما يتصل بكل منها من صلاحيات. فنجد مثلا بأن "أرسطو" في كتابه "السياسة" قام بجمع 158 دستور للمدن القديمة بهدف دراسة أي الأنظمة السياسية القادرة على تحقيق المصلحة العامة.

ومن ثم فإن الفكر السياسي التقليدي اقتصرته جهوده على دراسة المؤسسات السياسية فقط, فبقيت دراسة وصفية ظاهرية لم تغص أو تتعمق في تناول المؤسسات والقطاعات الحكومية غوصا تحليليا, كما لم تعتمد إلى فهم وتحليل السلوك السياسي والعمليات المصاحبة لصنع السياسة, فأغفلت ترتيب العلاقات الهامة والاتصالات القائمة بين المؤسسات, وهذا ترتب عنه إبقاء محتوى السياسات العمومية بعيدا عن البحث والتمحيص, وأن الجهد الوصفي لها بقي غامضا وسطحيا.¹¹

عطا الله خالد, السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ الجزائر نموذجا, عمان, دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع, الطبعة 11 الأولى 2018, ص 13.

الفرع الثاني : مرحلة ما بين الحربين الأولى والثانية :

شهدت الفترة بين الحربين العالميتين تطورا نسبيا في مفهوم السياسات العمومية, وهذا نتيجة لأطروحات المدرسة السلوكية « Behavioral School », فقد أحدثت الثورة السلوكية قطيعة معرفية مع المنهجية التقليدية, والتي أدت إلى انتقال الاهتمام من وصف المؤسسات الدستورية وما يتصل بها من صلاحيات, إلى التركيز بما يتم في هذه المؤسسات من عمليات وأنماط السلوك.

وبرز المدخل السلوكي كرد فعل للمدخل التقليدي, ولقد كان هذا المدخل موجها ضد التمرکز العرقي الغربي والشكلية القانونية, والتركيز المؤسسي التي كانت تمثل خصائص المدخل التقليدي, ويمكن تحديد العناصر الرئيسية للمدخل السلوكي فيما يلي :¹²

أولا : وجود انتظامات " Régularités " في السلوك السياسي يمكن التعبير عنها من خلال تعميمات و نظريات عامة.

ثانيا : التحقق " Verification " واختيار صحة هذه التعميمات النظرية.

ثالثا : وجود تقنيات " techniques " وأدوات لجمع البيانات وتفسيرها.

رابعا : الأساليب الكمية " Quantification " والقياس في تسجيل البيانات.

خامسا : القيم " values " وذلك من خلال التمييز بين الافتراضات المرتبطة بالتقييم الأخلاقي, وتلك المرتبطة بالتفسير الإمبريقي.

سادسا : البحث المنتظم " Systematization ".

سابعا : العلم الخالص " Pure science " أي محاولة فهم و تفسير السلوك قبل استعمال المعرفة لحل المشاكل الاجتماعية.

ثامنا : التكامل والاندماج " integration " بين البحث السياسي وبحوث العلوم الاجتماعية الأخرى.

نصر محمد عارف, ابستمولوجيا السياسة المقارنة, مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 2002, لبنان ص 259.¹²

فقد برز التوجه السلوكي لعلم السياسة الحديث, الذي صب اهتمامه أولا على سلوكيات أعمال الحكومة وتحليلها ودراسة القواعد النفسية و الاجتماعية لسلوك الأفراد والجماعات, ودراسة محددات التصويت في الانتخابات والنشاطات السياسية الأخرى ووظائف الجماعات المصلحية والأحزاب السياسية والسلوك ألتصارعي بين السلطات الثلاث, وقد اعتمد هذا المدخل على آلية واضحة لوصف عمليات السياسة العمومية, والتركيز على وصف واضح لمضمون السياسة العمومية, من خلال تحليل أثر القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية, فضلا عن تقييم نتائج السياسات العامة على المجتمع. وشهدت فترة الحرب العالمية الثانية تطورا في علم السياسة, وطرحت وحدات جديدة للتحليل السياسي, فبعدها كان علم السياسة هو علم القوة أو السلطة, أصبح مع السلوكيين هو علم التخصيص السلطوي للقيم يركز على الحركة والعملية والفعل السياسي.

13

الفرع الثالث : مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية :

شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية انحسار لفلسفة النظام الاقتصادي الحر, كما اتسمت هذه الفترة بالأطروحات المنادية بأهمية تدخل الدولة كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي, فقد تعاظم دور الدولة في المجتمع بالقدر الذي جعلها في بعض الحالات السلطة المهيمنة والمنسقة لكافة الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية, الأمر الذي قاد بعض المفكرين إلى القول أن هذا العصر هو عصر تدخل الدولة.

وكان من نتائج النقاشات الفكرية التي شهدتها السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بروز مصطلح "علم السياسة العامة بطابعه الفكري والتجريبي والذي تبلور بفضل الجهود الفكرية لعالم الاقتصاد السياسي هارولد دي لاسويل « H.D Lasswell » الذي تناول بالدراسة في كتابه السياسة : " من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ كيف؟ " جوهر العمليات

نصر محمد عارف, ابستمولوجيا السياسة المقارنة, مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 2002, لبنان ص 260.

التبادلية والتوزيعية المتضمنة في رسم السياسات العامة وتنفيذها, وكتابه مع دانيال ليرنر « D.Lirner » عام 1951 م المعنون ب "علوم السياسات, التطورات المعاصرة في الهدف الهدف والأسلوب", الذي تطرق فيه إلى الإطار التحليلي للسياسات العامة, وهنا يقول لاسويل إن هناك اتجاهًا واضحًا في العلوم الاجتماعية يتجاوز الحدود التخصصية لتلك العلوم المختلفة, ولهذا الاتجاه وجهان, ففي **الوجه الأول** هناك اهتمام وتركيز على احتياجات عملية صنع السياسات من المعلومات, وهو يركز على عملية صنع السياسات وتنفيذها, أما **الوجه الثاني** والذي يهتم بتطوير محتوى المعلومات وتفسيرها لصانعي السياسات, فإنه يقع خارج نطاق العلوم السياسية.

فقد حاول "لاسويل" أن يقدم إطارًا منهجيًا, يقوم بمهمة توحيد معطيات ومعارف العلوم الاجتماعية كأساس لعلوم صنع السياسات, وقد كان هدفه وصفيًا ذلك لأن إطاره المنهجي يركز على إصلاح وسائل صنع وتنفيذ السياسات العمومية باستخدام أدوات البحث الاجتماعي.¹⁴

وفي **بداية الستينات** عندما تزايد الاهتمام بدراسة منهج تحليل (Systems Analysis), النظم الذي تحول من تسليط الضوء فقط على الدولة إلى تسليطه نحو الأبعاد المتعددة التي تشكل حقيقة اجتماعية, ونتيجة لهذا التحول أصبحت الجماعات والقوى الاجتماعية هي ركيزة البحث والاهتمام والتحليل.

ومع **بداية السبعينات** زاد الاهتمام أكثر بتحليل مخرجات النظام السياسي, بسبب تفاقم المشكلات الاجتماعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بين السود والبيض, والتورط الأمريكي في "حرب الفيتنام", حيث ظهرت الحاجة داخل مؤسسات الحكومة الأمريكية إلى تحليل هذه المشكلات ومحاولة صياغة السياسات التي تعالجها, لذلك سرعان ما احتلت دراسات تحليل السياسات أهمية كبرى داخل مراكز المعلومات والاستخبارات ومراكز

¹⁴ عطا الله خالد, السياسة العامة : بين التخطيط و التنفيذ الجزائر نموذجًا, المرجع السابق, ص 27.

البحوث بدءا من مؤسسة (Rand Corporation) ومرورا بمعهد بروكتيز (Broktiz) ومركز دراسات الشرق الأدنى, وحتى وزارتي الخارجية و الدفاع ولجان الكونغرس المختلفة. وكثيرا ما قاموا محللو السياسات في هذه المراكز بصياغة سياسات ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العديد من القضايا.

ومع تغير دور الدولة وتعظيم دور فاعلين جدد مثل الشركات المتعددة الجنسيات, والمنظمات غير الحكومية الدولية في رسم وتحديد أولويات السياسات العامة, حيث ظهر العديد من الاتجاهات التي ترى أن السياسة العامة ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين على المستويين المحلي والمركزي, وأن السياسات العمومية ما هي نتاج أو تعبير عن إرادة هؤلاء الفاعلين الذين عادة ما يكونوا أعضاء في شبكة منظمة, أو ما أصبح يعرف باسم الشبكة السياسية « Policy Network ».¹⁵

كل هذا أدى إلى تنامي دور السياسة العمومية وانتقالها من الوصف والتحليل إلى المقارنة بين مختلف الدول والنظم السياسية. لكن يظل دور السياسة العمومية المستقبلي أكثر أهمية, خاصة وأن القرن الحادي والعشرين يتسم بانطلاقة سريعة, لذلك لا بد أن يواجه التغيرات والتوجهات الجديدة في ظل العولمة وتكنولوجيا المعلومات والحروب والنزاعات والفقر والبطالة وحرية التجارة وأسعار السوق والأزمات المالية.¹⁶

المطلب الثالث : ماهية السياسة العمومية :

أضحى موضوع السياسات العمومية يحتل مرتبة استثنائية على المستوى الأكاديمي والتطبيقي سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة, بحيث حظيت دراسة السياسات العمومية باهتمام بالغ و تداول واسع من قبل علماء السياسة في السنوات الأخيرة. ولتباين الآراء و

أحمد مصطفى حسين, تحليل السياسات, مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية, دبي, مطابع البيان التجارية, 1994, ص 32.

¹⁶ فهي خليفة الفهداوي, السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل, المرجع السابق, ص 32.

التعريفات الواسعة لسياسات العمومية, سنبتدى في هذا المطلب بتحديد مفهوم السياسات العمومية (الفرع الأول), مع ذكر تصنيفاتها (الفرع الثاني), ومحاولة تبيان خصائصها (الفرع الثالث), ثم أخيرا تحديد العناصر المكونة لها (الفرع الرابع).

الفرع الأول : تحديد مفهوم السياسات العمومية :

تزخر أدبيات العلوم السياسية بتعريفات عديدة للسياسات العمومية, فكل من أسهم في إعطاء تعريف ما لا بد أنه حاول أن يكون أدق من غيره ممن انتقدوا تعريفاته. فلقد أحصى جون كلود تونينج « jean- Claude Thoening » على سبيل المثال ما يزيد على 40 تعريفا للسياسات العمومية. فهذه الكثرة في التعاريف ترجمة لصعوبة التوصل لتعريف هذه الظاهرة السياسية الاجتماعية تعريفا مرضيا للكتاب و الباحثين في السياسات العمومية. ولأن مفهوم السياسات العمومية لا يزال لحد الساعة, يخضع لمحاولات الضبط من قبل الباحثين فإنه سيتم تقديم بعض التعاريف في هذا المجال, بحسب المنطلقات التي تمثل توجهات أصحابها من الباحثين والداعين لها.¹⁷

أولا : السياسة العمومية من منظور الحكومة "Gouvernement" :

تقوم الحكومة برسم السياسات العامة و اتخاذ القرارات و تنفيذها, و قد تم وضع العديد من التعاريف للسياسات العمومية ضمن هذا المنظور:

1/ فبالنسبة لتوماس داي « Thomas dye » هي تقدير أو إختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل, إذا هي توضيح لماهية أفكار الحكومة و عملية تضبط السلوك و بيروقراطيات التنظيم و توزيع المنافع و تحصيل الضرائب و غير ذلك.

2 / أما كارل فردريك « G. Friedrick » فيرى بأن السياسات العامة هي برنامج عمل

صالح بلحاج, تحليل السياسات العامة : الجزء الأول الديناميكيات والمعارف الأساسية, الاردن, مطبعة بن مرابط, 2015.

مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة و المحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود, يعني هذا ان السياسات العمومية ليست تلقائية بل عملية هادفة و مقصودة.¹⁸

3/ أما جيمس أندرسون "J. Anderson" فيعرفها بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع, اي أنها تطور من طرف الأجهزة الحكومية من خلال مسؤوليتها علما أن بعض القوى الغير الرسمية تؤثر في رسم و تطور بعض السياسات.

4/ خيري عبد القوي يعرفها بأنها تلك العمليات و الإجراءات السياسية و غير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول على اتفاق على تعريف المشكلة, و التعرف على بدائل حلها و أسس المفاضلة بينها, تمهيدا لإختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضى للمشكلة.

5/ وبالنسبة لأحمد سعيغان فقد عرفها بتعبير عن الرغبة الحكومية بالعمل, أو الإمتناع عن العمل, و هي مجموعة مبنية و متماسكة من القرارات و الإنجازات يمكن غزوها لسلطة عامة محلية, وطنية أو فوق وطنية, فتضم بذلك أربع عناصر:

أ- الهدف.

ب- اختيار الأفعال التي تحققه.

ج- إعلان الفاعلين لهذه السياسة.

د- تنفيذ هذه السياسة.

وبالتالي فإن تعريف السياسات العمومية من المنظور الحكومي, يمثل منطلقا علميا من

عبد الواحد زيات, الشباب في السياسات العامة, رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام, كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية, المحمدية, 2012/2011, ص 9.

خلال دراسة الجوانب السياسية وممارساتها المؤثرة في صنع السياسة العمومية, كما يعكس لنا هذا المنظور واقعنا الحالي, وذلك بفعل التغيرات الدولية والإقليمية التي تشهدها الحياة الاجتماعية والسياسية لدول العالم خاصة البلدان العربية, فالسياسة تبرز وتوضح حقيقة اختيارات الحكومة و أهدافها, مما يتيح للدارسين سبيلا في المعرفة و التحليل لأداء المؤسسات السياسية و الإدارية التي تضطلع بمهام صنع السياسة العمومية و تنفيذها.¹⁹

ثانيا : السياسات العمومية من منظور ممارسة القوة "Power" :

إن السياسة في هذا الاتجاه تعني القوة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والقرارات بشكل تميزه عن غيره, نتيجة امتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة المعروفة مثل (الإكراه, المال, المنصب, الخبرة, الشخصية). وقد حاول فريق من علماء السياسة توضيح معنى القوة من خلال التحكم و الإحتكار لوسائلها :

1/ فقد عرفها "أوستن ريني" بأنها علاقة التبعية و الطاعة من جانب, والسلطة و السيطرة من جانب آخر.

2/ أما ماكس فيبر "M. Weeber" فقد عرفها من زاوية التأثير على الآخرين بأنها :
احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال.

3/ أما مارك ليند نبيرك "M.lindenberg" وبنيامين كروسبي "B.crosby" فقد عرفها من منطلق براغماتي عملي يخضع لعمليات الأخذ و الجذب و المساومة و للتعبير عن يجوز على ماذا ؟ ومتى ؟ كما تعبر عن ماذا أريد ؟ ومن يملكه ؟ و كيف يمكن الحصول عليه ؟

¹⁹ تامر كامل الخزرجي, النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة, عمان, دار مجدلاوي, 2004, ص 29.

يعكس هذا المنظور إمكانية الصفوة (النخبة) في إمكانية حصولها على القيم الهامة عبر التأثير على قوة الآخرين في المجتمع. و لذا فالسياسة العامة يمكن أن تكون انعكاسا لأصحاب القوة و النفوذ, الذين يسيطرون على النظام السياسي و مختلف مؤسساته.

لكن رغم هذه التعريفات إلا أنه لم يسلم من الانتقادات من قبل العلماء الذين لا يؤمنون بأن القوة و حدها قدرة على تفسير كل العلاقات و مختلف النشاطات التي تتضمنها السياسات العمومية, إضافة إلى تداخل كل المضامين السياسية و غير السياسية للقوة دون التمييز بينها في مجال السياسة العمومية.²⁰

فمن خلال ما تم عرضه من تعاريف للسياسات العمومية التي احتوت عليها المنظورين السابقين, ولأجل تجاوز النقص في التصور حيث يصبح المنظور الواحد مكملًا للآخر و متجاوزا لهفواته و سلبياته. نورد تعريف "فهيم خليفة الفهداوي" عن السياسة العمومية بقوله : هي تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة و المتغيرة و المتكيفة و التابعة) التي تتفاعل مع محيطها و المتغيرات ذات العلاقة استجابتها الحيوية (فكريا و فعلا) بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية و سلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها. عبر الأهداف و البرامج و السلوكيات المنتظمة, في حل القضايا و مواجهة المشكلات القائمة المستقبلية, و التحسب لكل ما ينعكس عنها, و تحديد الوسائل و الموارد البشرية و الفنية و المعنوية اللازمة و تهيئتها, كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ و الممارسة التطبيقية, و متابعتها و رقابتها و تطويرها و تقويمها, لما يجسم أو يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة المشتركة, المطلوبة في المجتمع.

ونظرا لاختلاف الافكار و الاتجاهات التي يقوم عليها كل تعريف فإنه يصعب إعطاء

جيمس أندرسون, صنع السياسات العامة, ترجمة د. عامر الكبيسي, عمان, دار المسيرة, الطبعة الأولى, 1999, ص20.

تعريف للسياسات العمومية , خاصة وأن المفاهيم الحديثة للسياسة العمومية ارتبطت بمفهوم أي جود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسة العمومية, والتي تتغير بتغيير مواضيع السياسات العمومية من فترة لأخرى, وتحكمها مبادئ الشفافية والدقة العلمية لتحقيق المصلحة العامة.

ويمكننا تعريف السياسات العمومية (السياسة الحكومية) بأنها كل تصرف أو قرار تقوم به الحكومة أو من يمثلها للتدخل في شؤون المجتمع و حل المشكلات التي تواجه الدولة داخليا و خارجيا. و بالرغم من أن كلمة السياسة هي كلمة مفردة لكنها قد تشير إلى أكثر من سياسة واحدة, فهي ضمنيا تدل على حزمة من السياسات الحكومية.²¹

الفرع الثاني : تصنيفات السياسات العمومية :

لقد استطاع بعض علماء السياسة وآخرون غيرهم تطوير عدد الأسس التي تصنف بموجبها السياسات العمومية , وهذه تساعدنا على فهم بعض الاختلافات بين السياسات و اصدار التعليمات بشأنها. فهناك بعض المسميات التقليدية الواسعة الانتشار التي تشمل المحتوى أو الجوهر (العمل, الرفاهية, الحقوق المدنية, الشؤون الخارجية) و هناك مصطلح المؤسسية (السياسات التشريعية, السياسات القضائية والسياسات الإدارية) إضافة إلى معيار البعد الزمني, و قد تكون هذه المصطلحات مناسبة لدراساتها و تحليل بعض أنواع السياسات و مناقشتها.²²

لكنها ليست مفيدة لكي تعمم على جميع السياسات العمومية لكونها لا تأخذ بنظر الاعتبار خصائصها جميعا ومن المناسب ان نطرح هنا ثلاثة من الأصناف وهي كالتالي :

عبد الفتاح ياغي, السياسات العامة النظرية والتطبيق, مصر, القاهرة, منشورات العربية للتنمية الإدارية, جامعة الدول العربية, الطبعة الأولى 2010, ص5.

أرنولد هايد نهايمر, السياسات العامة المقارنة, الأردن, ترجمة أمل شرقي, الأهلية للنشر و التوزيع, الطبعة الأولى, 1999, ص 80.

أولا : سياسات يمكن أن تصنف بأنها جوهرية وأخرى إجرائية :

فالجوهرية هي التي توضح ما ستقوم به الحكومة كبناء الطرق السريعة أو دفع منافع الرفاهية, أما **الإجرائية** فتوضح من سيقوم بالعمل أو كيفية أداء ذلك العمل و تدخل ضمن السياسات الإجرائية كل المسائل التنظيمية المألوفة. كما قد تكون للسياسات الإجرائية تأثيرات جوهرية فمن خلال إجابتها على كيف يتم تبني الأعمال و من يتخذها قد تسهل توضيح ما ينبغي فعله.

وفي الغالب يلجأ البعض إلى تطبيق الإجراءات أو إتخاذها ذريعة عرقلة السياسات, وقد تحاسب المنظمات على عدم إتباعها للإجراءات المطلوبة فتتظر إلى تشدد في سلوكها التنفيذي. وكثيرون هم المحامون المتمرسون في واشنطن الذين يتمتعون بمهارة التشبث بالإجراءات لعرقلة المنظمات في تطبيق سياساتها, وقد تؤدي هذه الإجراءات في بعض الحالات إلى عرقلة حسم بعض الدعاوى لسنوات طويلة.²³

ثانيا : السياسات التوزيعية أو الضابطة :

إن تصنيف السياسات بأنها توزيعية, ضابطة ذاتية الضبط, أو أنها سياسات لإعادة التوزيع, و هذا التصنيف يميز بين السياسات تبعا للأثر الذي تتركه على المجتمع وعلى العلاقات بين المعنيين بصنع السياسة.

كما أن **سياسات التوزيع** تتناول توزيع الخدمات أو المنافع لفئات و شرائح من المجتمع أو الأفراد والجماعات و التعاونيات... فبعضها يقضي بالتوزيع لعدد محدود جدا من المنتفعين. أما **السياسات الضابطة** فتفرض عادة قيودا ومحددات على سلوك الأفراد و الجماعات اي أنها تحد من حرية تصرف الجهات الخاضعة للسيطرة والضبط كالبنوك و الشركات العقارية, وبذلك تصبح السياسات الضابطة مختلفة عن السياسات التوزيعية لأن الأولى تقيد حرية التصرف, أما الثانية فتزيد منها بالنسبة للمتأثرين أو المتعاملين معها.

²³ جيمس أندرسون, صنع السياسات العامة, المرجع السابق, ص166.

وسياسات الضبط الذاتي تعد كسياسات للضبط من حيث وضعها لضوابط و قيود للسيطرة و وجه الاختلاف بينها هو أنا الأولى تكون مقبولة و مقنعة للجهات المنضبطة و بشعورهم بأنها تحقق منفعتهم و تحافظ على مصالحهم.

والجدير بالذكر أن سياسات التوزيع يصعب ضمانها لأنها تتناول إعادة تخصيص الأموال والسلطة, فالذين يملكون الأموال او النفوذ لا يحصلون عليها بسهولة ولا يتنازلون عنها طائعين, فطالما كانتا وسيلتين هامتين في الحياة السياسية وإن من يملكها يملك الوسائل الفعالة للمقاومة.

ثالثا: السياسات المادية أو الرمزية :

إن السياسات التي تكون مادية أو تكون رمزية تبعا لنوعي المنافع التي توزعها أو تخضع لها. فالمادية عادة تتجم عنها منافع نقدية ملموسة أو صلاحيات محسوسة للمنتفعين بها أو أنها تفرض اضرارا أو قيودا للمعارضين أو للفئات المستغلة فالسياسات العمومية التي تخضع لأرباب العمل بدفع اجور مجزية لا تقل عن الحد الأدنى المقرر أو إلزامهم بتخصيص مبالغ لبرامج الإسكان تعد نموذجا لها. أما الرمزية فإنها بالمقارنة تكون منافعها على المستفيدين أو أضرارها على الطرف الآخر معنوية و اثارها المادية ضعيفة لحد كبير فهي لا تحقق ما يقال عنها عند التشريع أو ما يظن عنها من توقعات.²⁴

وهناك الكثير من السياسات التي يصعب تسميتها بأنها مادية أو رمزية فالمصطلحيين يمثلان نهايتين لسلسلة متصلة. و قد توضع هذه السياسات أو تلك في نقط مختلفة على المسافات ما بينها, وذلك لأغراض تحليلية و نظرية و قانون الضرائب على الدخل خير مثال. وبالتالي فالسياسات التي تعد مادية بطبيعتها و بصياغتها القانونية قد تصبح رمزية بفعل الإدارة أو بسبب عجز السلطة التشريعية في توفير الموارد المطلوبة لتنفيذها.

حضري هشام, مراكز الدراسات والأبحاث وإشكالية صنع السياسات العمومية بالمغرب, رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام, كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية, المحمدية, 2012/2013, ص 26.

رابعاً : السياسات العامة :

السياسات العامة قد تتضمن نصاً يميز بين كونها تتناول موضوعات جماعية لا تقبل التجزئة أو أنها تدور حول موضوعات خاصة قابلة للتفرد والتجزئة فالخدمات الجماعية على سبيل المثال تتميز بكونها إذا قدمت لفرد ما فيجب ان تقدم للجميع اي أنها تشمل الكل و ليس الجزء.

و للسياسات العامة مجموعة من المستويات تحدد مستوى المشاركة في إتخاذها وتبعاً لنطاقها و طبيعة موضوعها وهي كالآتي :

1/ السياسات العامة الكلية : وهي تلك السياسات التي تحظى بإهتمام أكبر من المواطنين, ذلك لأن بعض القضايا تبدأ على مستوى جزئي ثم تتسع وتتعد لتصبح من موضوعات المستوى الكلي, فتصبح بذلك قضايا كلية تستقطب الأحزاب السياسي وأعضاء البرلمان و الإدارات الحكومية ووسائل الإتصال و يعبر كل واحد عن رأيه إزاء القضايا التي تمثل السياسة العامة.

2/ السياسة الجزئية : تمتاز هذه السياسة بالخصوصية و المحدودية أي قضايا ليست عامة فهي تشمل إما فرد معين او شركة أو منطقة صغيرة المطلوب, فهو قرار ينتفع به قلة من الافراد او المتأثرين مثل { حصول مجموعة من الأفراد على قرض لإقامة بعض المشاريع تعود عليهم بالفائدة }. لكن يمكن لهذه السياسات العامة الجزئية أن تتسع و تتحول إلى سياسات عامة كلية, إذ كلما تنوعت برامج الحكومة و إزدادت نشاطاً أدت إلى تزايد المنافع التي تحدثها الواجبات التي تفرضها على الأفراد والجماعات و المناطق.²⁵

3/ السياسة العامة الفرعية : تسمى أيضاً بالوحدات الحكومية الفرعية أو السياسات التحالفية, وهي سياسات ذات طابع تنظيمي وظيفي تتركز على القطاعات التخصصية

²⁵ جيمس أندرسون, صنع السياسات العامة, المرجع السابق, ص168.

كموائى الطيران. فتتضمن هذه السياسات علاقة فردية و جانبية بين لجان البرلمان و جماعات المصالح أو بين دائرتين, وهذه السياسات تعبر عن الواقع في كيفية حدوث الأشياء كما تعبر على أن موضوعات السياسة العامة ليست بالضرورة على الدوام تثير جميع أفراد المجتمع لأن التنوع في الإهتمامات والتخصصات هو المحور الأساسي لوجود السياسات الفرعية.

بالإضافة إلى هذه المستويات الثلاثة و نظرا لتقصينا للواقع العلمي و الدولي وما يجري على الصعيد السياسي و العلاقة بين الدول و حلول الأزمات والمشكلات الكبرى, يجعلنا أمام طرح مستوى جديد و هو المستوى العقيم للسياسات العامة, هذا المستوى لا يتوافق مع المستويات الثلاثة التي تم عرضها.

والجدير بالذكر في هذا الباب أن السياسات العمومية و صنعها هي عملية جد معقدة و تتصف بالدقة التامة.²⁶

الفرع الثالث : العناصر المكونة للسياسات العمومية :

فبمعرفتنا للدور الكبير للسياسة العمومية في كل دولة أو حكومة إزاء القضايا المهمة, والتي تشكل أكبر تحدي تفرضه البيئة السياسية و الاجتماعية على المسؤولين وصناع القرار, وتضعهم أمام مسؤوليات جسام ينبغي مواجهتها عبر بناء سياسة عمومية حكيمة عميقة و بأكبر دقة و فعالية.²⁷

فبالتالي يمكننا فهم مصطلح السياسة بصورة أدق حينما يجرأ إلى عناصره الأساسية و التي تتمثل في مطالب السياسة العامة, القرارات, التصريحات, المخرجات, العوائد, وليس من

²⁶ فهي خليفة الفهداوي, السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل, المرجع السابق, ص 38.
²⁷ محسن الندوي, مفاهيم أساسية في السياسات العمومية, تطوان, مطبعة الخليج العربي, الطبعة الأولى, 2018, ص 24.

الضروري أن تظهر هذه العناصر بنفس التسلسل في الواقع العملي, و فيما عرضا موجزا لهذه العناصر :

أولا : مطالب السياسة :

تشمل كل ما يطرح على المسؤولين من جانب الآخرين سواء كانوا من الأهالي أم من الفاعلين الرسميين في النظام السياسي, وذلك للتحرك إزاء قضية معينة أو التوقف عن المضي في اتجاه ما, فالمطالب المطروحة من جانب العامة تولد الحاجة إلى إثارة الانتباه لسياسات عامة و تعد نقطة البدء في دراسة عملية صنعها.

ثانيا : القرارات السياسية :

تشمل ما يصدره صانعي القرارات و الموظفين العموميين المخولون بإصدار القرارات والمراسيم والأوامر والتوجيهات المحركة للفعل الحكومي, فقرارات السياسة العمومية هي غير القرارات الروتينية المعتادة.²⁸

ثالثا : التصريحات السياسية :

هي تعبيرات رسمية أو عبارات موحية بسياسة عمومية, و تشمل الأوامر الشفهية و التفسيرات القانونية و الضوابط المحددة للسلوك و آراء الحكام و القضاة وحتى خطب المسؤولين و شعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة و الأغراض المطلوب تحقيقها و الأعمال الموجهة نحوها, و قد تكون هذه التوجيهات غامضة أحيانا الأمر الذي يقود إلى اختلاف وجهات النظر أثناء تفسيرها, و كذلك يحدث حول ما تصدر مستويات حكومية مختلفة من التصريحات.²⁹

²⁸ ثامر كامل محمد الخزرجي, النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة, المرجع السابق, ص 29.
²⁹ محسن الندوي, مفاهيم أساسية في السياسات العمومية, تطوان, مطبعة الخليج العربي, الطبعة الأولى, 2018, ص 25.

رابعاً : مخرجات السياسة :

هي الانعكاسات المحسومة الناجمة عن السياسة العامة في ضوء قرارات السياسة والتصرّيات التي يتلمسها المواطنون من الأعمال الحكومية, ولا تشمل الوعود و النوايا, وقد تكون المخرجات المتحققة عن السياسة العمومية بعيدة أو مختلفة عما يتوقع تحقيقه أو ما تنص عليه السياسة نفسها.³⁰

خامساً : آثار السياسة :

هي النتائج التي يتلقاها المجتمع من تطبيق السياسات العمومية سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة, والتي تنجم عن الفعل والامتناع عن الفعل. فكل سياسة عمومية تم تنفيذها أثار معينة, قد تكون إيجابية مصحوبة بمضاعفات, أو بآثار سلبية تحتاج إلى تبني سياسات عمومية جديدة أو ملحقة بسابقتها.³¹

الفرع الرابع : خصائص السياسة العمومية :

إن فهمنا لمفهوم السياسة العمومية يزداد تكاملاً بتعرفنا على الخصائص التي تميزها و تحدد معالمها الأساسية, وبالتالي سنعرض بعض خصائص السياسة العمومية مما يمكننا من فهمها, و التعرف على معالمها و مدلولاتها الأساسية والمتمثلة في :

أولاً : السياسة العمومية أفعال تباشرها المؤسسات الحكومية :

إن التوجهات العامة بشأن المشكلات المجتمعية لا تصبح سياسة عمومية, ما لم تتبناها الحكومة وتصدر بشأنها قانوناً أو مرسوماً أو نظاماً أو قرار يحدد أهدافها و ينظم

³⁰ فهمي خليفة الفهداوي, السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل, عمان, دار المسيرة, 2001, ص 29.

³¹ جيمس أندرسون, صنع السياسات العامة, ترجمة د. عامر الكبيسي, المرجع السابق, ص 18.

مسارات و نشاطات المؤسسات الحكومية المعنية بشأن السياسة المعنية.

ثانيا : السياسة العمومية ذات سلطة شرعية :

فبمجرد إقرار سياسة عمومية معينة من قبل صانعيها, لابد من إصدار قانون بشأنها أو مرسوم.

ثالثا : تعتمد على الأساليب العلمية :

يعتمد تحديد السياسة العمومية على الأساليب العلمية. فلا بد للسياسة العمومية و خاصة في عصر التكنولوجيا الرقمية أن تكون قائمة على منهجية علمية, وتعتمد الحقائق والتخطيط السليم حتى تضمن فعالية السياسات الموضوعة. وهذا ما يفسر وجود مراكز البحث و التطوير, مراكز ومجالس التخطيط للسياسة العمومية, ووجود الهيئات الاستشارية المتخصصة التي تعنى بالتخطيط والتقويم للسياسة العمومية.³²

رابعا : الشمولية :

تمتاز السياسات العمومية بالشمول وهدف إلى تحقيق المصلحة العامة, وليس المصالح الخاصة او الشخصية, لأن المصلحة العامة تقتضي استفادة عدد أكبر من الجمهور المقصود من وراء السياسة المطبقة.

خامسا : الاستمرارية :

تمتاز السياسات العمومية بالاستمرارية بمعنى أن لا يقوم صانعوا السياسة بإعداد برامج جديدة تماما, وإنما يكتفون بإدخال تعديلات جزئية على ما هو مطبق فعلا من سياسات وبرامج. بالإضافة إلى الاستمرارية لابد أن تمتاز السياسة العمومية بالتجدد من خلال التكيف مع كل المتغيرات الظرفية التي يمكن أن تحدث مثل الكوارث الطبيعية, و

عطا لله خالد, السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ الجزائر نموذجا, عمان, دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 2018, ص 36.

الحروب... و الأزمات الاجتماعية و الاقتصادية... الخ.³³

سادسا : تعتمد على الأهداف :

السياسة العمومية تشمل على الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية و العفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين, أو الأشياء التي تحدث آنية.³⁴

سابعا : تحتوي على أسلوب معين من الإجراءات الحكومية التي ينفذها أشخاص رسميون بدلا من قرارات لم تصل إلى مرحلة الانتهاء من تنفيذها. و بالتالي فهي تمثل ما تقوم الحكومات فعلا بتطبيقه مثلا القضاء على "مشكل البطالة".

ثامنا : السياسة العمومية هي توازن بين الفئات و الجماعات المصلحية, لأنها خلاصة التفاعلات المختلفة داخل البيئة من أحزاب و جماعات مصالح ونقابات, مما يجعلها محلا للصراع والمساومة والتفاوض بغية تحقيق أكبر المكاسب و المنافع لصالح فئة بدون أخرى.³⁵

تاسعا : تعكس ما يسمى بالجدوى السياسية :

- أي أنه لابد أن تقيم السياسة العمومية قبل المباشرة في تنفيذها, حيث تمثل الجدوى مؤشرا هاما من مؤشرات نجاح السياسة العمومية, وذلك يطرح تساؤلات حول النتائج و الأهداف المرجوة من قبل تلك السياسات.³⁶

جمعة سلوى الشعراوي, تحليل السياسات العامة في الوطن العربي, القاهرة, مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة, 2002, ص 12.

³⁴ جيمس أندرسون, صنع السياسات العامة, ترجمة د. عامر الكبيسي, المرجع السابق, ص 16.

³⁵ ثامر كامل محمد الخرجي, النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة, المرجع السابق, ص 32.

أحمد مالكي, عبد العزيز قراقي, محمد الغالي : دليل تحليل السياسات العامة منشورات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية, مشروع إدارة دعم أعمال البرلمان المغربي 2007, دليل السياسات العامة, وقد تمت صياغته في إطار دورة

³⁶ تكوينية لفائدة موظفي مجلسي البرلمان خلال أبريل و يونيو ويوليوز 2006.

المبحث الثاني : الفاعلون في صنع السياسات العمومية :

سنحاول من خلال هذا المبحث تحديد الفاعلون و تبيين أدوارهم في صنع السياسات العمومية وذلك خلال مطلبين رئيسيين وهما كالأشكال الآتي : الفاعلون الرسميون في صنع السياسات العمومية (المطلب الأول), والفاعلون الغير الرسميون في صنع السياسات العمومية (المطلب الثاني).

المطلب الأول : الفاعلون الرسميون :

تعد الفواعل أو المؤسسات الرسمية الجهة الأولى المخولة لرسم السياسة العمومية, من خلال ما تكتسبه من سلطات دستورية تمنحها شرعية التصرف واتخاذ القرارات. وبالتالي سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى دور الفاعلون الرسميون في صنع السياسات العمومية و المتمثلة في السلطة التشريعية (الفرع الأول), السلطة التنفيذية (الفرع الثاني), السلطة القضائية (الفرع الثالث), الجهاز الإداري الفرع الرابع.

الفرع الأول : السلطة التشريعية :

تعد السلطة التشريعية من أهم المؤسسات الرسمية التي يمكن لها ان تتدخل, في عملية رسم السياسات العمومية, لما لديها من وظائف تضطلع بها. فالسلطة التشريعية تقوم بدور أساسي في أي نظام سياسي من خلال تشريع القوانين وصنع السياسات, وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية, لتحقيق الإرادة الشعبية, ولا يمكن إضفاء هذه السمة عليها لمجرد أنها مخولة دستوريا, وإنما يستلزم الأمر الممارسة الفعلية لذلك, من خلال ما يظهر من تطبيقات و شواهد عملية.³⁷

جيمس أندرسون, صنع السياسات العامة, ترجمة د. عامر الكبيسي, عمان, دار المسيرة, الطبعة الأولى, 1999,

فبالإضافة لكون السلطة التشريعية تضطلع أساسا بتشريع اللوائح والأنظمة والقوانين, ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها في الدولة, والمصادقة على الميزانية العامة للدولة التي يتحدد على ضوءها جميع السياسات, فأیضا تتمتع بالرقابة التي يمارسها الجهاز التشريعي على أعمال الحكومة.

وتعد المجالس النيابية عماد السلطة التشريعية, وعنصرا من عناصر البناء السياسي في الدولة المعاصرة, ولتعدد وظائف الدولة وتشعب أعمالها, لا يسعها إلا أن تعتمد على مشاركة الشعب في القيام بأعباء الحكم وذلك في صورة من صور النيابة المختلفة.³⁸

فقد اختصت عدد من الدراسات الحديثة بمعرفة دور الهيئات التشريعية الأوروبية, و أهميتها في رسم السياسات العمومية, فوجد بأنها متباينة بحسب تباين أنظمتها السياسية, وقوة وسطوة النخب السياسية والأحزاب, وجماعات المصالح, وقدرة السلطة التنفيذية, ومدى تمثيلها لحزب واحد قوي أو عدد من الأحزاب المؤتلفة.³⁹

كما أن لا يقتصر في أداء السلطة التشريعية لدورها في السياسات العمومية على صعيد المقارنة بين نظامين سياسيين أو أكثر, وإنما أيضا على صعيد النظام السياسي الواحد وذلك تبعا لنوعية القضايا المطروحة والتي تتطلب تشريعات وقوانين تكون ملزمة للسلطة التنفيذية أو لا كجهة منفذة لتلك التشريعات.

فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية يتباين دور السلطة التشريعية تبعا لاختلاف القضايا المطروحة للنقاش والتشريع, فكثير من أعضاء السلطة التشريعية في أمريكا بسبب عدم استمراريتهم أو كفاية المساعدين الفنيين من حولهم غير قادرين على التصرف باستقلالية و اعتمادية ذاتية في بعض القضايا ذات الطابع التقني والمتخصص. و بينما يسارعون

عطا لله خالد, السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ الجزائر نموذجا, عمان, دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 2018, ص 52.

³⁹ محسن الندوي, مفاهيم أساسية في السياسات العمومية, تطوان, مطبعة الخليج العربي, الطبعة الأولى, 2018, ص 77

للموافقة على تشريع اللوائح المتفق عليها في الولايات الأخرى من جهة أخرى, فإن اللجان الدائمة في الكونغرس تمتلك صلاحيات إقرار أو صلاحيات إلغاء اللوائح. وإن اختلفت اللجنة مع الغالبية المسيطرة في المجلس فسياسات الضرائب والحقوق المدنية والرفاهية وعلاقات العمل صياغتها في الغالب من جانب لجان الكونغرس. أما في السياسات الخارجية فإن الكونغرس غالبا ما يحرص على الاتفاق مع الرئيس.

الفرع الثاني : السلطة التنفيذية :

لا يمكن إخفاء دور السلطة التنفيذية في صنع السياسات العمومية, لأنها أصبحت اليوم هي المهيمنة سواء في الدول المتقدمة أو النامية, من خلال تقديم مشاريع القوانين للبرلمان و هي ذات صلة وثيقة بالسلطتين التشريعية و القضائية.

فقد أشار جيمس أندرسون "J.Anderson" إلى أهمية السلطة التنفيذية بالقول (أننا نعيش مرحلة يطلق عليها مرحلة الهيمنة التنفيذية, وفيها تكون فعالية الحكومة معتمدة كلياً على القيادة التنفيذية في رسم و تنفيذ السياسات العمومية).⁴⁰

مما يعني بأن السلطة التنفيذية هي السلطة التي تقوم بتنفيذ إرادة الشعب التي تعبر عنها القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية, وعلى هذا يكون موظفو الدولة من رئيس الجمهورية إلى رجل الشرطة باستثناء القضاة هم السلطة التنفيذية, وأحيانا ما يطلق اسم السلطة التنفيذية على رئيس الجمهورية والوزراء فقط, أما باقي الموظفين فيسمونهم الموظفين أو الإداريين أو رجال الإدارة.⁴¹

وفي زمننا الحاضر نعيش مرحلة الهيمنة التنفيذية, وفيها تكوم فعالية الحكومة معتمدة كلياً على القيادة التنفيذية في رسم و تنفيذ السياسات العمومية. باعتبار أن السياسات العمومية

⁴⁰ محسن الندوي, مفاهيم اساسية في السياسات العمومية, المرجع السابق ص 79.

⁴¹ محمد الغمري, مبادئ علم السياسة, مصر, الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع, 2006, ص 223.

هي مجموع البرامج الحكومية، التي توضح رؤيتها العملية لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لكن على الرغم من الدور البارز التي تتمتع به السلطة التنفيذية في عملية صنع السياسات العمومية، فإن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال غياب السلطة التشريعية و اضمحلال دورها. فالتوازن بين السلطتين يبقى قائما و دور السلطة التشريعية في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية وتقييم تنفيذها للسياسة العمومية أثناء العمل وبعد انتهاء مرحلة التنفيذ، له أهميته التي تؤخذ بعين الاعتبار من قبل السلطة التنفيذية.

الفرع الثالث : السلطة القضائية :

إن مكانة السلطة القضائية في الدولة تمثل المعيار الأساسي، لمدى احترام تلك الدولة لسيادة القانون، وتتجسد هذه المكانة المتميزة بتأكيد مبدأ استقلالية السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولا يجوز لهما التدخل في سير القضاء وأحكامه.⁴² وتقتضي الفكرة المثالية في استقلال القضاء، بوجود تنظيم القضاء وفقا لقاعدتين أساسيتين و هما :

أولا : يعتقد أنصار هذه الفكرة أنه لا يمكن تحقيق العدالة بأي حال من الأحوال إذا كان الخصم و الحكم شخص أو هيئة واحدة، فهم يرون أن الحكمة في مثل هذه الحالة تفقد كل مظهر من مظاهر الحياد وعدم التحيز، وتصبح مجرد سلاح للاضطهاد و المطاردة.

ثانيا : يذهب مؤيدو فكرة استقلالية القضاء إلى أنه إذا ما أريد لمرفق القضاء أن يقوم بوظيفته على أتم وجه فإنه يتحتم أن يتاح له العمل في جو من الهدوء و التبصر.⁴³

⁴² جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، المرجع السابق، ص 61.

⁴³ محسن الندوي، مفاهيم أساسية في السياسات العمومية، المرجع السابق ص 80.

لذا فالمحاكم تلعب دورا هاما في صنع السياسة العمومية بدرجات مختلفة حسب الأنظمة السياسية, فحسب "جيمس أندرسون" فإن محاكم الولايات المتحدة الأمريكية, تلعب دورا مهما في صنع السياسة العمومية أكثر من أي بلد آخر, حيث تؤثر على محتوى و طبيعة السياسة العمومية عن طريق ممارسة الرقابة القضائية وتفسير القوانين التي تفصل فيها. إذن للقضاء دور مهم في رسم السياسات العمومية في بعض الأنظمة الحكومية, مثل المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية, التي تقوم بمراجعة نصوص اللوائح القانونية عند عرضها عليها لإبداء المشورة قبل التصويت عليها في الكونغرس الأمريكي, وقد تقترح تعديلها أو إلغائها عند مخالفتها للدستور الفيدرالي, أو القوانين النافذة, فالكونغرس يتردد كثيرا عند الخوض في قضايا يتوقع أن يعترض عليها القضاء بحجة عدم شرعيتها أو مخالفتها للدستور. كما يمارس القضاء الأمريكي دوره في قضايا السياسات العمومية من خلال { مبدأ المراجعة التشريعية للمحاكم بإسقاط تشريعات أو مراسيم تنفيذية, وتعديل الدستور حسب الظروف المتغيرة علن طريق تفسيره, وقد يكون له دور كبير في كبح أعمال الحكومة التعسفية لغرض معايير الإجراءات السليمة في إدارة العدل }.⁴⁴

أما في الأنظمة السياسية للدول النامية فإن هيمنة السلطة التنفيذية وعلاقتها بالسلطة التشريعية انعكست أيضا على السلطة القضائية, و بالتالي فإن مجال العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية محصور في إطار هيمنة الأولى على الثانية وأحقية رئيس الدولة في إدارة العملية السياسية (رغم النص على استقلال القضاء في دساتير الدولة النامية), إلا أن رئيس الدولة عادة يتدخل في شؤون القضاء, سواء كان النظام ملكي أو جمهوري.

وبالتالي فإن هذه العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية في الأنظمة السياسية للدول النامية, تؤثر صعوبة إمكانية مراقبة وتقييم أعمال السلطة التنفيذية ودورها في تنفيذ السياسات العمومية, ذلك بسبب تداخل اختصاصات السلطات وعدم استقلالية القضاء مما

⁴⁴ محسن الندوي, مفاهيم أساسية في السياسات العمومية, المرجع السابق ص 81.

يؤدي إلى تطابق القرارات والتشريعات القضائية مع مصالح السلطة التنفيذية وليس مع متطلبات الصالح العام مما يعني صعوبة إمكانية قيام سياسة العمومية ونجاحها على نحو ديمقراطي لاختلال خطوات أعداد وصنع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.⁴⁵

فرقابة القضاء الفعالة على التصرفات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية في رسم السياسات العمومية أو تنفيذها، يعد صمام الأمان والضمانة الحقيقية إزاء التعسف الإداري، وذلك بإلغاء القرارات الإدارية المجحفة التي اتخذتها الجهات المعنية بحق المواطنين، أو التعويض عن الأضرار التي نجمت عنها.

46 الفرع الرابع : الجهاز الإداري :

تختلف النظم الإدارية في العالم من حيث الحجم ودرجة التعقيد والهرمية ونطاق الإشراف ودرجة الاستقلالية. وعلى الرغم من النظرة التقليدية الشائعة في العلوم السياسية حول عدم مشاركة الجهاز الإداري في صنع السياسات العمومية وتخصه فقط في التنفيذ، إلا أن هناك اتفاق عام حول الدور الكبير الذي يقوم به البيروقراطي في صياغة ومناقشة السياسات العمومية، وذلك لامتلاك الإدارة المعلومات الهامة والكافية عن السياسة، نتيجة مشاركتها في تنفيذ تلك السياسات عمليا، لذا يعبر عنها " بذاكرة الحكومة ".⁴⁷

ويقوم الجهاز الإداري بالدور الرقابي، كما فوضت له السلطة التشريعية خاصة في الدول المتقدمة سلطات واسعة، فيما يعرف بالسلطة التقديرية، والتي تعنى أحيانا بصنع القوانين في صنع السياسة العمومية، بل حتى في إعاققتها في بعض الأحيان.

⁴⁵ محسن الندوي، مفاهيم أساسية في السياسات العمومية، المرجع السابق، ص 83.

⁴⁶ محسن الندوي، مفاهيم أساسية في السياسات العمومية، المرجع السابق ص 86.

⁴⁷ جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، المرجع السابق، ص 60.

ويعد دور الجهاز الإداري في عملية تنفيذ السياسات العمومية دور حيوي وهام لا يستطيع اي نظام سياسي حديث الاستغناء عنه { فالجهاز الإداري يعد العصب الرئيس في الدولة الحديثة, وهو المنفذ الأكثر فعالية للأهداف التي تضعها السلطة السياسية, لذلك تم تنظيم العلاقة بين الجهاز الإداري وسلطته وبين السلطة السياسية في الدول الحديثة وفق القواعد القانونية النابعة من الإرادة الاجتماعية لتحقيق أهداف المجتمع السياسي }⁴⁸.

فيتباين دور الجهاز الإداري في تنفيذ السياسات العمومية وتحقيق المصلحة والمنفعة العامة بتباين الأنظمة السياسية ويتوقف ذلك على دور هذا الجهاز في أي مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي وعلى نوعية العلاقة القائمة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فيما إذا كانت قائمة على التوازن أو التنازع في الاختصاص, بالإضافة إلى مكانة الجهاز الإداري في المجتمع والكيفية التي يعمل بها على تحقيق متطلبات المجتمع.

في اليابان, للجهاز الإداري تنظيمات ثابتة نسبيا... ويعمل على تطوير كفاءات متخصصة ذات قيمة عالية في مجالات معينة من الحكم. وللبيروقراطية اليابانية دور هام في رسم السياسات العمومية, ولعل ذلك يعود للتقاليد اليابانية التي عززت من هذا التوجه الذي أعطى للبيروقراطية نفوذا قويا نسبيا, فقد كان للبيروقراطية بشكل دائم تقريبا, تأثيرا كبيرا في الحكومة.

أما في فرنسا فيتمتع الجهاز الإداري بدور هام في السياسات العمومية, وقد ازدادت أهمية ذلك الدور, ولم تعد النظرة للجهاز الإداري في فرنسا قاصرة على القدرة في تنفيذ السياسات, ولكن أيضا المساهمة بفعالية في صياغة أو وضع السياسات العمومية. ولعل ذلك يعود لمدى الاهتمام بالجهاز الإداري من قبل النظام السياسي الفرنسي, والعمل على تطوير هذا الجهاز, من خلال المدرسة الوطنية للإدارة ومدرسة " البولتيك " مع المدارس

⁴⁸ محسن الندوي, مفاهيم اساسية في السياسات العمومية, المرجع السابق ص 84.

العليا الأخرى ودورها الأساسي في توظيف النخبة الإدارية والسياسية والاقتصادية.⁴⁹

أما في الدول النامية، فدور الجهاز الإداري في صنع السياسات العمومية يعتمد على طبيعة ونوعية العلاقة بين المؤسسات السياسية بعضها مع الآخر من جهة، وعلاقتها مع مؤسسات المجتمع من جهة أخرى، وهذا يعود لمجموعة من العوامل تأثرت بها أنظمة تلك البلدان وأدت إلى أن تكون العلاقة بين الجهاز الإداري والسلطة السياسية انعكاس لتلك العوامل، مثل { التأثيرات الاستعمارية وطبيعة البنية الاجتماعية وتقييماتها التقليدية لعبت دورها في عدم حيادية الجهاز الإداري، وبالتالي خضوعه لشروط المجتمع التقليدي التعددي }.

المطلب الثاني : الفاعلون الغير الرسميون في صنع السياسات العمومية :

إلى جانب الجهات و القوى الرسمية التي تشارك في صنع السياسات العمومية، نجد مشاركون غير رسميين. وهي جهات مستقلة نسبيا عن الحكومات، ولقد وصفت هذه الجهات بعدم الرسمية، لأنها لا تملك سلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع قرارات ملزمة. ويتجلى دور هذه المنظمات في خلق الأجواء المناسبة لتحريك المجتمع، نحو التأثير في صنع السياسات العمومية للدولة من خلال المشاركة في رسم وتخطيط وتنفيذ ومراقبة جميع مراحل هذه العملية. ومنه سنتطرق من خلال هذا المطلب لمحاولة دراسة خمس فاعلين غير رسميين في صنع السياسات العمومية؛ الأحزاب السياسية (الفرع الأول)، المجتمع المدني (الفرع الثاني)، جماعات الضغط (الفرع الثالث)، الرأي العام (الفرع الرابع)، مركز الأبحاث والدراسات (الفرع الخامس).

غابرييل الموند، جي، بنجام باول، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة، هشام عبد الله، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص172.

الفرع الأول : الأحزاب السياسية :

أولا : تحديد مفهوم الحزب السياسي :

تعتبر الأحزاب السياسية ظاهرة سياسية حديثة, برزت عقب القضاء على النظام الإقطاعي, وبرز النظام الرأسمالي, ويرجع " مورييس دوفيرجيه " تاريخ الأحزاب السياسية إلى سنة 1850 فقبل هذه السنة لم يكن في أي بلد في العالم. باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية أحزاب سياسية بالمعنى العصري للكلمة, بالرغم من وجود نواد شعبية و تكتلات فكرية وكتل برلمانية. فليس هناك تعريف جامع ومانع لمفهوم الحزب السياسي, بقدر ما هنالك تعريفات جد متعددة, تبعا لتباين بنيته ووظائفه السياسية.⁵⁰

فحين عرف " ريمون آرون " الحزب السياسي بأنه تنظيم يضم مجموعة من الأفراد, وتدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ, وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم, وعلى تولي الحكم, أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة.⁵¹

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم متغيرات النظام السياسي كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف الأساسية فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي, وهي تجمع المصالح و تعبئها, وهي أداة للتنشئة والتجنيد السياسيين, كما تساهم في إسباغ الشرعية في نظام الحكم. فلأحزاب السياسية دورا مركزيا في تأطير وتمثيل المواطنين داخل المؤسسات المنتخبة وتعتبر علاقة جدلية بين الديمقراطية بحيث لا يمكن تصور مجتمع ديمقراطي إلا في ظل أحزاب فعالة وفاعلة.

⁵⁰ محمد زين الدين, القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, الدار البيضاء, مطبعة النجاح الجديدة, 2016, ص 215.

⁵¹ نبيلة عبد الحليم كامل, الأحزاب السياسية في العالم المعاصر, القاهرة, دار الفكر العربي, 1982, ص 82.

يوجد العديد من المفكرين الذين يستبعدون الأحزاب السياسية من مجموعة القوى, و العناصر التي يتشكل منها المجتمع المدني, كما يفعل ذلك " لاري داموند " لكن في مقابل هذا الاتجاه يدخل بعض الباحثين الأحزاب السياسية عندما تكون خارج السلطة ضمن بنية المجتمع المدني.

ثانيا : طرق تأثير الأحزاب السياسية :

تتنوع أدوار الأحزاب السياسية, ودرجة تأثيرها وفعاليتها في صنع السياسة العمومية, حسب نوعية الأنظمة السياسية, التي تعكس البنية التشكيلية للنظام الحزبي القائم في المجتمع.

ففي بريطانيا و أمريكا, يهيمن حزبان سياسيان ويحاول كل منهما أن يستقطب أكبر عدد من الجماهير, للحصول على دعم إنتخابي كبير, لذا فإن برامجهما تحرص على أن تتسع وتستجيب لمطالب القاعدة الجماهيري.

أما بالنسبة للمجتمعات التي تأخذ بنظام التعددية مثل ألمانيا وفرنسا والمغرب والجزائر, فإن الأحزاب السياسية تهتم بقضايا وسياسات تمتاز بالعمومية والشمولية. أما البلدان التي تمتاز بالحزب الواحد كالاتحاد السوفيتي سابقا, فإن دور الحزب يمثل الهيمنة الكاملة على صنع السياسات العمومية.⁵²

فالأحزاب السياسية تعد فاعلا أساسيا من الفواعل التي لها تأثير كبير على رسم السياسات العمومية, بحيث يسعى كل حزب سياسي أن يكون له دور في اختيار الحكام وفي المراقبة السياسية لعمل الحكومة, ولتحقيق هذا الهدف يعمل كل حزب على البحث على انتسابات جديدة وجمع عناصر بارزة وذات تأثير معتبر في الأوساط السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ليضمها إلى صفوفه.

محسن الندوي, مفاهيم أساسية في السياسات العمومية, تطوان, مطبعة الخليج العربي, الطبعة الأولى, 2018, ص 88.⁵²

كما تطمح الأحزاب لأن تكون همزة وصل فاعلة بين المواطنين والحكومة, لذلك تعمل على تحويل الفكر الاجتماعي في المجتمع إلى سلوك سياسي عن طريق تكييفه في صيغة برامج ومطالب تعرضها على الحكومة وبتحقيق التواصل بين السلطة والمواطنين.

فلقد أخذت الأحزاب السياسية في الفكر الديمقراطي على عاتقها مهمة التأثير في سير المسار السياسي للدولة, وذلك عن طريق مشاركتها في صياغة البرامج و السياسة العامة للدولة, والتأثير الذي تمارسه على صنع القرار إن كان الحزب حاكما أو مشاركا في السلطة فإن أفرادهم هم الذين يصنعون القرار, أما عندما يكون الحزب في المعارضة فإنه يؤثر على صنع القرار عن طريق المعارضة في البرلمان او عن طريق الإعلام و الرأي العام.⁵³

الفرع الثاني : المجتمع المدني :

أولا : تحديد مفهوم المجتمع المدني :

لابد من الإشارة في البداية إلى أن مفهوم المجتمع المدني, يعد من المفاهيم الصعبة التحديد, نظرا لتعددية مضامينه وتوسع مجالات استخدامه. فهذا المفهوم خضع لصيرورة تطور تاريخي ذات استخدامات ليس لها مضمون موحد.⁵⁴

فلمفهوم المجتمع المدني جذور عميقة في فكر وتاريخ المجتمعات الغربية. ولا شك أن الوظيفة الواسطية والدفاعية للمجتمع المدني ومكوناته بدأت تتبلور بصيغة محددة في

عطا لله خالد, السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ الجزائر نموذجا, عمان, دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 2018, ص 55.

أحمد شكري الصبيحي, مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي, بيروت, مركز الوحدة العربية, الطبعة الأولى, أكتوبر 2000, ص 17.

عصر الأنوار, خاصة في كتابات " ادم فيركيسون " لتنمو بالمجهود الهيجلي, ويعتبر "هيجل" المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات والنشاطات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة.⁵⁵

فيعرف البعض المجتمع المدني على انه المساحة التي تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة التي لا تتعلق بالربح او بالصراع على السلطة السياسية او السيطرة على السلطة التنفيذية, ويعتبر المجتمع المدني شريكا مع الدولة لمساعدتها وتكملة جهودها دون الوصول إلى حد السعي لتقويض الدولة أو إنتزاع السلطة منها.

فقد عرف " بتراند بادي " المجتمع المدني في كتابه : " السوسيولوجيا السياسية " " Sociologie Politique " بكونه كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الدولة.⁵⁶

فحين تعرف " أماني قنديل " المجتمع المدني بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا, التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وهي غير ربحية, تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمشة, أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي, والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر.⁵⁷

ويكن فازية, فعالية المجتمع المدني في المغرب في مواجهة إستراتيجية الدولة التداخلية, الجمعية المغربية لحقوق الانسان نموذجاً, الجزائر, جامعة الجزائر, مختير البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية, أعمال الملتقى الوطني الثالث, 55 يومي 7- 8 ديسمبر 2011, ص 161.

مولاي عبد الصمد صابر, تطور علاقة المجتمع المدني بالدولة صراع وإحتواء أم تفاعل وشراكة : المجتمع المدني المغربي نموذجاً, منشورات مجلة العلوم القانونية, العدد الثامن, مطبعة الأمنية, 2016, ص 18.

57 أماني قنديل, الموسوعة العربية للمجتمع المدني, مصر, الهيئة العامة للكتاب, 2008, ص 84 .

ثانيا : طرق تأثير المجتمع المدني :

و بالتالي فمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لا تطمح ولا تسعى للسلطة كالأحزاب السياسية وتحمل مسؤولية مباشرة في الحكم, لكنها تؤثر في رسم السياسات العامة, بالرغم من إعلان الكثير منها, عدم الرغبة في التدخل في الشؤون السياسية. وهذا راجع لقدرة هذه المنظمات على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام, وفي كل قيم المشاركة الدينية و التنمية التشاركية, وذلك من خلال إشراك الأفراد في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وتعمل تنظيهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة, لذا نجد مؤسسات المجتمع المدني تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكومة, من خلال علاقتها بين الأفراد والحكومة وأيضا تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية, التي يمكن استخدامها وفق الجهود والوظائف التالية :

أولا : التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود القطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.

ثانيا : تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.

ثالثا : مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو تمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين.

رابعا : العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة.

خامسا : تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية, وذلك باكتساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر, والاختلاف ومساءلة القيادات, والمشاركة في الانتخابات, والتعبير الحر عن الرأي.⁵⁸

⁵⁸ زهير عبد الكريم الكايد, الحكمانية, قضايا وتطبيقات, القاهرة, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, 2003, ص 81.

الفرع الثالث : جماعات الضغط :

أولا : مفهوم جماعات الضغط :

ليس هنالك تعريف جامع ومانع لمفهوم جماعات الضغط, بقدر ما نجد أنفسنا أمام تعريفات متعددة :

فيمكن تعريف بأنها جماعات او فئات لها مصالح أو توجهات أو مهنة واحدة تسعى للتأثير في السياسة العامة حفاظا على مصالحها أو تأكيدا لتوجهاتها, وليس من أهدافها تحمل مسؤولية مباشرة في الحكم.

فقد عرف "دولاباليس" جماعات الضغط بكونها تلك المجموعة التي تمارس ضغطا ما, لكن هل يكفي عنصر الضغط وحده لكي نقول بأن جماعة ما هي فعلا جماعة ضغط ؟

أما الباحث الأمريكي "زيجلر" في كتابه " جماعات المصالح في المجتمع الأمريكي , فقد عرفها بكونها جماعات منظمة تسعى على التأثير على مضمون مختلف القرارات الحكومية دون محاولة منها لتنصيب أعضائها في المراكز الرسمية.⁵⁹

أما "جان ماثيو" فقد عرفها , بالعدد الذي لا يحصى من الجماعات و الجمعيات والنقابات أو الحركات التي بدفاعها عن المصالح المشتركة لأعضائها, وتجهد بكل ما أوتيت من وسائل مباشرة أو غير مباشرة للتأثير على التصرف الحكومي و التشريعي ولتوجيه الرأي العام.

وكذلك من بين تعريفات جماعات الضغط ذلك التعريف الذي يقول : هي الجماعات التي تضم مجموعة من الناس يتحدثون في عدة صفات تجمعهم ببعضهم البعض مصالح مهنية...

⁵⁹ محمد زين الدين, القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, الدار البيضاء, مطبعة النجاح الجديدة, 2016, ص 237.

ولكنهم لا يهدفون إلى تحقيق أرباح تجارية أو الاستيلاء على السلطة كما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسي.⁶⁰

إن هذه الجماعات تسعى إلى التأثير على السياسة العمومية بطريقتها، وتلعب دورا هاما في الحياة السياسية، وتحاول إيصال مطالبها وقضاياها للأجل الإسراع لبلورتها في الأجندة السياسية، لذا فإن صانعو السياسة العمومية يضطرون إلى المساومة مع هذه الجماعات لإيجاد حلول توفيقية فيما بينهم وقد تعبر عن رأي قطاع من الرأي العام حيال القضايا العامة، كما تتمتع بقدرة التأثير عليه واستمالاته للضغط على السلطة.

كما قد تعارض سياسة او قرار ما إذا رأت فيه ما يضر مصالح أعضائها، لذا فإنها تبحث عن قنوات خاصة لنقل مطالبها، وعن أساليب خاصة لإقناع صانعي القرار بأن هذه المطالب تستحق الاهتمام والإجابة. بالإضافة إلى قيامها بالدعاية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية وصل عدد جماعات المصالح إلى 30 ألف منظمة. بحيث تؤثر جماعات المصالح (اللوبي) تأثيرا هاما على السياسة العامة التي يصنعها الكونغرس. ولا ننسى علاقاتهم القوية مع النخبين في مناطق معينة لبعض الأعضاء، ولهذا السبب فإن جماعات المصالح قادرة على تعبئة مسانديها في الدوائر الانتخابية، مما يجعل تأثيرها ملموسا على وضع جدول الأعمال التشريعي وفي المساعدة على تشكيل صياغات محددة للتشريع.

ثانيا : طرق تدخل جماعات الضغط :

1/ التأثير السلطة التشريعية :

فبالنسبة " للسلطة التشريعية " تعمل تلك الجماعات على (تقديم المعلومات الفنية و الإحصاءات والأبحاث العلمية، والدراسات المستفيضة، التي قد تغير من تقدير

الحاج قاسم محمد، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الدار البيضاء، دار النشر المغربية، الطبعة الخامسة،
⁶⁰2013، ص 127.

الأمر وتوجيه السياسة التشريعية لجماعات الضغط بأن تقرر ما تراه مباشرة أمام لجان البرلمان المختلفة... كذلك تعمل تلك الجماعات على تأييد مرشحين معينين في الانتخابات أو معارضة إعادة إنتخابهم). كما تستخدم هذه الجماعات تأثيرها على السلطة التشريعية من خلال علاقتها مع الأحزاب السياسية... حيث تشترك كل من الأحزاب وجماعات الضغط في تحقيق وظيفة واحدة هي التعبير عن المصالح, ومن شأن ذلك توفير مصدر فعال للتأثير في السياسات العامة.⁶¹

2/ التأثير على السلطة التنفيذية :

اما بالنسبة " للسلطة التنفيذية " فتؤثر جماعات الضغط على أعضاء المؤسسة التنفيذية على أساس أن الاقتراح هو الأصل الذي ينبثق عنه التشريع, ثم أن السلطة التنفيذية تملك حق الاعتراض على القوانين, وفي امكانها التغيير في التشريع عن طريق التفسير والكيفية التي ينفذ بها, وجماعات الضغط تستخدم نفس الأساليب لتأثير في السلطة التنفيذية.

3/ التأثير السلطة القضائية :

أما في إطار العلاقة مع " السلطة القضائية " فإنه بالرغم من الإجماع على استقلال السلطة القضائية فالجماعات الضاغطة تملك وسائل عدة في التأثير عليها من خلال الدخول كطرف في الخصومة القضائية فتعمل الجماعات على تقديم الدراسات والبيانات والمعلومات إلى المحكمة, وقد تتدخل في إختيار القضاة وفي انتخابهم في النظم التي تأخذ بوسيلة الانتخاب في تعيين بعض قضاتها.

4/ التأثير على الجهاز الإداري :

أما بالنسبة لعلاقتها مع " الأجهزة الإدارية " فإن جماعات الضغط تمارس دورها في الرقابة على عملية تنفيذ السياسات العمومية حيث تكون على اتصال دائم مع الدوائر الحكومية المعنية بصنع السياسات العمومية. يكون دورها وتأثيرها واضح لدى بعض الدول

⁶¹ محسن الندوي, مفاهيم أساسية في السياسات العمومية, المرجع السابق, ص 108.

المتقدمة, ففي ألمانيا نجدها ممثلة في المجالس الاستشارية للأجهزة الإدارية, وفي بريطانيا أصبح التشاور بين الإداريين وقيادات هذه الجماعات شكلا أساسيا لصنع القرار وتنفيذ السياسة العمومية.

5/ وسائل التدخل الغير مشروعة :

فبالإضافة إلى وسائل التدخل والتأثير المشروعة في السياسات العمومية من قبل جماعات الضغط, فإن هنالك وسائل وقنوات اتصال غير مشروعة تستخدمها هذه الجماعات للتأثير بصورة غير مباشرة على السياسات العامة للنظام السياسي, ذلك من خلال أعمال الشغب والإضرابات والإعتصامات وعمليات الاغتيال من أجل تغيير قواعد اللعبة السياسية أو تكتيكات الإرهاب السياسي.

وبالتالي فجماعات الضغط تتباين في تأثيرها في السياسات العمومية من نظام سياسي لآخر بحسب طبيعة ذلك النظام وقوة تلك الجماعات ووسائلها التي تستخدمها في التأثير وحرية حركتها في ذلك.⁶²

الفرع الرابع : الرأي العام :

أولا : تعريفات الرأي العام :

لقد استخدم الرأي العام لأول مرة في القرن 18 إبان الثورة الفرنسية على لسان وزير المالية "جاك نيكرو" في عهد لويس السادس عشر للتعبير عن التحكم في سلوك المستثمرين في بورصة باريس حينما كانت الدولة تتجه إلى الجماهير قصد الحصول على قروض وطنية, بيد أن الرأي العام قد برز قبل ذلك في الحضارات القديمة كظاهرة في دول المدينة الإغريقية "كأثينا واسبارطة", والتي كانت تطبق نوعا من الديمقراطية تتجلى في مشاركة كل من يتمتعون بحق المواطنة في القضايا العامة. كما أنه ليس هناك تعريف واحد وموحد

⁶² محسن الندوي, مفاهيم أساسية في السياسات العمومية, المرجع السابق, ص 112.

لمفهوم الرأي العام, إذ تتداخل عناصر عديدة في تحديد هذا المفهوم, بشكل يصعب معه خلق توحيد حول ماهية الرأي العام.

1/ فقد إعتبر "فلويد ألبرت" الرأي العام تعبيراً عن جمع كبير من الأفراد حول موقف معين يهم غالبية لها تأثير في ذلك الموقف.

2/ أما "لاسويل" فقد عرف الرأي العام بأنه نوع من القبول لواحدة أو أكثر من وجهات نظر متضاربة يقبلها العقل والمنطق.⁶³

3/ أما "لاري إلويز" فقد عرف الرأي العام كونه مجموعة من الآراء والاتجاهات التي تتبناها مختلف الجماعات والأفراد في المجتمع تجاه النظام السياسي بصفة عامة, والقضايا الجماهيرية الهامة بصفة خاصة.

4/ أما "تونيس" فقد نفي هذا المفكر وجود الرأي العام ك رأي موحد للجماعة, بحيث لا يمكن تصويره حتى إبان كفاح الشعوب عن كيانها وحياتها, مرجعاً غياب الرأي العام إلى كون الشجاعة تتباين بين أفراد الشعب الواحد, مثلما تتباين الرغبة في الحياة, وتختلف أهداف الجماعات داخل الشعب الواحد.

5/ أما الدكتور "محمد زين الدين" فقد عرف الرأي العام, بأنه مجموعة الآراء والاتجاهات التي يتبناها مختلف الأفراد حول قضية أو قضايا معينة, تمس مصالح أغلبية هذه الجماعات بشكل مباشر, وفي حيز زمني محدد.

⁶³ محمد زين الدين, القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, المرجع السابق, ص 274-275.

ثانيا : طرق تأثير الرأي العام :

إن السياسات العمومية بحكم أنها برامج للحكم, فالرأي العام بحكم أنه تعبير عن الإرادة الشعبية, هو وسيلتها الأساسية وهدفها في آن واحد, فالسياسات العمومية تعتمد في تشكيلها على الإنسان, فالعلاقة بين الرأي العام والسياسة العمومية هي علاقة دائرية ديناميكية, فالرأي العام يؤثر في السياسة العمومية, سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة, والعكس صحيح, لكن هذه العلاقة المتبادلة تختلف حسب النظام السائد وحسب عوامل كثيرة أخرى, كنوع القضية المطروحة و درجة نضج وتماسك الجماهير ووجود المؤسسات الدستورية التي تتيح للرأي العام التأثير في السياسة العمومية... الخ.⁶⁴

وعلى الرغم من ان مهمة صنع السياسات العمومية من مهام المسؤولين العموميين, فإننا نجد المواطنين في أحوال عديدة يشاركون بصورة مباشرة في تلك المهمة, ففي سويسرا مثلا المواطنون يصوتون ويقترعون بصفة مباشرة على بعض التشريعات والسياسات في استفتاءات عامة, عكس بعض البلدان التي لا يوجد بها أي تأثير للمواطن إلا في استفتاء على الدستور.⁶⁵

وعموما يمكن القول بأن المواطنين لا يضعون السياسة العمومية للبلاد من جهة وليسوا بعيدين عنها تماما من جهة أخرى, فاتجاهات الرأي العام وتوقعاته حول كيفية مواجهة بعض القضايا لا يمكن إهمالها من قبل صانعي السياسات العمومية, بل تعد الإطار العام الذي يفترض ان يتحرك ضمنه هؤلاء, فهي تحدد ما هو مقبول ومرفوض, وما هو ناجح وما هو فاشل من سياسات خصوصا بعد تنفيذ تلك القرارات.⁶⁶

⁶⁴ أحمد أنور بدر, الرأي العام والسياسة العامة, القاهرة, الدار المصرية السعودية, 2010, ص 250.

⁶⁵ ماجد الخضري, الرأي العام وصنع القرار السياسي, الأردن, دار الفطفاطة الدولية للإعلان, 2015, ص 61.

⁶⁶ عطا الله خالد, السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ الجزائر نموذجا, المرجع السابق, ص 58.

الفرع الخامس : مراكز الأبحاث والدراسات :

أولا : مفهوم مراكز الأبحاث والدراسات :

إن إشكالية تعريف مراكز البحث والدراسات أو ما يسمى بـ "Think- Tanks", لا يزال محل خلاف, وذلك لأن معظم المؤسسات والمراكز المنتمية إلى مجال البحث لا تعد نفسها من صنف "الثينك تانكس", كما أنها تعلن عن نفسها كمنظمة غير حكومية أو منظمة غير ربحية.⁶⁷

1/ فقد عرفت الموسوعة المجانية (Wikipedia - Free - Ancylopedia) بأنها " أي منظمة أو مؤسسة تدعي أنها مركز الأبحاث والدراسات, او مركز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة ".

2/ وتعرفها مؤسسة "راند للأبحاث " بأنها تلك الجماعات او المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة و مكثفة. وهي تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية, أو ما يتعلق بالتسلح. وعموما إن صراع الأمم اليوم يتجلى في العلم والمعرفة, هذا الصراع حول العلم والمعرفة جعل الدول القوية خاصة تهتم بالعلماء والبحث العلمي خصوصا, وتأسيس مراكز أبحاث تعكف على دراسة مختلف الظواهر وإنتاج حلول لها في شتى المجالات, ولعل الأسباب التي جعلت صانعي السياسة يتجهون صوب الإهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات ما يلي :

- تغيير الأوضاع الدولية السياسية, الاجتماعية الاقتصادية.
- تغيير دور الدولة الحديثة.
- تعدد قضايا القرار السياسي.
- التقدم التكنولوجي وتسارعه في كل مجالات المجتمع.
- فرض مراكز الأبحاث نفسها على صناع القرار.

حضري هشام, مراكز الدراسات والأبحاث وإشكالية صنع السياسات العمومية بالمغرب, رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام, كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية, المحمدية, 2012/2013, ص 46.

ثانيا : طرق مساهمة مراكز الأبحاث والدراسات :

يرى "ريتشارد هاس" بأن مراكز الأبحاث تساهم في عملية تكوين السياسات العمومية بطرق متميزة وفق مايلي :

(1) مراكز الأبحاث تستولد أفكار متميزة, فما ينتظره أصحاب القرار من مراكز الأبحاث هو أن يساعدهم على التغيير وإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة مثلا : الإصلاحات في منظومة التشغيل أو الإصلاحات التربوية في المدارس.

(2) تستطيع مراكز الأبحاث أن تؤثر من خلال عرضها لما يحصل في البلدان الأخرى وتوضح أن التجديد ليس فقط أفكارا عظيمة فذلك يمكن أن يكون تطبيق حل نجح في مكان آخر.

(3) عمليا لا خيار لدى مراكز الأبحاث إذا لم يكن لديها أفكار متميزة وإذا لم تحاول نشرها, فإنها تعتبر فاشلة في مساعدة المجتمع على أن يتقدم إلى الأمام.تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول التي تولي اهتماما كبير بمراكز البحث عكس باقي دول العالم.⁶⁸

ستيفن بوشيه, مارتين رويو, مراكز الفكر, أدمغة حرب الأفكار, ترجمة ماجد كنج, بيروت, دار الفرابي, الطبعة الأولى, 2001, ص 69-70-71.

المبحث الثالث : عمليات صنع السياسات العمومية :

سنعالج في هذا المبحث عمليات صنع السياسات العمومية, وذلك من خلال محاولة تحديد كيفية وضع الأجندة وصياغة السياسات العمومية (المطلب الأول), ثم تبني وتنفيذ السياسات العمومية (المطلب الثاني), وأخيرا تقييم السياسات العمومية (المطلب الثالث).

المطلب الأول : أجندة وصياغة السياسات العمومية :

فمن خلال هذا المطلب سنحاول توضيح عملية أجندة وصياغة السياسات العمومية, وهذا من خلال فرعين أساسيين. أجندة السياسات العمومية (الفرع الأول), وصياغة السياسات العمومية (الفرع الثاني).

الفرع الأول : أجندة السياسات العمومية :

أولا : تحديد وتعريف المشكلة :

1/ تعريف المشكلة :

يمكن تعريف "المشكلة" بأنها : موقف او حالة تحرك الحاجات والشعور بعدم الرضى لدى أفراد المجتمع, مما يدفعهم لطلب العون او بتدخل الحكومة للمساعدة في إزالة ما يعانون منه. فعلى سبيل المثال يمكن اعتبار تفشي الجريمة أو البطالة أو ارتفاع الأسعار (التضخم) أو تفشي الأوبئة والأمراض وانتشار الآفات الزراعية وتلوث البيئة ونقص الغذاء وتدني مستوى الخدمات... الخ.

وهي مشاكل تدعو صانعي السياسة العمومية لدراستها وتحليلها من أجل وضع المعالجات الضرورية لأن مشاكل كهذه تثير اهتمام وقلق شريحة أو أكثر من شرائحه أو فئاته الاجتماعية أو السياسية وقد يمتد تأثيرها ليشمل المجتمع بكامل فئاته.⁶⁹

أحمد مصطفى الحسين, تحليل السياسات العامة : مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية, دبي, مطبعة البيان التجارية, 1994, ص 151.

كما عرفت "المشكلة" بأنها حاجات غير مشبعة وقيم غير مدركة أو مفهومة يمكن إشباعها أو تحقيقها بالنشاط أو الفعل الحكومي.

2/ خطوات تحليل المشكلة :

تتم عملية تحليل المشاكل بخطوات عدة هي :

- تعريف المشكلة وتمييزها.
- تحليل المشكلة من خلال معرفة أسبابها و أهدافها.
- إعداد قائمة بالحلول الممكن إتباعها لحل المشكلة.
- تقييم الحلول حسب المعايير الملائمة, وتشمل (المهارات المطلوبة, الموارد المادية و البشرية, التكلفة, المخاطر ومراعاة البيئة والقيم).
- تحديد الخيار الأفضل واتخاذ القرار.
- وضع خطة للتنفيذ.
- المتابعة والتقييم : لمعرفة نجاح وفشل التنفيذ.⁷⁰

ثانيا: إدراج المشكلة في جدول اعمال السياسات العمومية :

تواجه الحكومات العديد من القضايا المجتمعية, لكن لا تستطيع أن تحل كل تلك المشاكل, مهما كانت إمكاناتها المادية والبشرية لهذا فإنها تقوم بإدراج أهم القضايا أو المطالب العامة الأكثر طلبا عند المجتمع في جدول يسمى بجدول أعمال السياسات العمومية او ما يسمى بأجندة سياسة الحكومة, التي تتطلب عملية مناقشة فعلية, يترتب عنها اتخاذ قرارات رسمية مناسبة لتلك المطالب المطروحة.⁷¹

⁷⁰ محمد قاسم القريوتي, رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة, الكويت, ردمك, 2006, ص 216-217.
⁷¹ محسن الندوي, مفاهيم أساسية في السياسات العمومية, تطوان, مطبعة الخليج العربي, الطبعة الأولى, 2018, ص 45.

يعرف "روس" جدولة أعمال السياسات العمومية, بأنها " قائمة الموضوعات التي توضع للبحث والمناقشة من أجل التوصل إلى حلول عامة".

1/ أنواع جداول أعمال السياسة العمومية :

فقد ميز "كوب" و "إيلدر" بين نوعين من جداول أعمال السياسة العمومية :

- **جدول نظامي** : يضم المسائل التي تتبناها السلطة وتستدعي تدخل السلطات الثلاث وفقا لصلاحياتها و اختصاصاتها. وما يميز هذا الجدول هو اتساعه ليشمل مختلف المستويات المركزية الإدارية والمحلية.

- **جدول الأعمال المؤسسي** : هو الذي يعمل على جعل قضية ما محل اهتمام مؤسسة معينة سواء التشريعية, التنفيذية أو الإدارة, وتتميز القضايا المطروحة هنا بالتخصص والتفصيل مقارنة بالقضايا المطروحة على مستوى الجدول النظامي.⁷²

2/ : أسباب ركود المشكلة داخل الأجندة :

فأحيانا فقد تدرج مشكلة في الأجندة الحكومية لكن هذا لا يعني انتقالها إلى مراحل أخرى متقدمة في السياسة العمومية, وهناك العديد من القضايا تدخل الأجندة وتبقى عالقة أو تزول بسبب ظهور مشاكل أكثر أهمية وإلحاحا على الساحة. ويرجع عدم استجابة النظم السياسية أو الحكومات للقضايا إلى عدة عوامل منها :

- طبيعة تكوين النظام السياسي, بعض الأنظمة السياسية خاصة في العالم الثالث لا تتميز بالمرونة في التعامل مع القضايا المستجدة.
- قلة الإمكانيات لمعالجة بعض القضايا.
- وجود قضايا أكثر أهمية من قضايا أخرى.
- بعض القضايا تتطلب معالجتها في وقت قصير, مما يجعل حلها يكون أكثر صعوبة من

⁷² فهمي خليفة الفهداوي, السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل, دار المسيرة, عمان 2001, ص 237.

الفرع الثاني : صياغة المقترحات:

تتضمن هذه المرحلة صياغة السياسات العمومية في برنامج عمل واضح, يهدف إلى تقديم حلول عملية للمشكلة موضوع السياسة. وفي هذه المرحلة, تكون المشكلة قد تم الاتفاق على تعريفها بصورة واضحة, كما أن الحاجة للتحرك لتقديم حل لها, أصبح مقبولا من قبل صانعي القرار, لذا فإن مرحلة صياغة السياسات تتعلق بمسألة التوصل إلى بدائل لحل المشكلة. وتطرح في هذه المرحلة عدة أسئلة من قبيل :

- ما هي الخطة المناسبة للتعامل مع المشكلة ؟
- ما هي الأهداف والأولويات ؟
- ما هي الخيارات المتاحة لتحقيق تلك الأهداف وتكاليفها ؟
- ما هي منافع الخيارات المتاحة وتكاليفها ؟
- ما هي الآثار المتوقعة الإيجابية والسلبية لكل بديل ؟⁷⁴

وبعد تحديد والإلمام بالمشاكل ووضعها على الأجندة السياسية, فلا بد للحكومة من بلورة الأفكار والسياسات الممكن إتباعها للتعامل مع المشاكل ذات الأولوية, وهذه العملية تأتي محصلة لتفاعل عوامل عدة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

والجدير بالذكر فإن عملية صياغة السياسة العمومية تخضع لكثير من التأثيرات من جميع الأطراف, سواء من الأحزاب او من الإداريين والمسؤولين الحكوميين أو جماعات المصالح أو غيرهم. لكن وبغض النظر عن هذه الحثثيات كلها. فإن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية تعملان سويا لصياغة السياسة العمومية, وتختلف طريقة انسياب أو

عطا لله خالد, السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ الجزائر نموذجا, عمان, دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 2018, ص 46.

⁷⁴ خمري سعيد, قضايا علم السياسة : مقاربات نظرية, الرباط, مطبعة دار المناهل, 2018, ص 168.

تسلسل عمليات الصياغة من دولة إلى أخرى, وذلك بحسب اختلاف قوانين وثقافة كل منها. ويبقى التسلسل المكون من ثلاث مراحل هو جوهر عملية الصياغة في أغلب الدول, وهذا التسلسل الثلاثي هو :

السلطة التنفيذية (أحيانا التشريعية) = < السلطة التشريعية = < السلطة التنفيذية.⁷⁵

المطلب الثاني : تبني وتنفيذ السياسات العمومية :

سنحاول معالجة في هذا المطلب مرحلة التبني و تنفيذ السياسات العمومية, من خلال فرعين أساسيين . تبني وإقرار السياسات العمومية (الفرع الأول), ومرحلة تنفيذ السياسات العمومية (الفرع الثاني).

الفرع الأول : تبني و اقرار السياسة المقترحة :

فمرحلة تبني و اقرار السياسة المقترحة هي عملية سياسية تشريعية, تتم حسب طبيعة النظام السياسي ونظام الحكم والنظام التشريعي في كل دولة, حيث تنتقل عملية رسم السياسة العمومية من مرحلة بلورة الآراء وصياغة المقترحات المبنية على إختيار أفضل البدائل لمعالجة المشاكل المحددة من خلال الإجراءات الدستورية.⁷⁶

ويشمل هذا التبني مقترحات بعينها أو تعديلها أو رفض أو قبول بديل آخر, هذا يعني أن هذه المرحلة تكتفي بإختيار أو تفضيل بديل ما فقط بل إختيار قرار حول بديل معين. وهذا القرار يتعلق بالسياسة العمومية وليس قرارا روتينيا.

عبد الفتاح ياغي, السياسات العامة النظرية والتطبيق, القاهرة, منشورات العربية للتنمية الإدارية, جامعة الدول العربية, 2010⁷⁵, ص 113.

محمد حديد موفق, الإدارة العامة, هيكله الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية, عمان, دار الشروق, 2000⁷⁶, ص 117.

وبالتالي فالإقرار بالسياسة العمومية يمر بمراحل عديدة حيث تقدم في البداية على شكل مشاريع قوانين للسلطة التشريعية, حيث تسلمها الأمانة العامة لمجلس الأمة أو مجلس النواب حسب الاختصاص في كل دولة لدراستها. لتحال فيما بعد على لجنة قانونية تعد تقريراً بشأن المشروع لوضع اللمسات النهائية عليه, ليقدّم بعدها إلى المجلس مجتمعاً للتصويت عليه وفي حالة قبوله يرفع إلى رئيس الدولة للمصادقة لينشر فيما بعد في الجريدة الرسمية ليصبح ساري المفعول و في حالة الموافقة عليه مرة ثانية يصبح نافذ المفعول.⁷⁷

الفرع الثاني : مرحلة تنفيذ السياسة العمومية :

إن تنفيذ السياسة العمومية يمكن أن يحمل أكثر من دلالة, ومصطلحات التي يمكن استخدامها لمرادفة التنفيذ هي الإدارة والتطبيق أو التفصيل, وهنا قد يصعب الفصل بين مرحلتَي التشريع والتنفيذ كما قال " جيمس أندرسون", هناك صدق كبير في المقولة التي ترى بأن السياسة العمومية تشرع في ضوء إمكانية تطبيقها, وهي تطبيق في ضوء ما تنص عليه لائحة تشريعياً.⁷⁸

فبعد انتهاء مرحلة تبني السياسة تصبح المقترحات مؤهلة ليطلق عنها سياسة عمومية. وبالرغم من وجود صعوبة في تحديد المرحلة التي تفصل بين العمل التشريعي والتنفيذي, وهنا تعتبر عملية تنفيذ السياسة العمومية استمراراً لمختلف العمليات السابقة والتي ينتقل العمل فيها إلى السلطة التنفيذية بمستوياتها, وتتمتع بسلطات تقديرية واسعة أثناء التنفيذ وذلك لتمتعها بالخبرة اللازمة والثقة والتجربة في كافة الميادين, مما يعطيها الحق في إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة بتفاصيل تنفيذ السياسات العمومية.

⁷⁷ محسن الندوي, مفاهيم أساسية في السياسات العمومية, المرجع السابق, ص 60.
جيمس أندرسون, صنع السياسات العامة, ترجمة د. عامر الكبيسي, عمان, دار المسيرة, الطبعة الأولى, 1999, ص123.⁷⁸

كما أن التطبيق الجيد الذي يجسد السياسة العمومية في أرض الواقع, وبناءا على ما تقدم, فإن نجاح عملية تطبيق السياسة العمومية يتطلب توفير جملة من العوامل متحركة في التنفيذ :

- رصد الأموال والموارد اللازمة للتنفيذ.
- دراسة إمكانية التنفيذ ورصد الكفاءات الضرورية لذلك.
- تحديد الأهداف بدقة وإيضاحها للمسؤولين عن التنفيذ.
- الحرص الشديد على التنسيق بين أجهزة التنفيذ والصياغة وبين السياسات نفسها.

ولا تتفرد الأجهزة الإدارية بتنفيذ عملية السياسات العمومية, بل تتدخل الأجهزة أخرى كالسلطة التشريعية التي وإن كانت مهمتها إقرار السياسة العمومية, لكن من خلال عملها بدقة أكبر وتفصيل أشد فإنها تضغط على الإدارة العامة بطرق عديدة وتحدد مساراتها ومبرراتها. كما أن اللجان الفرعية التخصصية التابعة للسلطة التشريعية التي تتولى مراجعة اللوائح, كذلك اعتماداتها المالية السنوية لابد أن تحظى بموافقة السلطة التشريعية التي يكون عملها في هذه الحالة مندرجا في مهام ذات اختصاصات تنفيذية.

كما تلعب السلطة القضائية أدوار محورية في الأداء التنفيذي من خلال وحدات إدارية تتمتع بسلطة إجراء التحقيقات وتطبيق اللوائح القانونية سواء كانت هيئات عمومية أو في شكل هيئات مستقلة كتلك التي تكشف التجاوزات والتلاعبات التي تحصل على مستوى الوحدات التنفيذية الإدارية.

فكل ما سبق ذكره يجعل الاعتقاد بأن الحكومات تحاول أن تكون سياساتها مبنية على العقلانية وتسعى لضمان التنفيذ الجيد للسياسات, غير أن الواقع يؤكد أن تنفيذ السياسة العمومية يتم في ظروف مختلفة يغلب عليها طابع الجمود في القوانين وقلة الإمكانيات اللازمة لتجسيد السياسات التي قررتتها القيادة العليا.⁷⁹

⁷⁹ محسن الندوي, مفاهيم أساسية في السياسات العمومية, المرجع السابق, ص 62.

المطلب الثالث : تقييم السياسات العمومية :

سنحاول معالجة هذا المطلب المخصص لتقييم السياسات العمومية من خلال 3 فروع أساسية وهي؛ محاولة تحديد مفهوم التقييم (الفرع الأول), تحديد أشكال التقييم (الفرع الثاني), معايير التقييم (الفرع الثالث).

الفرع الأول : تحديد مفهوم التقييم :

إن تقييم سياسة ما كما يرى " J.P.Nioche " , هو سعي إلى تقدير أثارها الفعلية بكيفية سليمة (...), فآثار هذه السياسة يمكن قياسها انطلاقا من مستويات مختلفة, الامكانيات المستعملة, النتائج المحققة ثم الآثار المتوقعة والغير المتوقعة على الجمهور خاصة ما تعلق بتغيير السلوكات والتمثلات.⁸⁰

أما "هاتري" فقد عرف التقييم على أنه عملية منظمة تستهدف تقييم النشاطات الحكومية حتى تقدم معلومات متكاملة عن الآثار بعيدة وقريبة المدى للبرامج الحكومية.

أما جاك فونتانال " Jacques Fontanel " فقد عرف تقييم السياسات العامة بأنها : مقارنة نتائجها بالوسائل التي تستخدمها, سواء كانت هذه الوسائل قانونية أو إدارية, أو مالية بالأهداف المحددة مبدئيا, وهو يختلف عن الرقابة, والعمل التفتيشي لأن التقييم يتوصل إلى إصدار حكم مشترك حول فعالية هذه السياسة, وليس فقط إجراء تحقيق حول إحترام المعايير الإدارية والتقنية.⁸¹

أما " محمد حديد " فعرف التقييم, بأنه قياس مدى فعالية برنامج معين تحت التنفيذ في انجازه لأهدافه, أو مقارنة مرحلة التصميم بمرحلة التشغيل وربط النتائج بالعناصر

⁸⁰ بيبير ميلر, السياسات العمومية, ترجمة د, عبد المالك إحريرز, مكناس, مطبعة مكتبة سجلماسة, 2018, ص 117.
عطا لله خالد, السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ الجزائر نموذجا, عمان, دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 2018, ص 49.

المستخدمة في البرنامج, وكذلك العمل على تطوير البرنامج عن طريق التغيير في العمليات الحالية. كما يعرفها بأنها العملية التي يطبق فيها مناهج البحث والقياس للتأكد من فعالية وكفاءة السياسات العمومية.⁸²

إن عملية التقييم عملية أساسية وذلك لتشخيص وقياس آثار السياسة العمومية, من أجل التوصل إلى معرفة نتائج السياسة العمومية, كما يمثل التقييم طريقة نظامية للتعليم واستخدام الدروس المستفادة من النشاط الجاري في المستقبل, من خلال تحليل مختلف مراحل السياسة العمومية من خلال ملاءمتها, صياغتها, فعاليتها, وقبولها لدى جميع الأطراف المعنية.⁸³

الفرع الثاني : أشكال التقييم :

أولا : أشكال التقييم :

فقد حدد " Eric Monnier " في بحثه حول التقييم خمسة مناهج كبرى لهذا الأخير التي تشهد عن غنى وحيرة خبراء التقييم أمام هذا الموضوع المعقد.

1/ المقاربة الأولى تنطلق من الأهداف الرسمية, والتي تعتبر أقدم في هذه المناهج. فهذه المقاربة تهتم بأهداف البرنامج لكي تجيب على السؤال التالي : " كيف يمكن للبرنامج أن ينتج آثاره المنتظرة ؟ ", فهذا المقترح يثير العديد من الصعوبات خاصة فيما يتعلق بالتحديد الواضح والتراتبى للأهداف المنبثقة في أغلب الوقت من أسطورة القرار المعقلن.

محمد حديد موفق, الإدارة العامة, هيكلية الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية, عمان, دار الشروق, 2000, ص 322.

هبة أحمد نصار, تقييم السياسة العامة, قضايا للمناقشة, في تحليل السياسة العامة: قضايا نظرية ومنهجية المحرر, 83 القاهرة, مركز البحوث والدراسات السياسية, 1988, ص 180.

12/ أما المقترح الثاني فيركز على الوسائل ومدى إستغلالها بطريقة جيدة. فهذا المقترح يعتبر أكثر علمية وأقل طموحا, لكن اهتمامات الفاعلين في البرنامج تبقى في صميم مسار التقييم.

13/ أما المقترح الثالث فقد إقترح بعض الباحثين حصر الاهتمام بالأهداف الأولية في منطوق عملية التقييم, بحيث يتم التركيز على دراسة آثار البرنامج سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة من طرف المتدخلين في السياسة, لكن المشكل يثور هنا حول كيفية تقدير النتائج؟. اي أخذ "الحاجات الأساسية" للسكان بعين الاعتبار.⁸⁴

14/ فالمقاربة الرابعة هي مقارنة عن طريق المسارات وتتعلق بوضع تصور مستقبلي كلي (the Prospective Total) للمسار السياسي الذي يشتمل انحراف (Glissement) للأهداف والمفاوضات حول الوسائل. وبصفة عامة, يجب البحث عن كل ما يتعلق بتطبيق البرنامج مع الابتعاد عن الوصف المجرد الذي يمكن أن تقوم به في البداية. فهذا المقترح الذي تأثر كثيرا بتحليل النسق يعتبر بدون شك الأكثر إغراء ولكنه الأكثر تعقيدا فيما يخص المتغيرات المتنافرة.

15/ أما المقترح الأخير, ويتعارض صراحة مع وجهة نظر المقررين, لأنه يقترح أن يتم التقييم على أساس مسلسل مستمر للتعليم الجماعي (Apprentissage Collectif) و البحث المتعدد لحل المشاكل الاجتماعية. ففي هذه الحالة, فإن مجموع المقررين و المستعملين يشكلون نسقا مفتوحا ومتكاملا لتأمين عملية القرار.⁸⁵

⁸⁴ بيير ميلر, السياسات العمومية, ترجمة د, عبد المالك إحرiz, مكناس, مطبعة مكتبة سجلماسة, 2018, ص 119.

⁸⁵ بيير ميلر, السياسات العمومية, ترجمة د, عبد المالك إحرiz, المرجع السابق, ص 118.

الفرع الثالث : معايير التقييم :

تعد المعايير أمر مهم في عملية التقييم, لأنها وسائل للتحقق من تحقيق السياسة العمومية لأهدافها وتشمل :

1/ المعيار الاقتصادي : يؤكد على التقليل من الانفاق الحكومي ومن عيوبه, وهو عدم تمكن احتساب زيادة الانفاق والمنافع التي تتخلى عنها كنتيجة لخفض الانفاق.

2/ الكفاءة : تعني مستوى الانجاز أو النتائج مقاسا بالمقارنة بالمدخلات ويشمل التعريف على مواصفات معينة للأشياء التي سوف يتم إنجازها.

3/ الفعالية : تقيس المقدار الذي أنجزه من أهداف.

4/ العدالة : من حيث التوزيع العادل للمنافع بين مختلف الشرائح وتستخدم عدد من المقاييس في كيفية توزيع الموارد والثروات.

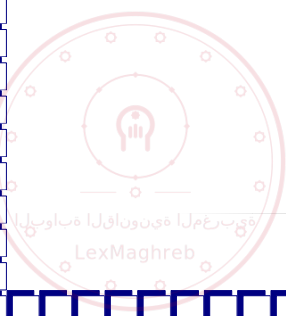
5/ الشرعية القانونية : من حيث مطابقة هذه السياسات إلى التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لتلك السياسات أو البرامج.⁸⁶

إذن فعلمية التقييم تعد مرحلة هامة, ملازمة لجميع مراحل صنع السياسات العمومية, ولا يمكن إقصائها لكونها حجر الأساس, فمن خلالها نستطيع تجنب مختلف الصعوبات والمشاكل والمنبئات التي تعترضها خاصة إبان التنفيذ, وبهذا تحقق نتائجها بالصورة التي خطط لها.

⁸⁶ محمد قاسم القريوتي, رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة, الكويت, ردمك, 2006, ص 280-288.

الفصل الثاني :

حضور الشباب في السياسات العمومية



فبدراستنا لدور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في السياسات العمومية في مجالات الرسم, التبنّي, التنفيذ والتقييم. يبرز لنا تباين أداء كل مؤسسة من تلك المؤسسات في صنع السياسات العمومية, وتباين درجة قوتها و فاعليتها. وهذا يعود بطبيعة الحال إلى الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتاريخي لتلك المؤسسات ودرجة علاقتها مع بعضها ودرجة علاقتها مع المجتمع.

هذا ما يفسر التباين بين الانظمة السياسية في الدول المتقدمة والأنظمة السياسية في البلدان النامية في تدبير الشأن الشبابي ضمن أجندة السياسات العمومية, فالمغرب بالرغم من حرصه على منح الاهتمام بالشباب في السياسات العمومية, فإنه يفتقد إلى رؤية إستراتيجية واضحة, وغياب البعد المندمج في معالجة الاشكالات المرتبطة بقضايا الشباب بين التعليم والصحة والشغل والسكن...

وبالتالي فإن السياسات العمومية الموجهة للشباب لا زالت تعالج بسياسة قطاعية, مع تهميش, والتغيب, والإقصاء من الإشراف الفعلي للشباب في صنع السياسات العمومية, وهذا ما يعطل تعثر بناء سياسة عمومية مندمجة متعلقة بالشباب.

المبحث الأول : إدماج الشباب في السياسات العمومية :

فمن خلال هذا المبحث سنحاول معالجة مسألة إدماج الشباب في السياسات العمومية, وهذا من خلال إبراز المرجعيات الدولية لمشاركة الشباب في السياسات العمومية (المطلب الأول), مع محاولة تحديد مكانة الشباب في ظل دستور 2011 (المطلب الثاني), وأخيرا محاولة تحديد سبل تعزيز مشاركة الشباب في صنع السياسات العمومية (المطلب الثالث).

المطلب الأول: المرجعيات الدولية لمشاركة الشباب في السياسات العمومية :

سنعالج هذا المطلب من خلال التطرق لمكانة الشباب في ظل عصبة الأمم و في ظل الجمعية العامة للأمم المتحدة (الفرع الأول), وتحديد مكانة الشباب في ظل الإعلانات والبرامج والتقارير الدولية (الفرع الثاني).

الفرع الأول : مكانة الشباب في ظل عصبة الأمم و الجمعية العامة للأمم المتحدة :

أولا : مكانة الشباب في ظل عصبة الأمم :

لقد تبنت عصبة الأمم العديد من التوصيات في الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية, خاصة في مجال حقوق وواجبات الشباب, وقد ركزت هذه التوصيات على موضوعين أساسيين وهما :

- التوصيات الخاصة بالأطفال والشباب من خلال أهداف عصبة الأمم بصفة عامة ومن خلال أهداف مجلسها بصفة خاصة (1923-1936).

- التوصيات الخاصة بحماية ورفاهية الأطفال والشباب (1925-1936).⁸⁷

كما أقامت عصبة الأمم أجهزة خارجية لدراسة بعض القضايا المتعلقة بالشباب وتقديم تقارير عنها لمساعدة المجلس والجمعية, وقد تم إنشاء مجموعة من اللجان الفرعية, لمتابعة ما تم التوصل إليه من قرارات وتوصيات من خلال أجهزة عصبة الأمم, خاصة في مجال

⁸⁷ National youth councils, publisher : takingit global, toronto, Canada 1er Ed, April 2006, p 15.

حماية الأطفال اليافعين المتراوحة اعمارهم بين (15-18) سنة, حيث ورد ذلك في الأسباب الداعية إلى نشأة عصبة الأمم وأهدافها, كما قد تبنت العصبة مجموعة من التوصيات المتخصصة و خاصة في مجال حقوق الطلبة, ووضع وتهيئة الظروف والخصائص المميزة للتعليم العالي.

كما قد ساهمت مجموعة من اللجان الداخلية التابعة للعصبة بعدد من التوصيات التي تبنتها الجمعية في عصبة الأمم وكذلك المجلس, حيث دأبت لجنة التنظيمات الطلابية العالمية التي تم تأسيسها سنة 1926 الى إصدار تقرير سنوي حول ما تم إنجازه أو يأمل تغييره والمتعلق بأوضاع الطلبة وحقوقهم, وكذا تبني مجموعة من القرارات في العديد من القضايا المتعلقة ب { التعليم, الحق في تقديم المساعدات الشخصية, التأمين الصحي, العمل بعد التخرج, الحق في الإقامة ...}. وهناك أيضا الدور الذي لعبته العصبة عن طريق " البرلمان الدولي للشباب ", من خلال برنامج " المهام الدولية للشباب ", والذي ظهر أثناء فترات الحروب, وكذا في اللقاء البرلماني الثاني حول " المهام الدولية للشباب ", المنعقد سنة 1938.⁸⁸

ثانيا : مكانة الشباب في ظل الجمعية العامة للأمم المتحدة :

مع ميلاد الأمم المتحدة, والمصادقة على نظامها وأجهزتها والمنظمات التابعة لها سنة 1945, أولت اهتماما كبيرا لحقوق الشباب وقضاياهم ودعم آليات تمكينهم, من خلال :

1 : وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948:

- المادة 21: لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده, إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا.

⁸⁸ National youth councils, publisher : takingit global, toronto, Canada 1er Ed, April 2006, p 16.

2 : القرارات الخاصة بحقوق ومسؤوليات الشباب التي أقرتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة سنة 1965 إلى غاية سنة 1993 :

- مقتطف من توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لسنة 1969 :
ضرورة تأكيد الحكومات على اتجاهات تعاون لتفهم احتياجات وطموحات الشباب ومنح الشباب ومؤسساتهم ومنظماتهم الشبابية فرص مناسبة للمشاركة في التنفيذ والإعداد لخطة التنمية وبرامج التعاون الدولي.

3 : قرارات الجمعية العامة رقم (3140), الصادر في 14 ديسمبر 1973.

- مقتطف من قرار الجمعية العامة رقم (3140), الصادر في 14 ديسمبر 1973 الموجه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي... ندعوكم لدراسة إمكانيات وضع وتأسيس سياسات دولية تشمل حقوق الشباب على المستوى القومي والدولي.... فالعديد من الاتفاقيات التي أجريت بشأن حقوق الشباب لا تأخذ إلا شكل توصيات وإعلانات أو توجيهات...

4 : إصدار الجمعية العامة لدليل إرشادي حول : التخطيط المستقبلي والمتابعة المستمرة في مجال السياسات الشبابية (1985-1987).

5 : رفع الجمعية العامة لعدد من التوصيات حول :

- تقديم المساعدة للطلبة اللاجئين (1976-1990).
- التعامل مع الأحداث والجنح بالنسبة للشباب (1985-1990).
- السياسات والبرامج المتعلقة بحماية حقوق الشباب وواجباتهم (1986-1992).⁸⁹

قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم A/RES/64/13 سنة 2009. للاستزادة انظر موقع الأمم المتحدة

www. nu.org 89

6 : قرارها حول : السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب 2009 :

إن قرار الجمعية العامة الصادر في 18 دجنبر 2009 الموجه للدول المتعلق بالسياسات والبرامج ذات الصلة بالشباب, كان متضمنا لكل مبادئ الحكامة الرشيدة من خلال تركيزه على خلق الآليات التقنية والقانونية الكفيلة بإشراك الشباب, بتأكيد على مجموعة من التوصيات التي جاءت في تقرير البنك الدولي حول التنمية 2007, وتعزيزه لأهمها مثل :

- تعزيز مشاركة الشباب بوصفهم جهات فاعلة هامة في حماية البيئة وحفظها وتحسينها على الصعيد المحلي والوطني والدولي...
- إنشاء قنوات فعالة للتعاون وتبادل المعلومات بين الشباب وحكوماتهم الوطنية والجهات الأخرى المسؤولة عن صنع ودعم القرار.
- دعم إنشاء مجالس وطنية مستقلة للشباب أو هيئات مماثلة وكفالة سير عملها.⁹⁰

7 : إقرار الجمعية العامة لسنة 2010, "السنة الدولية للشباب " :

اتخاذ الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستون في 18 دجنبر 2009 القرار التالي وجاء فيه : "إن الجمعية العامة... وإذ تضع في إعتبارها أيضا أن سنة 2010 ستشهد الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للسنة الدولية للشباب المشاركة والتنمية والسلام, المعلنه في عام 1985 وإذ تؤكد أهمية إحياء هذه الذكرى, وإقتناعا منها بضرورة تشجيع الشباب على تكريس طاقته وحماسه وإبداعه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التفاهم... تقرر إعلان السنة الدولية التي تبدأ في 12 أغسطس 2010 "سنة دولية للشباب", ووجهت للدول الأعضاء والمنظمات الدولية, وحسب الاقتضاء المنظمات الإقليمية وجميع الجهات المعنية بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني, أن تدعم جميع الأنشطة المتصلة بالشباب, بوسائل منها تقديم التبرعات....

⁹⁰ قرار صادر عن هيئة الأمم المتحدة تحت رقم A/RES/64/13 سنة 2009. للاستزادة راجع موقع الأمم المتحدة :

8 : قرار اتخذته الجمعية العامة 24 مايو 2018 : حول التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي :

- تسلم بالأعمال التي يقوم بها الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات الديمقراطية وحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين, وتمكين الشباب والتنمية المستدامة...
- تشجع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على العمل بشكل وثيق مع البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي في مجالات من قبيل تمكين الشباب من الرجال والنساء في الحياة السياسية, حسب الاقتضاء, والتغيير التكنولوجي السريع, فضلا عن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب.⁹¹

الفرع الثاني : مكانة الشباب في ظل الإعلانات والبرامج الأممية والتقارير الدولية :
سنعالج في هذا الفرع من خلال, محاولة إبراز مكانة الشباب في ظل الاعلانات والبرامج الأممية والإقليمية, وأيضا محاولة تحديد مكانة الشباب في ظل التقارير الأممية والإقليمية.

أولا : مكانة الشباب في ظل الإعلانات والبرامج الأممية والإقليمية :

1 : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 :

- تنص المادة 21 على حق كل إنسان في المشاركة في تدبير الشأن العام لبلاده, في إطار مبدأ المساواة, حيث جاء فيها : "لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا".

2 : المؤتمر الدولي حول الإسكان والتنمية 1994 :

وقد أبرز برنامج العمل مدى أهمية المشاركة الشبابية في المسار التنموي الوطني والدولي.

قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم A/RES/72/27 سنة 2018. للاستزادة إنظر موقع الأمم المتحدة
WWW. NU.ORG⁹¹

3 : برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها, الصادر سنة 1995 :

عمل هذا البرنامج على إيلاء قضية الشباب ما يناسب حجمها كقضية قائمة الذات وذلك بالاعتراف بالشباب كمورد إنساني رئيسي للتنمية وعنصر أساسي للتغيير وقد ربط هذا البرنامج الاستراتيجيات المزمع تنفيذها من المجالات ذات الأولوية ومن أهمها :

- تعزيز وصول الشباب إلى المعلومات لتمكينهم من الاستفادة من فرص المشاركة المتاحة لهم.

- تهيئة وتعزيز فرص الشباب لمعرفة حقوقهم ومسئولياتهم وتعزيز مشاركتهم الاجتماعية والسياسية الإنمائية والبيئية, مع إزالة العوائق التي تؤثر على مساهمتهم بصورة تامة في المجتمع وعلى احترام حرياتهم بما فيها حرية تكوين الجمعيات.
- تشجيع جمعيات الشباب من خلال تقديم الدعم المالي والتعليمي والتقني لها مع تشجيع أنشطتها.

- مراعاة مساهمة الشباب في وضع وإعداد السياسات والخطط الوطنية التي تمس قضاياهم وتنفيذها وتقييمها.
- تشجيع التعاون والتبادل بين منظمات الشباب على الصعيد الوطني والقاري والدولي.
- دعوة الحكومات إلى تعزيز مشاركة الشباب في المحافل الدولية بوسائل منها : النظر في إدراج ممثلين للشباب في وفودها الوطنية إلى الجمعية العامة.

4 : إعلان براغا 1998 :

فقد خرج المشاركون في هذا المنتدى بثلاث مقترحات تتعلق بثلاث نقاط أساسية :

- وضع سياسات وطنية ذات صلة بالشباب.
- تعاون الجمعيات المدنية غير الحكومية على المستوى الوطني.
- دعم مشاركة الشباب.⁹²

خطة عمل براغا للشباب, المعتمدة في منتدى منظومة الأمم المتحدة العالمي للشباب المنعقدة مابين 2 و 7 غشت 1997
في براغا, البرتغال.⁹²

5 : إعلان لشبونة غشت 1998 :

- جاء هذا الإعلان متوجا لأشغال المؤتمر العالمي للوزراء المعنيين بالشباب, المنعقد في لشبونة بالبرتغال بالتعاون مع الأمم المتحدة, ومن أبرز النقاط التي تطرق إليها :
- أ- إعتقاد سياسة عالمية للشباب من خلال :
 - دعم القيادات السياسية العليا لسياسة وإستراتيجية الشباب.
 - تطوير برنامج عالمي للشباب.
 - مراجعة مواقف الشباب واحتياجاتهم.
 - كفالة الاتجاه المساند للشباب والسياسة الشبابية على مستوى التنمية والخطط والبرامج القومية.
 - ب - مشاركة الشباب الايجابية عن طريق :
 - تشجيع المشاركة الايجابية للشباب.
 - تشجيع التعليم والتدريب على الديمقراطية وروح المواطنة.
 - تشجيع النشاط التطوعي للشباب كأحد أهم أشكال مشاركتهم.
 - إعطاء الأولوية لبناء قنوات الاتصال بين الشباب لمنحهم فرصة التعبير على المستويين الوطني والدولي.⁹³

6 : إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية 2000 :

- جاء هذا الإعلان نتيجة اجتماع رؤساء الدول والحكومات في نيويورك من 6 إلى 8 سبتمبر 2000, لوضع أهداف الأمم المتحدة بشأن الألفية وكذا الأهداف ذات الصلة بالشباب والمشاركة وضمان حقوق الإنسان والديمقراطية, والحكم الرشيد فقد نص الإعلان على ما يلي :
- إحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتقييد بأحكامه بصورة تامة.
 - السعي من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إعلان لشبونة بشأن السياسات والبرامج المعنية بالشباب, المعتمد أثناء المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب,⁹³ المنعقد في لشبونة خلال الفترة 5 و 12 غشت 1998.

للجميع وتعزيزها بصورة تامة مع جميع البلدان.
- العمل بصورة جماعية لجعل العمليات السياسية أكثر شمولاً مما يسمح بمشاركة جميع المواطنين فيها بصورة حقيقية في المجتمعات كافة.
ونرى أن هذه الإجراءات إذا ما تم تطبيقها، فستشكل مداخل قانونية أساسية لمشاركة الشباب وتمكينهم من فرص حقيقية للمساهمة في السياسات العمومية.

7 : إعلان دكار 2001 :

دعا هذا الإعلان إلى ضرورة وضع استراتيجية عالمية للشباب تتضمن مجموعة من المجالات من بينها :
- سياسة الشباب للمشاركة.
- السياسات العمومية المتصلة بالشباب.
- النساء والشابات والفتيات.

ومن أهم توصياته :

- دعوة الحكومات إلى خلق مجالس وطنية مستقلة للشباب، كفضاءات للتعبير والاستشارة وخلق المشاريع وتمكين هذه المؤسسات من الآليات القانونية والبشرية والتقنية الكفيلة بضمان اشتغالها.
- تبني سياسات أفقية مندمجة للشباب.
- تعزيز حضور الشباب في مراكز اتخاذ القرار بدولهم مع تحديد الأهداف والوسائل الضامنة لتحقيق ذلك.⁹⁴

8 : إعلان البيضاء 2003 :

صادق على هاته الوثيقة 1000 شاب وشابة ممثلي 148 بلد عقب مشاركتهم في فعاليات المؤتمر الدولي للشباب، المنعقد بمدينة بوزنيقة والدار البيضاء ما بين 16 و 18

تقرير أشغال المنتدى العالمي الرابع للشباب والذي سبقته الأشغال التحضيرية للشباب الفرونكوفوني المجتمع، بمدينة
⁹⁴سالي بورتدال خلال الفترة 29 يوليوز و 5 غشت 2001، بالسينغال.

غشت 2003, حيث دعت الوثيقة إلى ما يلي :

- تثمين اقتراح الملك محمد السادس المتضمن في رسالته الموجهة للشباب المشارك بالمؤتمر والداعية إلى خلق مؤسسة دولية للشباب العالمي, وذلك في إطار التعاون ما بين الشباب والحكومات ومنظمة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى لتعبئة طاقات الشباب من أجل أنجاز أهداف التنمية للألفية.
- مطالبة وزارات التنمية للحكومات ووكالات منظمة الأمم المتحدة بتخصيص 0,7 من ميزانيتها السنوية لإنجاز مشاريع يضعها ويدبرها الشباب بتأطير من طرف خبراء.
- توجيه نداء للحكومات ووكالات منظمة الأمم المتحدة والجامعات من أجل القيام وبصفة مستعجلة بأبحاث حول ما يجب أن يكون عليه الدور الأكثر فعالية للشباب من أجل تحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية للألفية, وكذا الاعتراف بالأبحاث التي ينجزها الشباب الجامعيون.
- تقوية الترسانة القانونية الضامنة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية وغيرها, من أجل إعادة بناء الثقة مع الشباب لأنهم يعبرون عن امتداد الأجيال. وأي خلل تنتج عنه مخاطر على المجتمع برمته وعلى المستقبل.⁹⁵

9 : الإعلان العربي لتمكين الشباب 2006 :

من أهم مخرجاته :

- تعزيز مشاركة الشباب في كافة المجالات الوطنية والدولية باعتبارها حقا أصيلا من حقوقهم, وخاصة المشاركة في صنع القرار والاضطلاع بواجباتهم الوطنية وفق لمبدأ تكافؤ الفرص.
- الإهتمام بحالة الشباب المهمش والأقل تعليما والمعتل والذي يعاني من ظروف خاصة... ووضع البرامج والتمويلات اللازمة لإعادتهم إلى المشاركة المجتمعية.
- دعم مشاركة الشباب من الجنسين في تصميم الخطط والبرامج والمشروعات المتعلقة بقضاياهم.

⁹⁵ تقرير المؤتمر الدولي الثاني للشباب, المملكة المغربية 2003, منتدى الشباب المغربي للألفية الثالثة.

- ايلاء اهتمام خاص بالشباب من ذوي الإعاقة ووضع سياسات تحفظ حقوقهم وتكفل تأهيلهم، واندماجهم اجتماعيا.⁹⁶

10 : استراتيجية الشباب الإفريقي (2009-2013) :

تمحورت استراتيجية الشباب الإفريقي الصادرة عن لجنة العلوم الإنسانية والاجتماعية لليونسكو. (2009-2013)، حول ثلاثة أهداف كبرى :

- دعم وتنمية المعارف وتعزيز البحث والدراسات حول الشباب.
- تعزيز مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات.
- دعم تقييم السياسات والأطر الموجهة لتلبية الحاجيات المتعلقة بالشباب.

11 : إعلان الشارقة "لتمكين الشباب 2018" :

اطلق مؤتمر الاستثمار في المستقبل الذي شهدته إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة. إعلان الشارقة " لتمكين الشباب 2018"، وقد تضمن 9 محاور أساسية، تشمل الشباب بشكل عام والشباب اللاجئين والأطفال والمرأة. ومن أهم مخرجات المؤتمر :

- توفير الموارد لدعم الخطط، وبرامج التدريب والتأهيل العلمي والمهني في البلدان التي تعاني من أثر الفقر والصراعات.
- تعزيز سياسة إعداد شباب المستقبل وتحفيزهم على المشاركة في عملية اتخاذ القرار.
- تعميم المساواة بين الجنسين في جميع الخطط والسياسات والبرامج التي تهدف إلى تمكين الشباب وحمايتهم ودعمهم.⁹⁷

⁹⁶ ARAB YOUTH STRTEGIZING FOR THE MLIENNUIM DEVELOPMENT GOALS PNUD, 2006, P 67.

تقرير أشغال مؤتمر الاستثمار في المستقبل، "تمكين الشباب 2018"، يوم 25 أكتوبر 2018، الشارقة، دولة الإمارات.⁹⁷

ثانيا : مكانة الشباب في ظل التقارير الأممية والإقليمية :

1 : قرار تضافر العمل على المستويين الدولي والقومي لتلبية حاجات الشباب وتطلعاتهم

وتشجيع مشاركتهم في الإنماء القومي والدولي 1973 :

حيث جاء فيه " إن الجمعية العامة... إذ تؤكد أن بإمكان الأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما في تعزيز فرص مشاركة الشباب مشاركة تامة في الإنماء القومي و التعاون الدولي, بما في ذلك بلوغ أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني وإذ ترى أن من الضروري, اتخاذ تدابير إضافية على كلا المستويين القومي والدولي لتحديد وضمان حقوق الشباب ومسؤولياتهم على حد سواء, بحيث تكفل على نحو مناسب لتلبية حاجياتهم وأمانهم, ويسمح لهم بالقيام بدورهم على نحو تام".

2 : تقرير الشباب في العالم لعام 2005 :

يعد هذا التقرير الصادر عن الأمين العام بطلب من الجمعية العامة في قرارها 58/133 بتاريخ 20 دجنبر 2003 لتقديمه في دورتها الستين عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية, تقريراً شاملاً يتضمن تقييماً لتنفيذ مجالات الأولوية المحددة في برنامج العمل العالمي منذ سنة 1955, وذلك بمناسبة 10 سنوات على إقراره. ومن بين أهم ما جاء به هذا التقرير :

- الشباب في الاقتصاد العالمي : الفقر والتعليم والعمل.
- الشباب في المجتمع المدني : البيئة وأوقات الفراغ والمشاركة.
- ضرورة إشراك الشباب في عملية اتخاذ القرار التي تساعد في تطوير بيئتهم.
- إحداث تغييرات في الطريقة التي تنتظر بها المجتمعات إلى الشباب.
- دعم قدرة الشباب على المشاركة الحقيقية في البرامج والأنشطة التي تؤثر عليهم.
- دعم إضافي للشباب بشكل خاص للتغلب على العوائق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحول دون مشاركتهم مشاركة تامة.⁹⁸

وثيقة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة, تقرير الشباب في العالم لعام 2005 الصادر بتاريخ دجنبر 2005, والمعين أمام
98أشغال الدورة الستون للجمعية العامة.

3 : تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم : التنمية والأجيال الجديدة 2007 :

- يطرح هذا التقرير مجموعة من الأولويات والمؤشرات المرتبطة بمشاركة الشباب في تدبير الشأن العام والمتمثلة أساسا في :
- إعداد السياسات العامة للشباب.
 - توفير الفرص للشباب للمشاركة في الحياة الوطنية.
 - توسيع فرص الشباب عبر تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم.
 - تحسين قدرة الشباب في اتخاذ القرارات عبر تخويلهم فرص الولوج إلى المعلومة وتوفير الوسائل الضرورية للاستثمار في قدراتهم.

4 : تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2016 :

- يدعو تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2016, "الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير", الذي يتزامن نشره مع شروع البلدان بجدية في إعداد خططها لتنفيذ "خطة 2030". إذ يدعو الدول العربية للاستثمار في شبابها. ومن أهم التوصيات التي خرج بها التقرير تدعو إلى :
- ضرورة توسيع فرص مشاركة الشباب وانخراطهم في المجال السياسي الرسمي.
 - ضرورة تمكين استثمارات جدية في تحسين أنظمة الخدمات الأساسية المرتبطة بتعزيز قدرات الشباب, وخاصة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى.
 - تشديد التقرير على تمكين الشباب من إدخال تغييرات جذرية في البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتسب في إقصائهم.

99

المطلب الثاني : مكانة الشباب في ظل الإصلاحات الدستورية :

يعد الدستور المغربي من أهم المرجعيات الوطنية, التي يمكن اعتمادها في دراستنا لمكانة الشباب بصفة عامة. و بالتالي سنحاول دراسة هذا المطلب من خلال فرعين أساسيين؛ الشباب وحق المشاركة السياسية (الفرع الأول), و محاولة تحديد مكتسبات الشباب الدستورية (الفرع الثاني).

أولا : الفرع الأول : الشباب وحق المشاركة السياسية :

في هذا السياق وارتباطا بالظرفية الوطنية التي تم خلالها إعداد دستور 2011, والذي حرصت مختلف الفعاليات المساهمة في إعداده, أن يكون دستورا ديمقراطيا حديثا قائما على إرساء دعائم الدولة الحديثة, مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكمة الجيدة. وضامنا لحقوق وحرريات الأفراد والجماعات, وضمانا لحقوق الشباب المغربي الذي ضمن له الدستور كما لجميع المغاربة كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما فيها حق المشاركة, التي يمكن أن نقسمها على الشكل التالي :

أولا : مشاركة مباشرة :

آليتها الاستفتاء حيث ينص دستور 2011 في بابه الأول أحكام عامة الفصل الثاني على ما يلي : "السيادة للأمة, تمارسها مباشرة بالاستفتاء, وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها".

ثانيا : مشاركة تمثيلية :

الفاعل فيها هم الأحزاب السياسية وآليتها الانتخابية, حيث ينص الباب الأول أحكام عامة الفصل الثاني الفقرة الثانية على ما يلي : تختار الأمة ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم.¹⁰⁰

دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، بتاريخ 29 يوليو 2011، الجريدة الرسمية : عدد 5964 مكرر في 30 يوليو 2011، ص 3600.

100

ثالثا : الديمقراطية التشاركية :

الفاعل فيها هو المجتمع المدني, وذلك حسب دستور 2011, الباب الاول الاحكام العامة الفصل 12, الفقرة الثالثة. التي نصت على ما يلي : " تساهم الجمعيات المهمة بقضايا الشأن العام, والمنظمات غير الحكومية, في إطار الديمقراطية التشاركية, في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية, وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة, طبق شروط وكيفيات يحددها القانون. وآليتها حسب المواد 14 و 15 و 29 من دستور 2011 تتمثل في :

- 1- المساهمة في إعداد قرارات ومشاريع وبرامج التنمية وتفعيلها وتتبعها.
- 2- تقديم اقتراحات في مجال التشريع.
- 3- تقديم عرائض إلى السلطات العمومية.
- 4- حريات الاجتماع والتجمع والتظاهر السلمي, وتأسيس الجمعيات, والانتماء النقابي والسياسي.

الفرع الثاني : مكتسبات الشباب الدستورية :

بجانب حرص الدستور المغربي على ضمان حق الأفراد في المشاركة, فقد خصص للشباب عدد من المكتسبات يمكن اجمالها في مواد الدستور التالية: ¹⁰¹

أولا : الفصل 30 من الدستور :

فبالرجوع إلى مقتضى الفصل 30 من الدستور, فإنه أصبح الشباب يملكون حق التصويت والترشح في سن الرشد, وهنا تبقى مسؤولية الأحزاب السياسية في الدفع بالشباب للإنخراط في الحياة السياسية وتشجيعهم وتمكينهم من آليات المشاركة في القرار الحزبي والشأن العام كمرشحين ومنتخبين.

دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، بتاريخ 29 يوليو 2011، الجريدة الرسمية : عدد 5964 مكرر في 30 يوليو 2011، ص 3600.

101

ثانيا : الفصل 33 من الدستور :

على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي :

- 1- توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد.
 - 2- مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجموعية, وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني.
 - 3- تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا, والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية, مع توفير الظروف المواتية لتفتح طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات.
- **يحدث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعي**, من أجل تحقيق هذه الأهداف.¹⁰²

وبالتالي فيطلب من السلطات العمومية أن تعمل على تفعيل هذه المؤسسة وتوفير الضمانات الجيدة التي تؤسس لمجلس, يراعي كافة الحساسيات الشبابية والجموعية بمعايير موضوعية تجعل من المجلس قوة إقتراحية بامتياز في مجال السياسات العمومية المتصلة بالشباب, خاصة وأن المجلس يدخل لإي إطار هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية.

ثالثا : الفصل 170 من الدستور :

حيث ينص الفصل 170 من الدستور على ما يلي : يعتبر المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي, المحدث بموجب الفصل 33 من هذا الدستور, هو هيئة استشارية في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجموعية. وهو مكلف بدراسة وتتبع المسائل التي تهم هذه الميادين, وتقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي, يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجمعي وتنمية طاقاتهم الابداعية, وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية, بروح المواطنة المسؤولة.

دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، بتاريخ 29 يوليو 2011، الجريدة الرسمية : عدد 5964 مكرر في 30 يوليو 2011، ص 3600.

102

غير أن هذه المؤسسة ينبغي أن تسجل قيمة مضافة للشأن الشبابي عند تفعيلها مع الحرص على تقييم تجربة المجلس الوطني للشباب والمستقبل, حتى لا يتجاوز الطموح عن الوصول إلى الأهداف المنشودة والنتائج الملموسة.

كما يجدر أن نشير إلى ملاحظة أساسية , وهي أنه لا يمكن أن يحقق هذا المجلس انتظارات الشباب المغربي في غياب تنسيق وتشاور, وتفاعل مشترك بين كافة الفاعلين في السياسات العمومية على الصعيد المحلي والوطني. لعل قضايا الشباب اليوم تحمل تحديا كبيرا في مرحلة تتطلب تعبئة جماعية وانخراط مشترك لأن التنصيب الدستوري على الإصلاحات لا تكفي إن لم يكن هنالك التفعيل والتطبيق. فلم يعد هنالك مجال للانتظارية والتهاون وبالتالي فإن إدماج الشباب يجب أن يكون شاملا تنمويا متعدد الأبعاد وليس قطاعيا.¹⁰³

المطلب الثالث : سبل تعزيز مشاركة الشباب في صنع السياسات العمومية :

إن مشاركة الشباب في تدبير الشأن العام تعد ضرورة ملحة وأساسية, بحيث لا تقتصر في مشاركة تأنيث الفضاء بل تشمل التنمية في أبعادها المتعددة. لكون مجال تدبير وصنع السياسات العمومية يجب أن يتسع لجميع فئات المجتمع. باعتبارها قاعدة جوهرية للخيار الديمقراطي والتنموي, ومؤشرا قويا لتعزيز الحقوق والواجبات وتكريس المواطنة, ومجالا خصبا لتعلم المسؤولية وكسب الخبرات والتجارب والقدرة على تجاوز المشاكل وإيجاد الصيغ والحلول القادرة على تدبير الأزمات. ولهذا سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى محاولة تحديد آليات تمكين الشباب (الفرع الأول), الشباب والحكمة الجيدة في تدبير السياسات العمومية (الفرع الثاني).

دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، بتاريخ 29 يوليو 2011، الجريدة الرسمية : عدد 5964 مكرر في 30 يوليو 2011، ص 3600.

103

الفرع الأول : آليات تمكين الشباب :

يعتبر الشباب ثروة بشرية هائلة قادرة على مواجهة التحديات في الحاضر والمستقبل وعلى تغيير وتحديث المجتمع في ظل الظروف التي نعيشها, فهو له حقوق كما عليه أيضا واجبات. فالشباب له حق الحياة الآمنة, والحصول على جميع الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية والتعليمية و العمال و الانتاج... ويتماس مع تلك الحقوق بل ويمثل الضمانة لتحقيقها الحق في إبداء الرأي والمشاركة في صناعة السياسة العمومية.¹⁰⁴

كما أن الشباب لم يعد يقبل البقاء منعزلا ومهمشا, وخطابا لا يترجم إلى أفعال حقيقية تحقق استجابات وتطلعات الشباب عموما والمغربي على الخصوص. ويجدر التذكير بأن مجال التحديات يكبر وتتشابك فيه الخيوط وتتعد إلى درجة يصعب فكها إلا من خلال إشراك فعلي للشباب في صناعة القرار في جميع المؤسسات, التي تتطلع بأدوارها في تدبير السياسات العمومية محليا ووطنيا. مع خلق مجال أكبر للتواصل لفهم ما يريده الشباب لا ما يريده صناع القرار لفائدة الشباب.¹⁰⁵

ومن هنا لا يمكن ان تتحقق المشاركة من دون ارادة حقيقية لتمكين الشباب إلا عبر آليات لتحقيق المشاركة الفاعلة على الصعيد المجتمعي. ويمكن تحديدها على فيما يلي:

- ضرورة قيام بإصلاحات ديمقراطية جوهرية تصب في منح المصادقية للمؤسسات الدستورية والسياسية وتحقيق الجدوى من المشاركة, بحيث يلمس الشباب بشكل مباشر آثار تلك المشاركة على أوضاعهم.
- وضع آليات تنفيذية وتشريعية لتوسيع فرص المشاركة السياسية والمدنية للشباب.
- تطبيق المبادئ الدستورية المتعلقة بالشباب والتي نص عليها دستور 2011, وخصوصا

مؤلف جماعي, إشراف نسرین البغدادي, رؤى الشباب لقضايا المجتمع وقضاياهم, القاهرة , المركز القومي للبحوث
¹⁰⁴ الاجتماعية والجناية, طبعة 2016, ص 87.
عمر رحال, قراءات شبابية : التنمية المجتمعية والحكم الصالح , شركة الحسن للطباعة والنشر, الطبعة الأولى, 2010,
¹⁰⁵ ص 45.

الاسراع بتفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي الذي نص عليه دستور 2011.

- تطبيق مبادئ القانون التنظيمي للأحزاب السياسية الصادر في 2011 والمتعلقة بتمكين الشباب داخل الأحزاب السياسية.

- توفير الموارد البشرية والمالية للمؤسسات المعنية بالشباب ومراجعة السياسات العمومية.

- الحد من مظاهر وأسباب التهميش والإقصاء والاستبعاد الاجتماعي والسياسي للشباب.

- تمكين الشباب والجمعيات من ولوج الإعلام العمومي في إطار من المساواة وتكافؤ الفرص.

- تبسيط المساطر القانونية المتعلقة بإحداث الجمعيات.

- نهج سياسات إدماجية للشباب عوض السياسات القطاعية المتشتتة.

- اتباع اللامركزية باعتبارها أسلوب يسمح بمشاركة محلية أكبر، مما قد يتيح فرصا أكثر للشباب.

- إحداث فضاءات للحوار الشبابي.

- وجود مؤسسات وقوانين يستطيع الشباب أن يمارس من خلالها حقوقه وحياته وأن تسمح له يقدم ويعطي ويشارك مع غيره بكل ما يستطيع من فكر وعمل وإبداع.

- إشراك المؤسسات الشبابية في عملية التنمية.

- أن يتسم عمل المؤسسات سواء أكانت حكومية أو غير حكومية بالشفافية والمساءلة.

- وضوح البرامج التنموية وإيضاح مزاياها والتدرج في تنفيذها، الاتصال والتواصل مع الشباب و الإعلان عن البرامج وشرحها لهم.

- إشراك الشباب في عملية تحديد الأولويات والاحتياجات ووضع الخطط لتنفيذها و

الإشراف عليها.¹⁰⁶

محمد باسك منار، المشهد السياسي في المغرب : دراسات في سياقات ومآلات ما بعد دستور 2011، مراكش، مكتبة المعرفة، الطبعة الأولى 2018، ص 150-151.

ويبقى الرهان اليوم حول تعزيز مشاركة الشباب في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذا في تقوية المؤسسات الشبابية. مع إتاحة كافة الفرص التي تجعل من الشباب عنصرا أساسيا للمشاركة في صنع السياسات العمومية من أجل بناء مجتمع متماسك اجتماعيا, متطور اقتصاديا, منفتح ثقافيا ومستقر سياسيا.

الفرع الثاني : الشباب والحكمة الجيدة في تدبير السياسات العمومية :

تتجلى عملية تشجيع ودعم مشاركة الشباب في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والتنمية بوجه عام عبر تعبئة مختلف الفاعلين والقطاعات الحكومية والتربوية وفعاليات المجتمع المدني من أجل بناء تعاقد مندمج يضع الثقة مع الشباب ولأجل الشباب. من خلال إتاحة كافة الفرص والإمكانات لهذا المكون البشري بأن يكون فاعلا بقوة ومشاركا في صنع القرار, مع خلق ترسانة قانونية تكون داعمة لحقوقه القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية. وتجاوز النظرة السلبية أو الثقافة التنميطية, التي تجعل من الشباب ينظر إليه بأنه مصدر المشاكل وغير قادر على مواجهتها.¹⁰⁷

فشباب اليوم ينبغي أن تسخير له كافة الإمكانيات البشرية والمادية للإحاطة بقضاياهم من أجل بناء سياسات عمومية قوية تمكننا من إصلاح الاختلالات التي تعترضنا وتقويمها في الوقت المناسب. لذا فتنامي الأمية, الهدر المدرسي, الانحراف, البطالة, وأزمة السكن والفقر والرشوة, الفساد, هي كلها عوائد سلبية لسياسات العمومية, وبالتالي فإن لم تكن هذه السياسات خاضعة لآليات الحكامة الجيدة, فقد تكثر الأخطاء وتكبر المشاكل.

فلنجاح التنمية في أوجهها المتنوعة بما فيها النمو الاقتصادي وحقوق الانسان والحكمة والتنمية البشرية, يجب مكافحة الفساد ووضع استراتيجيات قابلة للحد منه, لأنه يساهم في الإعتداء على ثروات البلاد التي هي ملك للأجيال.

أحمد طيلىب, دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر, دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, رسالة لنيل دبلوم الماستر في التنظيم السياسي والإداري, كلية العلوم السياسية والإعلام, جامعة بن يوسف بن خدة, 2007/2006, ص 105.

وبالتالي فإن آفاق التنمية بالمغرب ولنجاح الاختيارات التنموية والديمقراطية للسياسات العمومية للشباب فهي تمر عبر التنشئة الاجتماعية للشباب, من خلال وضع وتنفيذ سياسات عمومية وطنية وفق رؤية ومنظور سليم ينخرط ويشارك فيها كافة الفاعلين والشباب باعتبارهم أداة أساسية للتغيير, مع توسيع آفاق الحوار والتشاور وغيرها من التدخلات المتناسكة والمنسقة. من أجل آفاق رحبة للشباب تؤسس لمواطنة كاملة مواطنة الحقوق والواجبات.

ومن هنا فإن الحاجة ملحة إلى ضرورة تفعيل وتقويم السياسات العمومية ببلادنا, لأنها اليوم تعد مطلبا مجتمعيًا ومدخلا حقيقيا لإرساء قواعد الحكامة الجيدة محليا ووطنيا. مع ضرورة توفر السلطات العمومية على مؤشرات حقيقية تسمح بعقلنة عملها, وتدبير وسائلها بشكل أمثل, لتتمكن من تقييم الآثار الحقيقية لبرامجها وسياساتها التنموية. وخاصة وأن الشباب قد عبر عن أولويات سابقة تدرج في إطار تخليق الحياة العامة.¹⁰⁸

كما إن إدماج الشباب ضمن مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية, يمثل تحديا كبيرا أمام المغرب. ويبقى هذا الإدماج رهين بهدف الاستفادة منه تنمويا, لأن تثمين فئة الشباب يعد عنصرا أساسيا لا مفر منه في تأهيل البلاد وتنميتها والدفع بها نحو الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي.

وبالتالي فيتحتّم على الدولة أن تتمتع بالإرادة السياسية, وأن تمتلك رؤية استراتيجية متناسقة ومندمجة. وأن تضع سياسات عمومية شمولية تنموية تهتم الشباب وهذا بمعيتهم وليس في غيابهم, مع التوقف عن صنع السياسات القطاعية.

عبد الواحد زيات, الشباب في السياسات العامة, رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام, كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية, المحمدية, 2012/2011, ص 121.

المبحث الثاني : الشباب وتحديات المشاركة السياسية :

لا يمكننا الحديث عن الديمقراطية والتنمية السياسية إلا إذا قسنا نسبة المشاركة السياسية في بلد من البلدان, وعليه تعد المشاركة السياسية هي أساس الديمقراطية والمواطنة في أي بلد, فمن خلالها نحكم على بلد ما بأنه بلد ديمقراطي أو متخلف. ويعني هذا أن " المشاركة هي جزء لا ينفصل عن مفهومات الديمقراطية الأخرى كالتجمع, والمساواة, وسيادة الشعب, ومناقشة القوانين او تعديلها.

كما ان المشاركة السياسية تعد من الأنشطة الإدارية التي يشارك الأفراد بمقتضاها في صناعة السياسات العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر, أي أنها تعني اشتراك الأفراد في مختلف مستويات النظام السياسي " .¹⁰⁹

وسنحاول معالجة هذا المبحث من خلال توضيح علاقة الشباب مع الأحزاب السياسية والانتخابات (المطلب الأول), ومحاولة تحديد علاقة الشباب مع العمل الجمعي (المطلب الثاني), وعلاقة الشباب بالمؤسسات الشبابية (المطلب الثالث).

المطلب الأول : علاقة الشباب مع الأحزاب السياسية والانتخابات :

سنتطرق في هذا المطلب لمحاولة معالجة علاقة الشباب مع الأحزاب السياسية من (الفرع الأول), وعلاقة الشباب مع الانتخابات (الفرع الثاني).

سامية خضر صالح, المشاركة السياسية والديمقراطية, اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا,¹⁰⁹ القاهرة, جامعة عين الشمس, 2005, ص 17.

الفرع الأول : علاقة الشباب بالأحزاب السياسية :

أفادت إحصائيات سابقة للمندوبية السامية للتخطيط في المغرب أن 70 بالمائة من الشباب لا يثقون في جدوى العمل السياسي, و 5 بالمائة يؤمنون بالعمل الحزبي, و 1 بالمائة فقط يزاوون الفعل السياسي من داخل هيئات سياسية.¹¹⁰

فبعد مرور عدة سنوات عن انطلاق الربيع العربي, أن هذه الوضعية خاصة في بعض الجوانب لم تتغير كثيرا, فمن خلال النقاش في المجموعات البورية تؤكد أن كل المشاركين لا يعرفون عدد الأحزاب السياسية بالضبط, لكنهم يعرفون أنها كثيرة, ويحصرونها بين 24 و 42 حزبا سياسيا. ولا يتجاوز عدد الأحزاب السياسية بين المجموعات, لكن كان من أكثر الأحزاب السياسية ترددا حزبي العدالة والتنمية والاستقلال. ولم يستطع 10 مشاركين من مجموع 105 مشارك تحديد الأحزاب السياسية المشاركة حاليا في الحكومة. وحتى بالنسبة للأحزاب السياسية المعروفة لوحظ من خلال النقاش عدم قدرة المشاركين على التمييز بين إيديولوجيات وبرامج هذه الأحزاب السياسية, باستثناء بعض التميزات العامة, خاصة بين حزبي العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. وفقط أربعة شباب من مجموع المشاركين ينتمون إلى أحزاب سياسية, وكلهم انتموا بعد سنة 2010, وأعزى الباقي عدم انتمائهم لمجموعة من الأسباب, يمكن ترتيبها على الشكل الآتي :

- غياب الثقة في الأحزاب السياسية.
- غياب الديمقراطية الحقيقية, سواء في المحيط السياسي أو داخل الأحزاب السياسية.
- غياب الظروف المجتمعية المساعدة على الانخراط في الأحزاب السياسية.
- غياب التشجيع على الانخراط في الأحزاب السياسية.
- غياب الوقت الكافي بسبب الانشغال بالدراسة في الغالب.
- غياب الرغبة في العمل الحزبي.¹¹¹

يونس بلفلاح, عزوف الشباب المغربي عن المشاركة السياسية, نشر 02/04/2015, 29/03/2019. للاستزادة

¹¹⁰ إنظر الموقع: www.Alaraby.co.uk

محمد باسك منار, المشهد السياسي في المغرب, دراسات في سياقات ومآلات ما بعد دستور 2011, مراكش, مكتبة المعرفة, الطبعة الأولى 2018, ص 126.

- عدم إمتلاك الأحزاب للسلطة الحقيقية التي يمتلكها القصر فعليا.¹¹²

بالتالي إن فكرة الانتماء للأحزاب السياسية ليست مرفوضة لدى الشباب بشكل مبدئي، ولكن بسبب بعض العوامل إما ذاتية أو موضوعية، ويمكن إيعاز ضعف المعرفة بهذه الأحزاب السياسية (عددها، موقعها، برامجها...) إلى موقف واع ومؤسس برفضها.

يقول "منير الجوري" { مسؤول قطاع الشباب لجماعة العدل والإحسان } : " رفض الشباب للعمل السياسي مرتبط أساسا ببنية العمل السياسي بالمغرب من خلال عدة مستويات، منها على مستوى الأحزاب غياب الديمقراطية الداخلية وارتباطها القوي بالنظام وعدم تجاوب أطروحتها السياسية مع رؤية الشباب والنظر إليه بمنطق الكتلة الانتخابية. وهناك من يرى في عدم التجاوب نوعا من القطيعة، التي يمكن أن تؤدي إلى إصطدام جديد بالمغرب، وفي هذا الصدد يقول الإعلامي الشاب "محمد لعبيدي" : " يكفي إلقاء نظرة سريعة على ما يتداوله الفاعلون الشبكيون داخل مواقع التواصل الاجتماعي، وسنفهم حينها حجم القطيعة التي يعيشها الفاعل السياسي التقليدي، الذي يخالف توجيهه وبنيته الفكرية، ما يصبو إليه شباب الحراك المغربي، حيث لا يزال هذا الفاعل السياسي يكرس عدة تجليات وممارسات، من شأنها أن تفرز في الأخير إصطداما آخر وثانيا بين مكونات المجتمع المغربي".

فبالإضافة إلى مشكل غياب الثقة الذي يعتبر أكبر عائق يحول بين الشباب والانخراط في الأحزاب السياسية، هنالك ضعف ملحوظ في القدرة الإستقطابية للشباب من قبل الأحزاب السياسية، هذا ما أكدته القيادات الشبابية، فمن مجموع 39 حزبا سياسيا لا يتوفر إلا 16 حزب على شبيبات حزبية، ومن هذه التنظيمات الشبابية الحزبية، لا تنشط بصفة منتظمة إلا

أربع شبيبات, كما أن هناك ضعفا ملحوظا في تقدير الشباب داخل الأحزاب السياسية.¹¹³

وتجدر الإشارة أن ضعف الانتماء السياسي لدى الشباب المغربي لا تنحصر في الأسباب السياسية فقط, بل هناك أسباب إقتصادية واجتماعية. ويكون لهذه الأسباب لدى بعض الشباب اولوية عن الأسباب السياسية.

كما أن ضعف الانتماء إلى الأحزاب السياسية لا يقتصر على المغرب فقط, وإنما يشمل باقي بلدان العام العربي ويغال عموم المواطنين, فحسب المؤشر العربي لسنة 2014 الذي يصدر عن المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية, فإن 13 بالمائة فقط لا ينتمون إلى الأحزاب السياسية في حين 51 بالمائة لا ينتمون لأي حزب سياسي ولا يوجد أي حزب سياسي يمثلهم.¹¹⁴

الفرع الثاني : علاقة الشباب بالانتخابات :

فمن أصل 105 من المشاركين في المجموعات البورية فقط 15 سبق لهم أن شاركوا في حملة انتخابية, و11 منهم فعلوا ذلك للحصول على مقابل مادي, عادة ما يتراوح بين 50 و 200 درهم. و5 ممن سبق لهم أن شاركوا في حملة انتخابية, ضمنهم 3 شاركوا بدافع المقابل المادي, عبروا عن نيتهم في عدم المشاركة مستقبلا بسبب تطور وعيهم وعدم حاجاتهم للمقابل المادي. في حين أغلب الذين لم يشاركوا أرجعوا ذلك إلى عدم ثقتهم في العملية الانتخابية, وإلى عدم ولاء المرشحين بوعودهم. أما الشباب الذين أبدوا الرغبة للمشاركة في حملة انتخابية مستقبلا, إما بدافع خوض التجربة أو الحصول على مقابل مادي. وهكذا يتأكد أن المشاركة الضعيفة أصلا للشباب في الحملات الانتخابية لم تكن

محمد باسك منار, المشهد السياسي في المغرب, دراسات في سياقات ومآلات ما بعد دستور 2011, مراكش, مكتبة المعرفة, الطبعة الأولى 2018, ص 128

المؤشر العربي 2014, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ص 169. للاستزادة انظر الموقع

WWW. DOHA INSTITUTE.ORG ¹¹⁴

نتيجة إيمان ببرنامج انتخابي أو اقتناع بخط إيديولوجي أو سياسي لحزب سياسي ما, بقدر ما كانت في الغالب بسبب دافع مالي, مما يؤكد تأثير المال في الانتخابات بالمغرب من جهة أولى, ويؤكد من جهة ثانية تأثير الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية على الاختيارات والاقتناعات السياسية للشباب.

يقول في هذا الصدد "أو الحسن نور الدين" (الكاتب المحلي لشبيبة العدالة والتنمية بمدينة طاطا): " المتأمل في واقع الشاب المغربي اليوم يرى أن نسبة لا يستهان بها تعيش فراغا على جميع المستويات, فعلى المستوى السياسي نجد أن هذه الشريحة أصبحت ورقة رقمية في العملية الانتخابية, وقنطرة عبور لوبيات الفساد إلى قبة البرلمان .

وهناك أسباب أخرى للعزوف السياسي للشباب يتمثل بغياب الديمقراطية الحقيقية, وغياب منظومة حقوق الانسان ممارسة وتطبيقا وواقعا, وفقدان المواطنة الحقيقية, وغياب الاهتمام بالمواطن المغربي بوصفه كائنا إنسانيا, وتهافت السلطة الحاكمة على جمع الثروات ونهبها واستغلال المرفق العام لتحقيق أغراضها وامتيازاتها المادية والمعنوية.

ناهيك بغياب المواطنة الحقيقية, وضعف المجتمع المدني, وتراجع الأداء الحزبي والنقابي, وحياد المثقف, وعدم وجود نخبة سياسية مؤطرة وقائدة, كما كان ذلك في سبعينات وثمانينات القرن العشرين (المهدي بن بركة, وعبد الرحيم بوعبيد, وعبد الكريم الخطيب, ومحمد اليازغي, وعلال الفاسي, والحسن الوزاني, وعبد الرحمن اليوسفي, وعلي يعته, ومحمد عبد الجابري, وعبد الله العروي, ومحمد جسوس, ومحمد عزيز لحبابي, والمهدي المنجرة, وعمر بن جلون...)¹¹⁵.

¹¹⁵ Mounia- bennani Chraibi. Soumis et rebelles, les jeunes marocains (Casablanca : le fennec, 1995) P 182.

علاوة على إقصاء الكفاءات السياسية الفاعلة والمنتجة والمتميزة وطنيا وعربيا ودوليا، بممارسة لغة التهميش واللامبالاة في حقهم، ومنعهم من أي مشاركة إعلامية تظهر قدراتهم وكفاءاتهم ومهاراتهم المتميزة، حتى أضحت التلفزة المغربية بوقا للتدجين والاستلاب والتخدير المجاني، وصارت قناة أيديولوجية تمارس العنف الرمزي في حق الشعب المغربي بصفة عامة، والشباب المغربي بصفة خاصة.

وتذهب الباحثة المغربية "مونية بناني شرايبي"، في كتابها "المنقادون والمتمردون من الشباب المغربي". إلى أن 63 بالمائة قد امتنعوا عن التصويت في إنتخابات 2002، ويجمع الشباب على ضرورة البحث { عن الحلول الفردية ولديهم شعور بأنهم مكبحون ومقموعون بشكل غير منصف من طرف نظام سياسي عاجز عن تدبير الشأن العام، وهم يعتبرون السياسة كنشاط خفي وغريب، محجوز من طرف نخب محدودة وهي مجرد مصدر للمآسي }.¹¹⁶

¹¹⁶ Mounia- bennani Chraibi. Soumis et rebelles, les jeunes marocains (Casablanca : le fennec, 1995) p 181.

أولاً : بعض النسب المئوية للانتخابات المغربية من حقبة الملك الحسن الثاني إلى حقبة الملك محمد السادس كما أقرتها وزارة الداخلية :

الحزب الفائز	نسبة المشاركة	تاريخ الانتخابات
الفديك لرضا اكديرة	87,81	1963
المرشحون الأحرار	85,4	1970
التجمع الوطني للأحرار	82,4	1977
الاتحاد الدستوري	67,4	1984
الاتحاد الدستوري	62,8	1993
حزب الاتحاد الاشتراكي	58,3	1997
حزب الاتحاد الاشتراكي	52	2002
حزب الاستقلال	37	2007
حزب العدالة والتنمية	45,4	2011
حزب العدالة و التنمية	43	2016

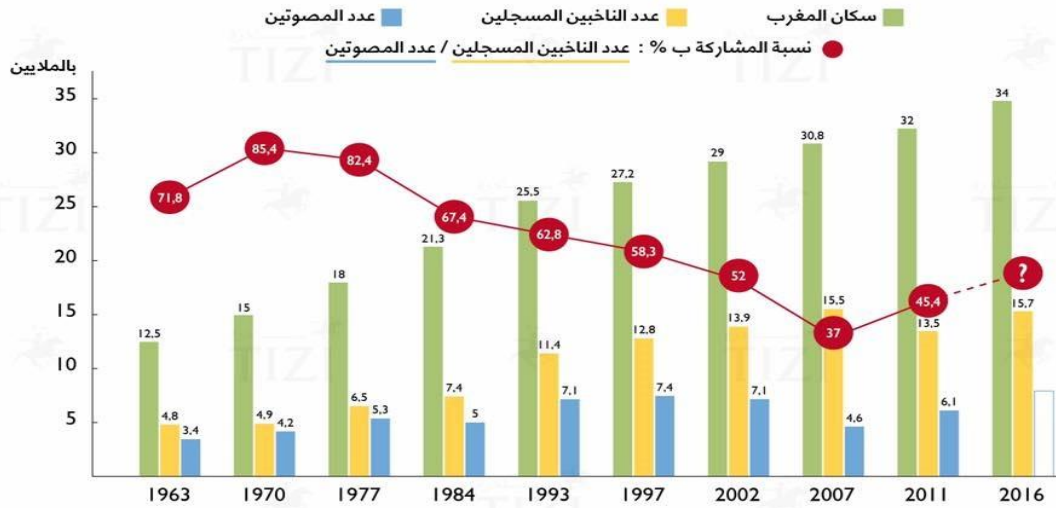
المصدر : وزارة الداخلية¹¹⁷

¹¹⁷ نبيل الأندلوسي, العزوف السياسي بالمغرب, الرباط , طوبيريس, 2016, ص 175.

ثانيا : تطور نسبة المشاركة وعدد الناخبين في المغرب (1963 - 2016) :

118

تطور نسبة المشاركة وعدد الناخبين في المغرب



المصدر : تنغير أنفو

ويلاحظ مما تقدم، أن نسبة المشاركة كانت قوية في انتخابات عام 1970 بنسبة 71,8 بالمائة. ولكنها تراجعت بعد ذلك لتصل إلى أدنى مستوى لها في انتخابات عام 2007 بنسبة 37 بالمائة حسب النتائج الرسمية لوزارة الداخلية، ومن ثم عرفت نسبة المشاركة مدا وجزرا ما بين 1970 و 2016.¹¹⁹

هكذا يتبين لنا تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات السياسية بين الشباب المغربي، وفي هذا، يقول الباحث المغربي "نبيل الأندلوسي" في كتابة { العزوف السياسي }، " إن ظاهرة انخفاض المشاركة في الانتخابات المغربية، ظاهرة ملحوظة منذ استحقاقات 1984 على الأقل { الاحصاءات الرسمية لوزارة الداخلية نفسها تفيد نفس الشيء }.¹²⁰

¹¹⁸ موقع تنغير أنفو للاستزادة انظر الرابط التالي : <http://tinghir.info/?p=21571>

¹¹⁹ نبيل الأندلوسي، العزوف السياسي بالمغرب، الرباط، طوبيريس، 2016، ص 176.

جميل حمدوي، الشباب المغربي والمشاركة السياسية، بيروت، مجلة المستقبل العربي، عدد 474، 2018، ص 105.¹²⁰

المطلب الثاني : علاقة الشباب بالمجتمع المدني :

لقد أولى دستور 2011 مكانة هامة للجمعيات, بل أقر لها مبدأ المشاركة السياسية وحدد لها وسائل دستورية لضمان مشاركة فعالة سواء على مستوى التشريع, أو على مستوى السياسات العمومية.¹²¹ ومنه سنحاول معالجة هذا المطلب من خلال فقرتين أساسيتين, إنخراط الشباب في جمعيات المجتمع المدني (الفرع الأول), و محاولة تحديد مثبطات عمل الشباب من داخل جمعيات المجتمع المدني (الفرع الثاني).

الفرع الأول : انخراط الشباب في جمعيات المجتمع المدني :

لقد تبين من خلال المجموعات البؤرية أن عدد المنخرطين في جمعيات المجتمع المدني يشكل ضعف المنخرطين في الأحزاب السياسية, لكن دون لأن ينفي ذلك الضعف العام في انخراط الشباب في العمل الجمعي, ولا يقتصر ذلك أيضا على الشباب بل يشمل عموم المواطنين. وهذه حالة أخرى من حالات التشابه العام في العالم العربي, فحسب المؤشر العربي 2014, فإن 87 بالمائة أفادوا أنهم غير منتمين إلى جمعيات أو نقابات أو أندية ثقافية.¹²² كما قد تبين من خلال النقاش أن من أهم الأسباب بعض التمثلات السلبية حول السياسة والعمل السياسي, من قبيل ان السياسة تقترب بالخديعة والمكر, وأن السياسة صعبة ولها أصحابها, في حين يبقى العمل الجمعي عمل تطوعي وخيري في الغالب.

فحسب بعض القيادات الشبابية تبقى من أهم الأسباب ان الجمعيات ليست لها نفس الصورة السلبية التي توجد للأحزاب لدى المواطنين, وفيها من تنوع ما يتناسب مع الميولات المختلفة للشباب. كذلك فالعمل من خلال الجمعيات يتيح فرصا أكثر للظهور وإثبات الذات بالنسبة للشباب, وذلك لكون العراقيل التي تواجه الشباب داخل الأحزاب السياسية توجد بشكل أقل, وتكاد نخفي في بعض الجمعيات المحلية الصغيرة, ومما يساعد على سرعة

عبد العالي ماكوري, دور جمعيات المجتمع المدني في التحفيز على المشاركة السياسية, الدار البيضاء, مجلة رهانات,¹²¹ عدد 28, 2014. ص 12.

تقرير المؤشر العربي 2014, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ص 163, للاستزادة انظر الموقع أسفله :
www.Dohainstitute.Org¹²²

إثبات الذات داخل الجمعيات هو قلة المنخرطين في الجمعية بالمقارنة مع المنخرطين في الحزب السياسي, ففي دراسة أعدتها وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول الجمعيات المغربية سنة 2011 تبين أن كل جمعية تتمكن في المعدل من إشراك 48 متطوعا و 108 منخرطا مع إستهداف 156 مستفيدا.

فقد عرف عدد الجمعيات تزايد ملحوظا بالمغرب خلال العقود الأخيرة. وفي هذا الصدد أشارت دراسة لوزارة الداخلية إلى كون النسيج الجمعوي تطور بشكل سريع وتنوع في تكويناته منذ تسعينات القرن الماضي مع إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية, مسجلا إرتفاعا من حوالي 4000 جمعية إلى أزيد من 116 ألف و 800 جمعية حاليا. ووفق نفس الدراسة دائما, تعتبر 93 بالمائة من الجمعيات ذات إشعاع محلي, و 24 بالمائة منها تنشط في المجالات الاجتماعية, و 21 بالمائة في مجالات البيئة والتنمية المستدامة, و 19 بالمائة في مجالات الرياضة والترفيه. ومع ذلك فلا تزال هناك بعض الصعوبات التي تعترض الشباب الراغبين في تأسيس الجمعيات.¹²³

الفرع الثاني : مثبطات المجتمع المدني :

أولا : المخزن :

لم تسمح "استراتيجية المخزن" بصيرورة التحول نحو "جمعية الدولة", الذي هو في الواقع رهان تاريخي بقدر ما تتجه نحو "دولة المجتمع", وإعادة إنتاج النسق الدولي داخل النسق الشمولي للمجتمع, وهو الأمر الذي عبر عنه "برهان غليون", بأنه كان سببا في أن الفرد لم يعد يعرف من هو وماذا ينبغي عليه أن يفعل.... أي أصبح بدون إحداثيات.¹²⁴

محمد باسك منار, المشهد السياسي في المغرب, دراسات في سياقات ومآلات ما بعد دستور 2011, مراكش, مكتبة المعرفة, الطبعة الأولى 2018, ص 137.

¹²⁴ عبد اللطيف حسني, المغرب في مفترق الطرق, الرباط, مجلة وجهة نظر, عدد 12, سنة 2005.

ومما لا شك فيه أن المخزن عمل على اختراق كل مجالات الفعل والتفكير والخلق التي يتحرك فيها الفرد. فأولى الاستراتيجيات التي فيها توسيع المجال السياسي للدولة على حساب المجتمع، تمثلت في إنشاء ما يسمى بـ "الجمعيات الجهوية" منذ 1985 بمبادرة من الدولة ومساهمة شخصيات مقربة من القصر الملكي ومشاركة الأعيان ودعم السلطات العمومية. ومثل هذه الجمعيات تلعب دور هوائيات للدولة على مستويين، مستوى تصاعدي يمد الدولة بمطالب السكان أو عملية "جس النبض"، ومستوى الحذر حيث تقوم الجمعيات بتعبئة الطاقات البشرية والمادية قصد تقوية الاجماع حول السياسات العمومية للدولة، وهذه السياسات تتزامن إذا ما قارناها بتحليلات "ريمي لوفو" على مستوى آخر، بإدارة المخزن التحالف مع الطبقة الوسطى المتصاعدة عوضا عن استراتيجية التحالف مع النخب القروية التي نهجها المخزن منذ 1956 والمتأكلة منذ السبعينات.

وقد عمل المخزن على إفراغ بعض فعاليات المجتمع المدني من خطابها، وذلك عن طريق إنشاء إما "منظمات رسمية" تتبنى نفس الخطاب، أو جمعيات محسوبة على الدولة في إطار ما يسمى بالمجتمع المدني المضاد، إلى حد أضحت فيه الدولة أكثر انتماء إلى المجتمع المدني من الظواهر المجتمعية ذاتها.¹²⁵

وفي ظل هذه الوضعية يغدو استقلال "المدني" عن "السياسي" أمر غير مقبول، حتى ان البعض ارتأى أنه "يتعين على كل ظاهرة جموعية أن تتدرج ضمن إطار سياسي ما ... وعلى المرء أن يتموضع وأن تكون له هوية سياسية معينة سواء داخل هيئات تقليدية أو حديثة.

¹²⁵ عبد اللطيف حسني، المغرب في مفترق الطرق، الرباط، مجلة وجهة نظر، عدد 12، سنة 2005.

ويمكن رصد ثلاثة مواقف في تعامل السلطة مع المجتمع المدني والذي وصفه "حمودي" بأنه "مجتمع مدني مكتمل, تتمثل في المواجهة والمنافسة والإحتواء".

(1) المواجهة :

امتدت هذه المرحلة من بداية السبعينات إلى أوساط الثمانينات وتميزت بالاصطدام المباشر مع من كان يشكل أنوية مجتمع مدني ناشئ وفتي والذي غالبه على صلة مع الأحزاب السياسية خاصة اليسارية, لهذا وصلت حدة المواجهة في كثير من الأحيان إلى درجة الاعتقال والمنع والمصادرة وخاصة في العمل النقابي والطلابي.

(2) المنافسة :

انتهت السلطة في أوساط الثمانينات إلى الاهتمام المتزايد بمؤسسات المجتمع المدني, ومن ثم عمدت إلى خلق عدة جمعيات ترفع نفس أهداف وشعارات باقي مؤسسات المجتمع المدني وأمدتها بجميع الإمكانيات المادية وجعلت على رأسها أعيان السلطة والمال حتى تقوي نفوذها في المجتمع.

(3) الإحتواء :

مع مطلع التسعينات تغيرت إستراتيجية الدولة تجاه المجتمع المدني بعد أن عجزت عن القضاء عليه نهائيا أو منافسته بشكل كبير, ولذلك اتجهت إلى احتوائه وتوظيف مؤسساته وموقعها في المجتمع.¹²⁶

عياض بن عاشور, المجتمع المدني دولة القانون والديمقراطية في المغرب العربي, وعي المجتمع بذاته عن المجتمع¹²⁶ المدني في المغرب العربي, إشراف عبد الله حمودي, دار توبقال للنشر, الطبعة الأولى, 1998, ص 100.

ثانيا : الفساد والاحتيايل :

فقد أكدت بعض القيادات الشبابية فعلا الدور الإيجابي الذي أحدثته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تفعيل العمل الجمعي, لكنها سجلت في نفس الآن ما صاحب ذلك من مظاهر للفساد والاحتيايل, وتحدث بعض الشباب عن إحداث جمعيات وهمية فقط للحصول على التمويل المخصص في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وسجلت القيادات الشبابية ملاحظات هامة حول العمل الجمعي بالمغرب, يمكن تحديدها في الآتي :

- تركز أغلب الجمعيات وأهمها في ثلاث جهات بالمغرب, وهي جهة سوس ماسة درعة, وجهة الرباط سلا أزمو ر وزعير, جهة الداربيضاء الكبرى.
- إقتصار الاستفادة من الجمعيات في أغلب الأحيان على الشباب المتعلم.
- ضعف الموارد البشرية والمتاحة للجمعيات.
- قلة الجمعيات النشيطة والفاعلة بالمقارنة مع الكم الهائل للجمعيات الموجودة.
- التضيق على بعض الجمعيات التي ينتمي إليها معارضون للنظام السياسي, كما هو الحال في بعض الجمعيات التي يكون بعض أعضائها من جماعة العدل والإحسان.
- ضعف التشبيك وربط علاقات مع فاعلين مدنيين آخرين على المستوى الوطني والمحلي.
- ضعف الاستقلالية السياسية و المالية للكثير من الجمعيات.
- سيادة البيروقراطية في العديد من الجمعيات وضعف الشفافية.
- تعدد الجهات الوصية على العمل الجمعي.¹²⁷

وعلى الرغم من كون دور الشباب الفضاء الأساسي الذي تشتغل فيه الجمعيات بالمغرب, وتنظم فيه الأنشطة الثقافية والترفيهية لفائدة الشباب. فقد لوحظ من خلال حلقات النقاش ان فئة قليلة من الشباب هي التي ترتادها بشكل منتظم, بينما عبر آخرون أنهم لا يزورون دار الشباب إلا في بعض المناسبات, في حين صرح حوالي ثلث المشاركين أنهم لم يسبق لهم أن

رشيد بلقان, دور الشباب في المغرب بين ضعف البنية وضرورة التوظيف, مجلة الأفق الديمقراطي, العدد 3-4, ماي 2014, ص 66.¹²⁷

زاروا دار للشباب.

ومن المعلوم أن دور الشباب لم يبلغ عددها إلى حدود الساعة إلا 500 دار في الوقت الذي يتجاوز عدد الجماعات الترابية 1500 جماعة. وحسب القيادي الشاب " هشام الشولادي " : " لا يتجاوز عدد دور الشباب حاليا دار شباب واحدة لكل 38.400 شاب, وهذا نقص كبير ". فقد لعبت دور الشباب خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي دورا مهما على الرغم من مشاكلها, وأسهمت في تشكيل جيل مفعم بالروح الوطنية النقدية, لكن الدولة نهجت سياسة جديدة تقضي بتحويل دور الشباب إلى مقرات للتكوين والتأطير المهني تماشيا مع متطلبات المشاريع المدرة للربح, كل هذا على حساب الجمعيات التي وجدت نفسها محاصرة, ولا تتجاوز حصة المحظوظة منها ثلاثة ساعات أسبوعيا. ¹²⁸

المطلب الثالث : الشباب والمؤسسات الشبابية :

سنحاول معالجة هذا المطلب من خلال دراسة علاقة الشباب بالشببيات الحزبية (الفرع الأول), مع محاولة تحديد مكانة الشباب داخل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي (الفرع الثاني).

الفرع الأول : علاقة الشباب بالشببيات الحزبية :

أولا : انخراط الشباب في الشببيات الحزبية :

إن الحزب السياسي هو امتداد لتنظيماته الموازية, وبذلك فإن المنظمات الشبابية الحزبية هي مسخرة لخدمة التنظيم الحزبي ومواقف الحزب هي نفسها مواقف مؤسسته التمثيلية الشبابية. هذا ما يجعل نقاش عزوف الشباب عن المشاركة السياسية يهيمن على المؤسسات التمثيلية الشبابية بسبب ما يعتبره بعض المهتمين جمود الأحزاب هو جمود المنظمات

رشيد بلقان, دور الشباب في المغرب بين ضعف البنية وضرورة التوظيف, مجلة الأفق الديمقراطي, العدد 3-4, ماي 2014, ص 67.¹²⁸

الشبابية وتراجع دورها في الساحة السياسية وفي المجتمع بفعل ترهلها مع الزمن, وعدم استيعابها للتحويلات التي يعيشها المجتمع المغربي.

وفي الاستشارة الوطنية للشباب, المنظمة من طرف وزارة الشبيبة والرياضة عام 2001, كانت نسبة المنخرطين في الأحزاب السياسية جد منخفضة حتى أنها تكاد تصبح بدون أي معنى, مقارنة بحجم تواجد الشباب داخل النسيج الجمعي. لقد عبر خلال هذا البحث 1,3 بالمائة فقط (ما يعادل 231 شاب من أصل 19109 يكونون العينة) عن انخراطهم في تنظيم حزبي أو نقابي. داخل هذه النسبة الضئيلة, هناك أكثر من 80 بالمائة يمثلون الذكور, وأكثر من الثلثين هم شباب حضري, والغالبية من الشباب المندمج اقتصاديا. وفي دراسة لجمعية الشعلة حول الشباب والتربية على القيم الديمقراطية, بينت أن 97 بالمائة من الشباب المستجوب, هو شباب غير مسيس ولا علاقة له بالأحزاب.¹²⁹

فقد أكد البحث الوطني حول الشباب الذي انجزته المندوبية السامية للتخطيط, أن 23 بالمائة من الشباب لا يثقون في الحكومة مقابل 32 بالمائة لا يثقون في البرلمان, و 55 بالمائة لا يضعون الثقة في الأحزاب, حيث أن مستوى الثقة في المؤسسات, يظل على العموم أعلى نسبيا في صفوف الشباب القروي بالمقارنة مع الشباب الحضري, وفي صفوف النساء مقارنة بالرجال وفي صفوف غير النشطين, وعلى الخصوص ربات البيوت مقارنة بالعاطلين.

وبشكل عام يولي الشباب المغاربة اهتماما قليلا بالشأن العام حسب البحث نفسه, إذ إن 1 بالمائة منهم فقط منخرطون في حزب سياسي, ويشارك 2 بالمائة منهم في اللقاءات التي تنظمها الأحزاب السياسية والنقابات, و 1 بالمائة أعضاء نشيطون في نقابة ما, ويشارك 2 بالمائة منهم في مظاهرات إجتماعية أو إضرابات, فحين يشارك 9 بالمائة منهم في أنشطة

حسن طارق, تقرير حول الشباب بين رهانات المواطنة وواقع المشاركة السياسية, المناظرة الوطنية حول الشباب¹²⁹ والسياسات العمومية والبحث العلمي 04/2009 / 02-03-04, بالمعهد الجامعي للبحث العلمي, الرباط.

تطوعية, كما أن 22 بالمائة فقط يشاركون في الانتخابات بكيفية منتظمة, و 12 بالمائة بكيفية غير منتظمة.¹³⁰

كل هذه المعطيات تدل على أن المنظمات الشبابية الحزبية تعاني مما تعانيه أحزابها, لأنه وبطريقة نسقية غياب تمثيلية شبابية داخل المنظمات الشبابية. يبرز غيابها في الهياكل الحزبية. لقد حصل نوع من الردة في المجال السياسي, وهو ما يعتبر من الأسباب التي جعلت الشباب لا يقبلون على العمل السياسي, دون إغفال دور الأحزاب ومنظماتها الشبابية والمنتخبين في هذا العزوف.

ثانيا : إشكالية التمثيلية الشبابية :

إشكالية التمثيلية الشبابية في هذا الإطار تبقى في حالة مرضية, إذ لم تتمكن المنظمات الشبابية الحزبية من خلق فضاء شبابي وطني يراعي الخصوصيات الثقافية والاقتصادية والجغرافية والسياسية للشباب المغربي.

فالمؤسسات التمثيلية الشبابية السياسية المتجلية في شببيات الأحزاب السياسية, تبقى لها أفكار ريادية في الخط النظري بيد أنها في المقابل لا تتمكن من بنيات استقبال تؤهلها لاستقطاب فئة عريضة من الشباب المغربي, وتكون بذلك محصورة في استقطابات داخل النسق السياسي. هذا ما يجعل تمثيلية المنظمات الشبابية السياسية تمثيلية ضعيفة ولا ترقى على تمثيلية وطنية للشباب, لكن لها صفة تمثيلية لشباب حزبي الذي تتضوي تحته.

كما إن نسق إشكالية التمثيلية الشبابية لدى المنظمات الشبابية المغربية السياسية, يؤدي بنا إلى إشكالية العزوف التي تقف أمام ضمان تمثيلية واسعة وطنية للشباب, خصوصا علاقة الشباب المغربي بالفعل السياسي. لذلك تبقى السياسة مجالا مخيفا, فكلمة "السياسة" وحدها تؤدي إلى حالة توتر, عندما يقوم أحد ما بمحاولة إجراء حوار مع شاب مغربي إلتقاء في

¹³⁰ تقرير البحث الوطني حول الشباب, أنجزته المندوبية السامية للتخطيط, بين 31 مارس و 25 أبريل 2011.

الشارع. إن الأمر يكاد يقترب من الممنوع أو المحرم, ولعل ذلك يعود إلى الحضور المستمر للمخزن في لاشعور ومتخيل الشاب.¹³¹

إن المشاركة الشبابية من خلال المؤسسات سواء المدنية أو السياسية جد متدنية, فحسب نماذج البحوث التي قدمت تبقى المشاركة السياسية للشباب جد متواضعة, وذلك يرجع بالأساس لعدم ثقة الشباب في المؤسسات السياسية ورفضهم للعمل السياسي وتولد ثقافة عدم "الإيمان" بالفاعل السياسي لوجود مجموعة من المشاكل التي يتخبط فيها الشباب ولم يستطع الاجابة عنها. فالشباب اليوم لا يشارك في الحياة السياسية لعدة أسباب أساسية منها :

- غياب الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب السياسية.
- بنيات استقبال الأحزاب السياسية جد تقليدية.
- غياب برامج موجهة للشباب من طرف الأحزاب والمكوث في الخطابات وعدم أجراة البرامج.

- تدني مستوى الخطاب السياسي.
- غياب الإرادة السياسية لدى السياسيين.
- كثرة الأحزاب وبلقنة المشهد الحزبي في المغرب.
- الخوف من الممارسة السياسية وربطها بالماضي : سنوات الرصاص – السياسة تعني الزج بالسجن.

- غياب الثقة في الفاعلين السياسيين.
- رفض الأحزاب السياسية لبعض الاقتراحات.
- انشغال الشباب بانشغالات أخرى.
- غياب الشفافية والنزاهة.
- ثقافة الزبونية والمحسوبية المتفشية داخل مجموعة من الاحزاب والشبيبات الحزبية.¹³²

حسن طارق, تقرير حول الشباب بين رهانات المواطنة وواقع المشاركة السياسية, المناظرة الوطنية حول الشباب¹³¹ والسياسات العمومية والبحث العلمي (02-03-04 / 04/ 2009), بالمعهد الجامعي للبحث العلمي, الرباط.

إسماعيل الحمراوي, الشباب المغربي وتحديات المشاركة السياسية, مطبعة دار القلم, الطبعة الثانية, فبراير 2017. ص 76¹³².

الفرع الثاني : مكانة الشباب داخل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي :
لقد تم التنصيب لأول مرة في سنة 2011 على هذا النوع من المجالس في القانون الأساسي للمملكة، ضمن الباب الثاني عشر تحت عنوان عريض: "مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية"، وبالضبط ضمن خانة هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، تحت مسمى المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي الى جانب مجلسي، التربية والتكوين والبحث العلمي والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة .

وبالتالي فإن المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي حسب التنصيب الدستوري، هو هيئة استشارية في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجموعية، وهو مكلف بدراسة وتتبع المسائل التي تهم هذه الميادين، وتقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجماعي وتنمية طاقاتهم الإبداعية، وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية المسؤولة.¹³³

اولا : أجهزة المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي:

جاء القانون 89.15 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للشباب والعمل الجماعي، بمجموعة من الأجهزة، قصد عمله على مستويين، المستوى الأول يتعلق بالشباب و المستوى الثاني يتعلق بالعمل الجماعي. وتتشكل هذه الأجهزة من:

- الجمعية العامة.
- الهيئة المكلفة بقضايا الشباب.
- الهيئة المكلفة بالعمل الجماعي.

¹³³: عدد 5964 مكرر في 30 يوليو 2011، ص 3600. دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، بتاريخ 29 يوليو 2011، الجريدة الرسمية

- لجنتان الدائمتان.

(1) الجمعية العامة :

تتكون الجمعية العامة للمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، " علاوة على رئيسه (ة) الذي يعين بظهير شريف، من ثلاثين (30) عضوا¹³⁴ آخرين، ويكون انتدابهم " لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، باستثناء ممثلي الإدارة العمومية .

وتتعدد دورات الجمعية العامة "مرتين في السنة على الأقل وفق النظام الداخلي للمجلس". ويكون انعقاد هذه الدورات "بحضور ثلثي أعضاء المجلس، وفي حالة عدم اكتمال النصاب يوجه الرئيس دعوة ثانية لعقد اجتماع موالى بعد مرور خمسة عشر يوما، ويكون هذا الاجتماع قانونيا مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين".

(2) الهيئة المكلفة بقضايا الشباب :

يتم تشكيل الهيئة المكلفة بقضايا الشباب، من خلال تعيين الملك لخمس أعضاء، وثلاثة أعضاء من لدن رئيس الحكومة باقتراح من السلطات الحكومية المعنية بقضايا الشباب، بالإضافة الى عضوين يقترحهما رئيس مجلس النواب، وعضوين يقترحهما رئيس مجلس المستشارين .

وقد حدد القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، تاريخ انعقاد دورات الهيئة "مرتين في السنة على الأقل وفق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي للمجلس¹³⁵".

¹³⁴: القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6640 ص 437.

¹³⁵: القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، المرجع السابق ص 438.

وتجدر الإشارة الى أن النصاب القانوني الواجب لعقد الدورة يتطلب "حضور الأغلبية المطلقة، وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني يوجه الرئيس دعوة ثانية لعقد اجتماع موال بعد مرور خمسة عشر يوما، ويصبح هذا الاجتماع قانونيا مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين¹³⁶ .

(3) الهيئة المكلفة بالعمل الجماعي :

يتم تشكيل الهيئة المكلفة بالعمل الجماعي، من خلال تعيين الملك لخمسة أعضاء، وثلاثة أعضاء من لدن رئيس الحكومة باقتراح من السلطات الحكومية المعنية بقضايا العمل الجماعي، بالإضافة الى عضوين يقترحهما رئيس مجلس النواب، وعضوين يقترحهما رئيس مجلس المستشارين .

وقد حدد القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب و العمل الجماعي، تاريخ انعقاد دورات الهيئة "مرتين في السنة على الأقل وفق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي للمجلس¹³⁷ .

(4) اللجنتان الدائمتان :

بحسب المادة 20 من القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، فإن كل هيئة من الهيئتين تقوم بإحداث "لجنة دائمة لدراسة البرامج والتقارير .

كما يحدد النظام الداخلي للمجلس تأليف كل لجنة من اللجنتين وقواعد سير عملهما، كما يمكن إحداث لجان موضوعاتية مؤقتة عند الاقتضاء¹³⁸ .

¹³⁶ القانون رقم 89.15 , المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي, المرجع السابق ص 438.

¹³⁷ القانون رقم 89.15 , المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي, المرجع السابق ص 438.

¹³⁸ القانون رقم 89.15 , المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي, المرجع السابق ص 439.

ثانيا : صلاحيات المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي :

قد حدد القانون رقم 89.15 صلاحيات المجلس في إبداء الرأي في كل القضايا التي تحال عليه من لدن الملك والحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان، وكذا المساهمة في إعداد مشاريع الاستراتيجيات التي تعدها الحكومة في مجال النهوض بأوضاع الشباب وتطوير العمل الجمعي، وإنجاز الدراسات والأبحاث التي تخص قضايا الشباب والعمل الجمعي واقتراح سبل حمايتهم والنهوض بأوضاعهم، وتنمية طاقاتهم الإبداعية وتحفيزهم على الانخراط في الحياة العامة وكذا إنجاز الدراسات والأبحاث التي تهم تشخيص وضعية العمل الجمعي وإعداد المؤشرات المتعلقة بهذه الوضعية واقتراح الوسائل الكفيلة بالنهوض بالحياة الجموعية وتطويرها وإصدار التوصيات الى الجهات المختصة من أجل النهوض بأوضاع الشباب والإسهام في وضع منظومة مرجعية لحكامه العمل الجمعي وإعداد ميثاق لأخلاقياته، لاسيما المبادئ والقواعد المتعلقة بشفافية تمويله وتدبيره، فضلا عن التنسيق مع الهيئات الاستشارية المكلفة بدراسة قضايا الشباب وتطوير العمل الجمعي المحدثة لدى مجالس الجهات وإقامة علاقات التعاون مع الهيئات والمنظمات الوطنية و الدولية ذات الأهداف المماثلة .

بالإضافة الى إثراء النقاش العمومي حول السياسات العمومية في ميادين الشباب والعمل الجمعي والتنسيق مع الهيئات الاستشارية المحدثة لدى مجالس الجهات من اجل توسيع مشاركة الشباب و فعاليات المجتمع المدني في التنمية¹³⁹ .

إن مجموع هذه الصلاحيات التي أقرها القانون رقم 89.15 تعتبر تراجعا كبيرا بالمقارنة مع الأرضية التي أعدتها اللجنة الوزارية المحدثة في أكتوبر 2013، والتي نصت على مجموعة من الصلاحيات التي تم تغييبها في الصيغة النهائية للقانون و من بينها : الإحالة الذاتية للمجلس وإعطائه حق تنظيم تظاهرات وأنشطة تتعلق بالشباب والعمل الجمعي ودعم قدرات الشباب والجمعيات فيما يتعلق بملتزمات التشريع والمشاركة المتوازنة في إثراء النقاش العمومي الخاص بمجالات تدخل المجلس والعمل على توسيع وتعميم مشاركة

¹³⁹ القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب و العمل الجمعي، المرجع السابق، الصفحة 140 .

الشباب والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد ومساعدتهم على الاندماج في الحياة الجموعية.

ثالثا : الانتقادات الموجهة إلى المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي :

إن تأليف المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي شهد مجموعة من الانتقادات، سنحاول رصدتها من خلال 3 قراءات بخصوص القانون 89.15 الخاص بالمجلس الاستشاري والعمل الجموعي؛ القراءة الأولى متعلقة بلجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب المغربي، والثانية متعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، هذا المجلس حسب الفصل 152 من الدستور مهمته الإدلاء برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة ، أما القراءة الثالثة فهي متعلقة برأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص القانون 89.15، وهذا المجلس حسب التنصيص الدستوري هو مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات...

1) القراءة الأولى : رأي لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب المغربي :

فبالنسبة لأعضاء لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب المغربي، فقد ركز بعضهم على الثقل الذي يمثله ممثلو الحكومة في تأليف المجلس، بالإضافة إلى قدرته العددية الضئيلة مقارنة مع مجالس أخرى، كما أن التأكيد على الضعف العددي يطرح التساؤل أيضا عن كيفية توزيعه بين هيئتين الأولى تضطلع بالشباب وبكل الأعمال المهمة الخاصة به، والثانية تهتم بالعمل الجموعي.¹⁴⁰

أما الفئة العمرية فقد كانت نقطة أساسية في المناقشة حول المقاربة المعتمدة في تحديد سن أعضاء المجلس، هل هي مقاربة قانونية صرفة كصيغة 18 – 40 سنة أم اعتماد 15 –

: تقرير لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب المغربي، حول مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي، 2018. ص 43.¹⁴⁰

35، والتأكيد على اعتماد سن محدد للأعضاء الذي سيخول لهم التفهم أكثر لقضايا الشباب بشكل أقرب¹⁴¹."

وقد تركزت كذلك بعض الملاحظات الأساسية حول "عدم وجود الشبيبات الحزبية داخل بنية المجلس، وقد حضرت المناصفة والتي لم يتم الطرق لها في القانون بشكل صريح كمسألة دستورية أولا ثم ثانيا مطالبا حقوقيا¹⁴²".

بالإضافة إلى صيرورة المناقشة التي امتدت على مدى حوالي السنة في قراءتين لهذا المجلس قبل المصادقة النهائية عليه في الجلسة العامة بمجلسي البرلمان، والتي يمكن استعراضها على التالي :

2016/08/01: تم تقديم المشروع.

2016/08/03: شرعت اللجنة في المناقشة العامة للمشروع.

2016/08/11: أنهت اللجنة المناقشة العامة والتفصيلية للمشروع.

2017/06/08: تم تقديم المشروع من جديد.

2017/06/13: أنهت اللجنة المناقشة العامة للمشروع.

2017/06/20: شرعت اللجنة في دراسة المشروع وتوقفت عند المادة 5.

2017/07/17: الموافقة بأغلبية 19 صوتا، ومعارضة نائب، وامتناع 7 نواب.

2017/07/24: الموافقة بأغلبية 110 أصوات وبدون معارضة، وامتناع 49 في جلسة عامة .

141 : تقرير لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب المغربي، حول مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، 2017. ص 44.

142 : تقرير لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، المرجع السابق ص 45.

أما في مجلس المستشارين فتحت مناقشته في التواريخ التالية:

2017/11/01: تم تقديم المشروع.

2017/11/08: أنهت اللجنة المناقشة العامة والتفصيلية.

2017/11/22: وافقت اللجنة على المشروع كما عدلته بالإجماع.

2017/11/28: وافق مجلس المستشارين على المشروع بالإجماع.

أما القراءة الثانية بمجلس النواب كانت في:

2017/12/12: الموافقة بعد التعديل بأغلبية 16 صوتا ومعارضة 5 أصوات وامتناع نائب واحد.

2017/12/13: وافق المجلس على المشروع في جلسة عامة، في إطار القراءة الثانية، بأغلبية 164 صوتا ومعارضة 57 صوتا وامتناع 15 نائبا عن التصويت.¹⁴³

كما برزت كذلك مسألة أخرى تتعلق بطريقة تعيين أعضاء المجلس، بمن فيهم الرئيس، فهي طريقة تتناقض وتتعارض مع المنهجية والاختيار الديمقراطي القائم على الانتخاب بطريقة حرة ونزيهة، فالتعيين يجعل المجلس هيئة تابعة للجهة المعنية¹⁴⁴.

¹⁴³ 2018، الساعة 16:41. عبد الرحمن شحشي، قراءة في قانون المجلس الاستشاري للشباب، جريدة هسبريس الإلكترونية، الأربعاء 22 غشت

¹⁴⁴ عبد الرحمن شحشي، قراءة في قانون المجلس الاستشاري للشباب، المرجع السابق.

(2) القراءة الثانية : المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي :

طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 128.12، المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، توصل المجلس بإحالة من رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 08 يونيو 2017، من أجل إبداء الرأي بشأن مشروع القانون رقم 89.15، المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي.

فقد لخص المجلس على الرغم من أن العديد من الجمعيات والديناميات الشبابية قد طالبت في مذكراتها بخلق مجلسين منفصلين للشباب فلم ينص الدستور إلا على مجلس واحد أطلق عليه اسم المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، بكونه هيئة استشارية في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجموعية، يقوم بدراسة وتتبع المسائل التي تهم هذه الميادين وتقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجماعي...، ومنه فقد قدمت الدينامية اعتراضها على الطابع المزدوج للمجلس واقترحت إحداث مؤسستين دستوريتين لهما نفس الإطار المرجعي الدستوري ولهما الوضع القانوني التالي:

" المجلس الوطني للحياة الجموعية " و " المجلس الوطني للشباب "، وذلك طبقا للفصول 12، 13، 33، 170 من الدستور¹⁴⁵.

كما جاء في التقرير أيضا أن هناك العديد من الفاعلون الجمعيون انتقدوا الطريقة أحادية الجانب التي اعد بها مشروع القانون في غياب استشارة المنظمات المعنية، كما وجهت انتقادات بشأن تأليف المجلس وطريقة تعيين أعضائه ذلك أن مشروع القانون 89.15 لا يتضمن أي حكم يتعلق بضمان التمثيلية ولا يحدد لا سن ولا جنس الأعضاء،

¹⁴⁵ رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بخصوص مشروع القانون رقم 89.15، المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، إحالة ذاتية رقم 2017/22. ص 14. للاستزادة إنظر الموقع : www.cese.ma

زد على ذلك أن بعض الجمعيات كانت قد طالبت بتخصيص 70% من المقاعد للممثلي الجمعيات والشباب، 20% للحكومة، 10% للقطاع الخاص والخبراء في مجال الشباب .

أما في مجال العمل الجمعي لا ترقى الصلاحيات إلى مستوى المقترحات التي تقدم بها الفاعلون الجمعويون، فقد اعتبرت دينامية إعلان الرباط أنه كان ينبغي أن تستند الصلاحيات إلى دراسة وتتبع القضايا التي تهم الحياة الجمعوية وصياغة مقترحات بشأن أي موضوع ذي طبيعة تشريعية واقتصادية واجتماعية وثقافية تتعلق مباشرة بالعمل الجمعي، فضلا عن المساهمة في تعزيز قدرات النسيج الجمعي الوطني .

وبالنسبة لمجال حماية الشباب، لم تؤخذ المقترحات التي تقدمت بها وزارة الشباب والرياضة الرامية إلى إيلاء مكانة هامة للمجلس الاستشاري للشباب والحياة الجمعوية على مستوى تتبع وتقييم الإستراتيجية الوطنية للشباب التي تضعها السياسات العمومية .

وتجدر الإشارة إلى أن إحداث مجالس مماثلة على المستوى الوطني يعد ممارسة معمول بها بشكل واسع على الصعيد الدولي، وخاصة مجالس الشباب، كما أوصت بذلك وزارة الشباب والرياضة غير أن مشروع القانون رقم 89.15 لم ينص سوى على إحداث مجلس واحد .

إذن، كيف يمكن اعتبار هذا القانون وفيما لظروف وسياقات صدوره، ومستجيبا بالفعل لطموحات ومطالب الشباب المغربي الذي عبرت عنه حركة 20 فبراير¹⁴⁶؟.

146 : رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بخصوص مشروع القانون رقم 89.15، المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، إحالة ذاتية رقم 2017/22، ص15،16،17 . للاستزادة انظر الموقع : www.cese.ma

(3) القراءة الثالثة : المجلس الوطني لحقوق الإنسان

استجابة لطلب إبداء الرأي الموجه إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان من قبل السيد رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 8 نونبر 2017، بشأن مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، أدلى المجلس بمذكرة رأي قدمها لمجلس المستشارين يوم الاثنين 13 نونبر 2017 :

- ضرورة توفر المجلس على ولاية خاصة تعنى حصرياً بالشباب والعمل الجماعي الشبابي، مع التأكيد على وجوب خلق مؤسسة أخرى تركز الحياة الجمعوية وفقاً لأحكام الدستور .

- ضرورة اتسام المجلس بالطابع الاستشاري والمستقل والتعددي، وتجسيده للمبادئ الدستورية، والتزامات المغرب الدولية، واستلهامه مبادئ باريس في التعريف الواضح للأدوار والسلطات .

وجوب توفر المجلس على صلاحيات إصدار الآراء والإحالة الذاتية بشأن جميع المشاريع والمقترحات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجال الشباب، ورصد السياسات العمومية في مجال الشباب وتقييمها، وتشجيع البحث ودعم المجتمع المدني في مجال الشباب .

أهمية احترام تركيبة المجلس لمبادئ التعددية والتنوع، وبهذا المعنى ينبغي أن تضمن تركيبة المجلس تمثيلية مختلف القوى الاجتماعية، ولاسيما الحركة الجمعوية والفاعلون الشباب من الجنسين، فضلاً عن الكفاءات ذات التجربة، وذلك في إطار احترام استقلالية المؤسسة ومراعاة معايير الخبرة والكفاءة المهنية اللازمين لضمان الفعالية .¹⁴⁷

: رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص مشروع القانون رقم 89.15، المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، سنة 2017، الصفحة 7، 8 للاستزادة إنظر الموقع : www.cndh.ma

وبعد صدور القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي يلاحظ المجلس الوطني لحقوق الإنسان بانه:

- لم يقف عند مفهوم الشباب والفئات العمرية التي تدرج ضمن خاتته، كما انه اكتفى بالإشارة إلى الاستقلالية المالية للمجلس ولم يشر إلى الطابع التعددي .
- وفيما يخص صلاحياته ، يلاحظ أن إمكانية الإحالة الذاتية " أو التصدي التلقائي " من قبل المجلس غير منصوص عليها بصريح العبارة، مما يحمل على استنتاج أن المجلس ينتظر طلب رأيه وأنه لا يبادر تلقائيا إلى إبداء رأيه في حالة عدم تلقيه طلباً من الجهات ذات الاختصاص¹⁴⁸ .
- لم يتوسع القانون في صلاحيات المجلس المتعلقة بالمساهمة والتحسيس والتربية على القيم وبتعزيز القدرات .
- كما لم تتعد الصلاحيات المخولة للمجلس في علاقته مع السياسات العمومية " المساهمة في أغناء النقاش العمومي حولها .
- ويلاحظ أيضا أن التقرير السنوي المنصوص عليه في القانون يقتصر فقط على أعمال المجلس، دون أي إشارة إلى التقرير الذي يهم مجالي عمل المجلس أي مجال الشباب ومجال العمل الجمعي .
- كما يمكن رصد تغييب صلاحية المجلس في معالجة وضعية الجمعيات التي تصادف بعض العوائق فيما يخص الحصول على الأهلية القانونية، أو حرية ممارسة أنشطتها وفقا لأحكام الدستور والقوانين الجاري بها العمل .
- وعن تأليف المجلس فباستثناء بعض المعايير المرتبطة بالتجربة والكفاءة، يلاحظ أن الشروط المطلوبة لعضوية المجلس، لا تحدد بمعايير مضبوطة ومحددة (النوع، السن، التمثيلية الجهوية،...)، يمكن الاحتكام إليها لبلوغ الأهداف المرجوة من إحداث هذا المجلس

148: رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص مشروع القانون رقم 89.15، المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، سنة 2017، الصفحة 7، 8 للاستزادة انظر الموقع : www.cndh.ma

- ينص القانون على عضوية ستة مدراء مركزيين من أصل 30 عضوا أي ما يشكل 20% من مجموع الأعضاء وهو ما قد يؤثر على استقلالية المجلس .

- اقتصرت حالات التنافي الواردة في القانون على العضوية في الحكومة أو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أو في إحدى المؤسسات الدستورية المنصوص عليها في الفصول من 161 – 170 من الدستور، وقد كان من الأولى توسيع نطاقها لتشمل جميع الوضعيات التي قد يترتب عنها تضارب مصالح أو مس باستقلالية القرار

- وعن أجهزة المجلس فيلاحظ بُعد الغياب الجهوي لعمل المجلس، بالإضافة الى عدم التنصيب على إمكانية خلق لجن مؤقتة أو موضوعاتية عند الاقتضاء .¹⁴⁹

رابعا : تجارب مقارنة لمجالس الشباب والعمل الجماعي :

فمن أجل تحديد درجة ارتقاء مجلسنا للشباب والعمل الجماعي، سنحاول مقارنته بنظرائه في مجموعة من الدول وذلك على مجموعة من المستويات :

(1) المرجعية القانونية :

يتعدد الاسناد القانوني التي تنشأ بها المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية داخل أي دولة كانت، من مرسوم، نص تشريعي أو ظهير...، لكن الغاية من الإنشاء ليست المصدر بقدر ما هي قيام المؤسسة المنشأة بالدور المنوط بها، ومن خلال استقراءنا لبعض التجارب خلصنا إلى ثلاثة طرق لإنشاء مجالس الشباب والعمل الجماعي تختلف عن طريقة إنشاء المجلس في المغرب وهي كالتالي:

- فبخصوص ايرلندا و ألمانيا والنمسا، مجالس الشباب أنشئت من طرف منظمات غير حكومية حظيت بالاعتراف كشريكة لاحقة .

: رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص مشروع القانون رقم 89.15، المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، سنة 2017، الصفحة 7، 8 للاستزادة إنظر الموقع : www.cndh.ma

- وبالنسبة لفرنسا، رواندا والبرتغال أنشئت هذه المجالس بموجب مراسيم .
- أما بالنسبة لكل من كندا تنزانيا والفلبين أنشأت المجالس بموجب نص تشريعي .¹⁵⁰

(2) تعيين الأعضاء :

السلطة الحكومية المعنية بالشباب هي التي تعين أعضاء المجالس في الفلبين مثلا . المنظمات غير الحكومية هي التي تعين أعضاء المجالس في كل من النمسا و ايرلندا وهناك حالات أخرى مختلطة مثل حالة كندا، يتم انتخاب الأعضاء من لدن المنظمات الغير الحكومية، وتودع الأسماء من طرف السلطة الحكومية المعنية بالشباب قبل أن يقوم المجلس المنتهية ولايته بانتخاب أعضاء جدد، وفي حالة تعذر ذلك تقوم السلطة الحكومية المعنية بالشباب بتعيينهم¹⁵¹ .

(3) مكونات المجالس :

- في جميع الحالات المدروسة (ألمانيا، فرنسا، ايرلندا، المملكة المتحدة، البرازيل، تنزانيا، كينيا...)، تبين أن المنظمات الغير حكومية كانت مكون أساسي لا غنى عنه في المجالس الخاصة بالشباب والعمل الجماعي بدون استثناء، بالإضافة إلى مكونات أخرى نذكر منها:
- تمثيلية المنظمات الغير الحكومية: المجلس الوطني للشباب بايرلندا، المجلس الأعلى للحياة الجموعية بفرنسا، المجلس الدائم للشباب بكندا....
 - تمثيلية الجهاز التنفيذي: كما هو الحال في اللجنة الوطنية للشباب بالفلبين والمجلس الوطني للسياسات العمومية للشباب في البرتغال¹⁵²

عزيز سكري، المغرب رسمة التجارب الشبابية، المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي نموذجاً، جريدة ¹⁵⁰هسبريس الإلكترونية، 2 غشت 2017، الساعة 20:31.

151 :عزيز سكري، المغرب رسمة التجارب الشبابية، المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي نموذجاً، المرجع السابق.

152 : منتدى بدائل المغرب، " من أجل تفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، دراسة مقارنة " تقرير سنة 2013، صفحة 26.

- تمثيلية الخبراء في المجلس الوطني لتنمية الشباب في زامبيا، ومجالس الطلبة والجماعات المحلية في مجلس الشباب في بلجيكا .

(4) صلاحيات المجالس : 153

تختلف صلاحيات كل مجلس عن الآخر باختلاف الغاية من تأسيسه بحيث نجد:

- تقديم المشورة والمشاركة في وضع وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات العمومية الخاصة بالشباب .
- انجاز الدراسات وإعداد التقارير .
- التربية على المواطنة .
- تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة والمدنية .
- التنسيق بين المنظمات الغير حكومية .
- توجيه المشاريع التي تقوم بها المنظمات الغير حكومية .
- الترافع .
- تعزيز قدرات الجمعيات .

154 : منتدى بدائل المغرب، المرجع سابق، " من أجل تفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، دراسة مقارنة صفحة 27 .

المبحث الثالث : الشباب المغربي واقع الحال والتحديات الكبرى :

سنقدم في هذا المبحث نظرة موجزة عن التحولات التي يعيشها الشباب المغربي والتحديات التي يواجهونها. كما سنسلط الضوء على نقص منسوب الثقة ومشاعر الاستياء التي تعمم جزءا من هذه الفئة إزاء السياسات العمومية، التي لا تراعي إنتظاراتهم بالقدر الكافي. وإن كان الشباب المغربي يمتلكون مجموعة من المهارات والقدرات والطاقات الهائلة التي يتعين إبرازها وتحريرها، فإن شريحة كبيرة منهم لا تزال تعاني من مظاهر الهشاشة. فقد ظلت غالبية الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 34 سنة، وهي الفئة التي تمثل حوالي ثلث ساكنة البلاد، على هامش النمو الاقتصادي المطرد الذي شهدته المملكة خلال السنوات العشر الأخيرة، ولم يستفيدوا بشكل منصف من التقدم الاقتصادي المتأتي من دينامية النمو التي شهدتها البلاد.

- إحصائيات أساسية حول الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 34 سنة، 2014.



154

المصدر : وزارة الشباب والرياضة / المندوبية السامية للتخطيط.

تقرير المجلس الاقتصادي والبيئي، مبادرة وطنية مندمجة لفائدة الشباب المغربي، إحالة رقم 23 / 2018. للاستزادة
154 انظر الموقع : www.cese.ma

تشخيص متعدد الأبعاد لوضعية الشباب المتراوحة أعمارهم مابين 15 و 34 سنة 2014.

155



المصدر: وزارة الشباب والرياضة / المندوبية السامية للتخطيط

تقرير المجلس الاقتصادي والبيئي، مبادرة وطنية مندمجة لفائدة الشباب المغربي، إحالة رقم 23 / 2018، للاستزادة
155 انظر الموقع: www.cese.ma

كما قد صنف المغرب في سنة 2016 في المرتبة 120 من أصل 183 بلدا في مؤشر تنمية الشباب, وجاء خلف غالبية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذات الدخل المتوسط, منها الأردن (المرتبة 114), لبنان (المرتبة 76), وتركيا (المرتبة 62).¹⁵⁶ ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى محاولة تحديد أزمة الشباب في التعليم والصحة (المطلب الأول), مع محاولة تحديد موقع الشباب في السكن و الشغل (المطلب الثاني).

المطلب الأول : أزمة الشباب في التعليم والصحة :

يظل الولوج إلى التعليم والتكوين الجيد, وإلى الرعاية الصحية المناسبة في صلب إنشغالات الشباب المغاربة. ففي مجال التربية والتكوين, لا تزال إشكالات الانقطاع عن الدراسة والهدر المدرسي والفوارق بين التعليم العمومي والخاص, وتوجيه الشباب نحو تخصصات لا تمكنهم من اكتساب المعارف التي تتيح لهم الإعداد الجيد لمستقبلهم, تشكل عوائق تحول دون تمتع الجميع على امتداد جهات التراب الوطني, بالحق في التعليم. أما في ميدان الصحة, فبالإضافة إلى الفوارق القائمة في مجال الولوج إلى العلاجات الأساسية والاستفادة من خدمات صحية جيدة, وثمة إشكالات كبرى باعثة على القلق لا تزال تلقي بظلالها على الوضع الصحي.¹⁵⁷ و بالتالي سنحاول معالج هذا المطلب من خلال فقرتين أساسيتين, الشباب وأزمة التعليم (الفرع الأول), الشباب وأزمة الصحة (الفرع الثاني).

الفرع الأول : الشباب وأزمة التعليم :

يعد الشباب المغربي اليوم الضحية الأولى للنظام التعليمي الحالي بالمغرب, فلغة الأرقام المسجلة على هذا المستوى تدل بشكل قاطع على الإختلالات الكبيرة التي يعاني منها هذا القطاع الحيوي. فالنظام التعليمي في المغرب يعد من الأنظمة الأكثر تخلفا في

مؤشر تنمية الشباب لعام 2016, الصادر عن رابطة الكومنويلث, للاستزادة انظر الموقع :

¹⁵⁶ www. The commonwealth. Org

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي, مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي, (إحالة رقم 23 /
¹⁵⁷ 2018. ص 25.

العالم, حسب العديد من التقارير الأممية التي تصنفه دائما في آخر الترتيب, ولو مقارنة بدول عربية أخرى, رغم أنه كان سابقا إلى العديد من الإصلاحات السياسية التي جعلته الأكثر " ديمقراطية ", و " احتراماً لحقوق الإنسان " على الصعيد العربي. ولعل الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2015, الذي أشار إلى وضعية التعليم في بلادنا, ودق ناقوس الخطر من أجل إعادة النظر في هذا النظام الذي يخرج أجيالا من العاطلين, لدليل على أن الوضع أصبح لا يطاق.¹⁵⁸

وبالتالي سنحاول مقارنة النظام التعليمي بالمغرب, مع أفضل نظام تعليمي في العالم وهو " النظام التعليمي الفنلندي ". وهذا من خلال تناول عدة تقارير قد رصدت وضعية التعليم المغربي والفنلندي بالدراسة والبحث, وهي تقارير صادرة عن مؤسسات تتصف بالمصداقية والموضوعية والنزاهة الفكرية (نسبيا). وتسعى في مجملها إلى الوقوف عند نقط القوة والضعف في المنظومة التعليمية وفي نفس الوقت تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات الممكن اعتمادها لتجاوز مكامن الخلل المرصودة. وفيما يلي نقدم بعض هذه التقارير.

أولا : النظام التعليمي المغربي :

1 : تقرير الخمسينية :

لقد خلاص تقرير الخمسينية في مجال التربية والتكوين, إلى أن المشاكل المتوالية للمنظومة التربوية تآرجحت بين وضوح التشخيصات وقصور العلاجات. وقد تميزت خمسون سنة من الإصلاحات التعليمية, حسب تقرير الخمسينية, بالمواصفات التالية:¹⁵⁹

- " الترددات, وعدم الاستقرار, والعديد من التنازعات حول تصور المدرسة بين ثلاثة اتجاهات متناقضة (الاتجاه العصري المتفتح, والاتجاه الإصلاحى القومى, والاتجاه التقليدي

إسماعيل الحمراوي, الشباب المغربي وتحديات المشاركة السياسية, مطبعة دار القلم, الطبعة الثانية, فبراير 2017. ص 158 54.

المملكة المغربية, تقرير "خمسون سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2005", : المستقبل يشيد والأفضل ممكن, نص 159 تركيبي, صادر سنة 2005, بمناسبة الذكرى الخمسين لإستقلال المملكة المغربية. ص 11.

المحافظ). وكذلك وجود استقطابات متضاربة (النخبوية مقابل الديمقراطية، المجانية مقابل المساهمة المالية)، هذا إضافة إلى أن تنفيذ الإصلاحات اتسم دوماً بالنزعة الانتقائية، التي تفضل الأبعاد الكمية الأكثر بروزاً، وتؤجل الجوانب النوعية المتعلقة بالقضايا الصعبة والحساسة".

- عدم الاستقرار (بين 1955 و 2005 تعاقب على الوزارة أكثر من 38 وزيراً وكاتب دولة ونائب كاتب دولة)، حيث أن المقاربات لم تكن دائماً متجانسة، والسياسات ظلت دائماً تقتصر إلى القدرة على الاستمرارية، وذلك في ميدان يكون فيه من الضروري أن تتخذ فيه الأفعال وال إنجازات صفة الاستدامة. وكذلك فالميثاق الوطني للتربية والتكوين، مثله مثل المحاولات السابقة، كشف عن صعوبات في التطبيق ولم يسلم من الاختيار الانتقائي لقرارات معينة على حساب أخرى.

ومن أجل تجاوز هذه الأوضاع تبنى تقرير الخمسينية مجموعة من المبادئ كمدخل من أجل البلورة الحقيقية لتحسين النظام المدرسي ومن بينها :

- ترسيخ الطابع المحلي والجهوي لمنظومة التربية والتعليم؛
- الدفع باللامركزية إلى أقصى مدى مع مراعاة تنوعها من أجل بلوغ هدف الجودة والامتياز والتفوق على صعيد كل مؤسسة؛
- فتح الباب أمام الأطراف ذات التخصص التقني والمالي والتدبري في إدارة التربية الوطنية؛

- عدم المراهنة على وثائق الإصلاح وحدها، والمنجزة بدورها وفق منطق خطي أفقي تنازلي. مع ضرورة إقرار تقويم منتظم يمكن من إطلاع المجتمع ومختلف الفاعلين والرأي العام على إنجازات المنظومة ومكامن قصورها وقوتها.¹⁶⁰

المملكة المغربية، تقرير "خمسون سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2005"، : المستقبل يشيد والأفضل ممكن، نص 160 تركيبي، الصادر سنة 2005، بمناسبة الذكرى الخمسين لإستقلال المملكة المغربية. ص 12-18.

2 : تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية لعام 2013 :

فحسب التقارير الدولية التي صدرت في السنوات الأخيرة, فإنها تبوئ المغرب مكانة جد متأخرة من ناحية جودة الخدمات التعليمية, وبذلك نجد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية لعام 2013, يبين معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة من فئة 15 سنة فما فوق بلغ 56,5 بالمائة, كما أن نسبة السكان من فئة العمرية 25 سنة فما فوق الحاصلين على مستوى الثانوي لا تتعدى 28 بالمائة.

بالإضافة إلى ذلك, فتقرير "PNUD" يشير كذلك, إلى أن النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم متباعدة بشكل كبير حسب الأسلاك التعليمية, ما شكل النسب التالي :

- 114 بالمائة بالإبتدائي.

- 56 بالمائة بالثانوي.

- 13,2 بالمائة بالتعليم العالي.¹⁶¹

3 : تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة 2014 :

لقد صدر في يناير 2014 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو", التقرير العالمي الجديد حول تحقيق الجودة في التعليم في العالم. ووضع هذا التقرير المغرب ضمن 21 أسوأ دولة في مجال التعليم إلى جانب موريتانيا وباكستان وعدد من البلدان الإفريقية الفقيرة جدا. كما قد أوضحت الوثيقة الجديدة لليونسكو أن أقل من نصف عدد التلاميذ في المغرب وفي هذه البلدان الأخرى التي توجد في خائته هم من يفلحون في تعلم المهارات الأساسية. وكشف التقرير الجديد عن أن أكثر من نصف عدد التلاميذ المغاربة, لا يتعلمون ما يلزمهم من مهارات أساسية في القراءة والرياضيات.¹⁶²

¹⁶¹ تقرير التنمية البشرية لعام 2013, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. للاستزادة إنظر الموقع : www.undp.org
تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة, اليونسكو, منظمة الأمم المتحدة, يناير, 2014. للاستزادة أنظر

¹⁶² الموقع : www.unesco.org

4 : تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة 2017 :

لقد صدر في أكتوبر 2017 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، معطيات صادمة حول التعليم في المغرب، فقد جاء ضمن تقريرها داقعة ناقوس الخطر حول وضعية التعليم العمومي، خصوصا بعد إقفال ما يقارب 200 مؤسسة تعليمية عمومية في ظرف خمس سنوات فقط.

كما قد أوضحت المنظمة، في تقريرها، أن التعليم المغربي أصبح أداة لتكريس الفوارق الاجتماعية، بعد تسارع توجه أولياء الأمور نحو التعليم الخاص، حيث انتقلت نسبة التوجه من التعليم العمومي إلى الخصوصي من 4 بالمائة عام 1999 إلى 15 في المائة عام 2015. وتحمل المنظمة ذاتها المغرب مسؤولية تشجيع هذا التوجه بالتساهل الضريبي، والتشريعي، والرقابي مع المؤسسات التعليمية الخاصة. وهذا ما اعتبره التقرير تهديدا مباشرا لحظوظ "تمدرس" أبناء الطبقات الفقيرة، وتقليصا لفرص حصولهم على تعليم جيد، ومجاني، وتوسيعا للهوة بين التلاميذ من مختلف الطبقات الاجتماعية.

وأكدت "اليونسكو" بأن المغرب بعيد عن تحقيق أهدافه في مجال التعليم العمومي، في ظل تردي عرضه التعليمي، وسوء المعاملة، التي يتلقاها التلاميذ في المدارس المغربية، إذ أورد التقرير أن سوء الخدمات المقدمة في التعليم العمومي، وإرفاقه بالضغط الممارس على التلاميذ للحصول على نقاط جيدة، يدفع الناس إلى التوجه إلى الدروس الخصوصية، وحرمان التلاميذ، الذين يفتقدون القدرة المادية لأداء مصاريف الساعات الإضافية من القدرة على مواكبة المقررات الدراسية.¹⁶³

ولم تسلم مرافق المؤسسات التعليمية العمومية من الانتقاد في هذا التقرير، حيث رصد نذرة المرافق الصحية، التي لا تتوفر إلا في 50 في المائة من المدارس المغربية، التي تحتوي

تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة، أكتوبر، 2017. للاستزادة أنظر
163 الموقع www.unesco.org

على تجهيزات خاصة بدورات المياه في ظل غياب قوانين تضبط عدد المرافق الصحية بعدد التلاميذ في كل مؤسسة، وتراعي إجبارية توفيرها لذوي الاحتياجات الخاصة.¹⁶⁴

ووجه التقرير الأممي مؤاخذات للمغرب في مجال حماية الأطفال في الوسط المدرسي، بعد أن رصدت دراسته تعرض 40 في المائة من التلاميذ، المتراوحة أعمارهم ما بين 13 و 15 سنة للعنف الجسدي في الوسط المدرسي، فيما وقع 38 بالمائة منهم ضحية تهريب مرتبط بالجنس في المدرسة.¹⁶⁵

ثانيا : النظام التعليمي الفنلندي :

1 : تقرير لأفضل النظم التعليمية لسنة 2016 :

على أساس مستويات الطلاب , يقدم برنامج تقييم الطلاب الدولي (PISA), كل 3 سنوات تقييم دولي للبرامج التعليمية المُقدّمة في دول العالم المختلفة، ويركّز التقييم على مهارات ومعارف الطلاب ذوي الخمسة عشر عاماً في أكثر من 70 دولة، ومنطقة جغرافية، ونظام اقتصادي مختلف. ويغطي التقييم مهارات الطالب في القراءة والرياضيات والعلوم. كما أنه يمكن لنظام التعليم في الدولة طلب إدراج المهارات الإبداعية لحل المشكلات، والمهارات المالية الأساسية ضمن التقييم.¹⁶⁶

وبالتالي فحسب هذا التقرير فقد تبوأ النظام التعليمي الفنلندي المراتب الأولى, كأفضل النظم التعليمية في العالم لسنة 2016. فقد ساهمت مبادرات الإصلاح التعليمي في فنلندا مؤخراً في ظهور مؤسساتها التعليمية بشكل لافت، وتمثّل نجاح فنلندا في اعتبارها استقلال المعلم والمؤسسة التعليمية أساس قوي لإنجاح أي منظومة تعليمية.

تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة, اليونسكو, منظمة الأمم المتحدة, أكتوبر, 2017. للاستزادة أنظر

¹⁶⁴ الموقع: www.unesco.org

¹⁶⁵ تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة, اليونسكو, المرجع السابق.

محمد عبد السلام, أفضل النظم التعليمية لسنة 2016, مجلة التعليم, مجلة إلكترونية, نشر يوم 17 ماي 2016,

¹⁶⁶ للاستزادة أنظر الموقع : www.arageek.com

فالمدارس في فنلندا تقوم باختيار مناهجها الدراسية والكتب، كما أن المعلمون يجب أن يكونوا حاصلين على درجات الماجستير، ونظراً لهذا الإعداد القوي الذي يحصل عليه المعلم فإنه فيما بعد يملك حرية تنظيم العملية الدراسية بما يناسب طلابه.¹⁶⁷

2 : تقرير "قناة الجزيرة" لأقوى نظام تعليمي في العالم لسنة 2017 :

ووفقاً لتقرير بثته " قناة الجزيرة "، عن نظام التعليم في أقوى دولة في التعليم عالمياً، وفقاً لتقرير التنافسية العالمية لعام 2015، إنه لا أحد يقول للمعلم في فنلندا ماذا يدرس وكيف، حيث إن نظام التعليم هناك قائم على مبدأ التوجيه المركزي والتنفيذ المحلي، وبإمكان المدارس إعداد مناهجها الخاصة مسترشدة بالمنهج الوطني.

وأكد التقرير أن معلمي ومعلمات فنلندا جديرون بالثقة، وأن مهنة المعلم من أعلى المهن شأناً في البلد، كما أن جميع المعلمين حاصلون على شهادة الماجستير في التربية، ومؤهل علمي عالٍ في المادة التي يدرسونها.¹⁶⁸

وفي هذا الصدد، أكد رئيس قسم تعليم المعلمين بجامعة هلنسكي ياري لافونن، إن تدريب المعلمين عملية أكاديمية شبيهة بتخريج الأطباء والمحامين، مؤكداً أن منظومة التعليم في فنلندا تدعم المعلم وتنق به. وأضاف إلى أن المعلمين يتقاضون رواتب مجزية، ويخضعون للتفتيش ويعملون ساعات قليلة، لكنهم في المقابل متفرغون أكثر لتطوير أنفسهم وتخطيط الدروس وتزويد الطلاب بالمساعدة الإضافية.

محمد عبد السلام، أفضل النظم التعليمية لسنة 2016، مجلة التعليم، مجلة إلكترونية، نشر يوم 17 ماي 2016،

¹⁶⁷ للاستزادة إنظر الموقع : www.arageek.com

تقرير أنجزته قناة الجزيرة، حول أفضل نظام تعليمي في أقوى دولة تعليم في العالم، صحيفة سبق، صحيفة إلكترونية،

¹⁶⁸ نشر يوم 03 يناير 2017. الساعة 31 : 11، للاستزادة إنظر الموقع : www.sabq.org

وكشف تقرير القناة عن علاقة خاصة بين الطلاب والمعلمين نشأت بعفوية فنلندية؛ فالتلاميذ ينادون معلمهم بأسمائهم الأولى، مشيراً إلى أن الطلاب يتمتعون بساعات تعليم أقل، والواجبات المنزلية شبه منعدمة، لا ترهقهم المدارس بالفروض والواجبات، ولا تحشر المعلومات في عقولهم الصغيرة حشراً.

وأضاف أن فنلندا ودعت أنظمة التلقين، فمفهوم التعليم يركز على النشاط الجماعي والتفاعل مع المعلمين والطلاب الآخرين والمجتمع المدرسي بأكمله، والأطفال يتعلمون أفضل وأكثر من خلال اللعب والمتعة.

وأما فيما يخص الاختبارات المنزلية فلا تبدأ قبل الصف السابع، ونادراً ما تقدم اختبارات موحدة؛ حيث يعتمد التقييم في الصفوف الأولى على مدى استيعاب الطالب وقدراته الذهنية ومعرفة الطرق التي يفضلها في التعلم.

وتشدد خطة التعليم في فنلندا على المهارات المستقبلية من تفكير حر وناقد وتأثير تفاعلي ومهارات تقنية، لكن مدارس فنلندا تؤهل التلاميذ للحياة؛ فلا بد أن تعرف شيئاً من كل شيء، التعلم من خلال اللعب يكاد يكون ابتكاراً فنلندياً.¹⁶⁹

3 : مؤشر جودة التعليم لسنة 2017 / 2018 :¹⁷⁰

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التعليم والتدريب والذي يتضمن ترتيب 137 دولة حول العالم، وفقاً لعدة معايير بينها جودة نظام التعليم، المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم الجامعي والتدريب، كفاءة أسواق السلع،

تقرير أنجزته قناة الجزيرة، حول أفضل نظام تعليمي في أقوى دولة تعليم في العالم، صحيفة سبق، صحيفة إلكترونية،
¹⁶⁹ نشر يوم 03 يناير 2017. الساعة 31 : 11، للاستزادة انظر الموقع : www.sabq.org
تقرير مؤشر جودة التعليم لسنة 2017 / 2018، جريدة الوقت، جريدة إلكترونية، نشر يوم 14 مارس 2018،
¹⁷⁰ للاستزادة انظر الموقع : <http://alwaght.com>

كفاءة سوق العمل، تطوير سوق المال، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق، تطور الأعمال، الابتكار.

وقد اعتمد هذا المؤشر في تصنيفه للتعليم العالي والتدريب في الدولة محل الدراسة على عدة معايير، وهي كمّ التعليم: والذي يقيس معدل الالتحاق بالتعليم العالي والثانوي، وجودة التعليم، والذي يقيس: جودة نظام التعليم، وجودة تعليم الرياضيات والعلوم، وجودة إدارة المدارس والمؤسسات التعليمية وإتاحة الإنترنت بها، ذلك بالإضافة إلى التدريب الوظيفي، الذي يقيس: الإتاحة المحلية لخدمات التدريب المتخصصة، وحجم تدريب الموظفين.

وتنافست 13 دولة في أعلى ست درجات إجمالية متوسطة تضمّنها المؤشر، وسيطرت قارة أوروبا على قائمة أفضل 13 دولة في المؤشر، بوجود ثماني دول من القارة العجوز، بالإضافة إلى دولتين من قارة أمريكا الشمالية، هما: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ودولتين من قارة أوقيانوسيا، وهما: نيوزيلندا وأستراليا، ودولة من قارة آسيا، وهي: سنغافورة.

وبحسب هذا المؤشر فقد احتلت سنغافورة في المرتبة الأولى عالمياً في جودة التعليم بحصولها على درجة 6.3، وتلتها مباشرة في المرتبة الثانية دولة " فنلندا " بحصولها على درجة 6.2، بينما جاءت موريتانيا في المرتبة الأخيرة مع درجة إجمالية بلغت 1.9.¹⁷¹

الفرع الثاني : الشباب وأزمة الصحة :

فقد رصدت عدة تقارير وضعية الصحة في المغرب بالدراسة والبحث, وهي تقارير صادرة عن مؤسسات تتصف نسبيا بالمصداقية والموضوعية والنزاهة الفكرية. وتسعى في مجملها إلى الوقوف عند نقط القوة والضعف في المنظومة الصحية, وفي نفس الوقت تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات الممكن اعتمادها لتجاوز مكامن الخلل المرصودة. وبالتالي فقبل التطرق للتقارير الوطنية والدولية التي قيمت الوضعية الصحية بالمغرب, سنشير إلى آخر بيان متوفر في المرصد الصحي العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية, والذي قدم بعض للإحصائيات حول الوضعية الصحية للمواطنين المغاربة.

الإحصاء الصحي المتعلق بالمغرب لسنة 2016

35,277,000	مجموع السكان (2016)
7,000	الدخل القومي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي الدولي، 2013)
77\75	متوسط العمر المأمول عند الميلاد ذ/أ (بالسنوات، 2016)
23	احتمال الوفاة قبل سن الخامسة (لكل 1000 وليد حي، 2017)
65\74	احتمال الوفاة بين سن 15 عاماً وسن 60 عاماً ذ/أ (لكل 1000 ساكن، 2016)
447	مجموع النفقات الصحية للفرد (بالدولار الأمريكي الدولي، 2014)
5.9	مجموع النفقات الصحية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي (2014)

المرصد الصحي العالمي

172

تقرير منظمة المرصد الصحي العالمي, الإحصاء الصحي 2016, منظمة الصحة العالمية. للاستزادة إنظر الموقع : [www. Who.int](http://www.who.int) 172

أولا : تقرير مختبر "سايبير ماتريكس" لسنة 2015 :

كشف التقرير الصادر عن مختبر «سايبير ماتريكس»، لسنة 2015، لأفضل المستشفيات العربية من حيث تجهيزاتها، أطرها الطبية، مواردها البشرية وجودة الخدمات التي تقدم فيها للمرضى.

غياب المستشفيات المغربية فيما تصدرت مستشفيات الدول الخليجية قائمة اللائحة الخاصة بالوطن العربي، واستندت الهيئة البحثية الاسبانية في إعداد تصنيفها، على عدد من المعايير العلمية، من بينها كفاءات الطاقم الطبي والبحوث العلمية ونتائج العمليات الجراحية ونسبة نجاحها، والخدمات التي يقدمها المستشفى، وهو ما تفتقر إليه غالبية المستشفيات المغربية مقارنة بنظيراتها في الدول العربية الأخرى.¹⁷³

ثانيا : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2017 :

خلص المجلس أن نسبة التغطية الصحية للسكان مع نهاية سنة 2017، حسب وزارة الصحة 60 بالمائة.¹⁷⁴

ثالثا :تقرير الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة لسنة 2017 :

كشفت الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة عن أزمة حادة يعيشها القطاع الصحي، قد تكون الأسوأ في تاريخه. حسب ما جاء في تقرير صادر عن الشبكة حول واقع الصحة العمومية، لم تأت هذه الأزمة من فراغ، فكان هناك الكثير من العوامل التي تراكمت وأدت في الخمس سنوات الأخيرة إلى أزمة خانقة، تسبب فيها سوء الاختيارات وغياب الحكامة، وسوء التدبير والتسيير، وتفتشي ظاهرة الفساد، خاصة على المستوى المركزي وفي أغلب المستشفيات العمومية.

يونس بنان, تصنيف اسوأ المستشفيات العربية, جريدة " le 360 " , جريدة إلكترونية, نشر يوم 12 / 08 / 2015, للاستزادة إنظر الموقع : <http://ar.le360.ma>

173

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي, التقرير السنوي لسنة 2017, ص 12. للاستزادة انظر الموقع :

www.cese.ma¹⁷⁴

وأكد علي لطفي، رئيس الشبكة، أن الفساد تفشى بمستويات غير مسبقة في القطاع خلال الخمس سنوات الماضية، في عهد الحكومة السابقة وحكومة تصريح الأعمال، هذه الأخيرة التي عرفت إبرام عدة صفقات على مستوى وزارة الصحة. وأضاف لطفي، "من أجل تقليص حجم الفساد في القطاع يجب إيقاف الصفقات العمومية على مستوى الوزارة، وتمكين المراكز الجهوية والمستشفيات العمومية من القيام بها بشكل مستقل".

كما قد لفت التقرير إلى تفشي وانتشار الأمراض الوبائية والارتفاع الموهول في عدد من الأمراض المزمنة غير الوبائية، مثل السكري وأمراض القلب والأورام السرطانية، وعودة غير معلنة لأمراض الفقر والأوبئة، "التي سبق أن تم القضاء عليها في نهاية التسعينات من القرن الماضي كمرض الجذام"، يضيف التقرير، الذي كشف عن ارتفاع ملحوظ في المؤشرات الكلاسيكية المتعلقة بمعدل وفيات الأمهات الحوامل والأطفال دون سن الخامسة، ومعدلات أمراض السل وفيروس الكبد.

وانتقاد الشبكة المغربية الخطاب التبشيري والشعارات الكبرى وجلسات الاستماع والمناظرة الوطنية، التي وبالرغم منها، "لم تتمكن الحكومة من إخراج القطاع من أزمتة المتعددة الأبعاد والمتناقضة المظاهر، وعدم القدرة على تلبية احتياجات الناس في الولوج للعلاج، بل وعدم قدرتها على تحقيق عدالة صحية سواء للطبقات المتوسطة أو للمحرومين من الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة"، يضيف التقرير.¹⁷⁵

وأشار التقرير إلى أن الحكومة لم توفق في إيصال الدواء والعلاج إلى ساكنة البوادي والقرى النائية والمناطق المهمشة من المغرب العميق الذي يفتقد إلى الحد الأدنى الضروري من البنيات الصحية الأساسية. فضلا عن تراجع قدرة النظام الصحي على الاستجابة للحاجيات الملحة والمعبرة عنها من طرف الساكنة في المدن كما في البوادي. وكان من نتائج ذلك، ضعف ثقة المواطن في الخدمات الطبية العمومية، التي لم تعد مجانية، وتحمل المواطن العبء المادي الأكبر للخدمة الطبية مع غلاء أسعارها في القطاع الخاص، "ناهيك

تقرير للدكتور علي لطفي، رئيس الشبكة المغربية، للدفاع عن الحق في الصحة = الحياة، نشر في جريدة لكم، يوم 15 فبراير 2017.¹⁷⁵

عن دفع الناس من طرف الأطباء إلى التحول من القطاع العام إلى الخاص لإجراء الفحوصات وأخذ علاجات، بهدف مراكمة "الريح المادي". على حد تعبير رئيس الشبكة علي لطفي.

وانتهم التقرير الحكومة بمواصلتها، سنة 2016، مخططها الرامي إلى تدمير النظام الصحي العمومي، بعد استقالتها من مسؤولياتها تجاه صحة المواطن وتوقفها عند بلورة الاستراتيجيات، ودبح مجموعة من الشعارات الكبرى لتقديمها أمام البرلمان، دون أن تجد لها ترجمة على أرض الواقع، والاكتفاء بالعلاج بالمسكنات التي لا تعالج التشوهات والأمراض المزمنة التي يعاني منها القطاع الصحي.

وكشف التقرير أن ضعف التمويل وسوء التدبير والفساد أضعف قدرة المستشفيات العمومية على القيام بدورها في تقديم خدمات علاجية وصحية لائقة وذات جودة، مما يعرض أحيانا حياة مواطنين مرضى للخطر بسبب تزايد الأخطاء الطبية، "التي ارتفعت بشكل لافت في السنوات الأخيرة خاصة في القطاع الخاص، الذي يقدم علاجات ويجري عمليات بشكل سريع من أجل مراكمة الأرباح المالية على حساب صحة المواطن.. كما أنه لا يوجد مستشفى عمومي واحد لديه تأمين عن الأخطاء الطبية"، على حد قول رئيس الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة.

وحذر التقرير من ارتفاع معدل الوفيات بسبب أمراض الإسهال والكوليرا والعدوى بالديدان والتهابات الكبد وأمراض القلب والشرابين والسرطان الذي يحتل المرتبة الثانية في أسباب الوفيات بعد مرض السل المقاوم للأدوية الذي قفز إلى 3200 وفاة سنة 2016. أما مرض السيدا فإن عدد المصابين حاليا 4 آلاف مريض، 65 في المائة من المصابين يجهلون إصابتهم بهذا المرض.¹⁷⁶

وأكد ذات المصدر أن أكثر من 95 في المائة من المرضى الذين يتوفرون على تأمين صحي يتوجهون للعيادات وللمصحات بالقطاع الخاص، رغم ارتفاع أسعارها. وتحول المستشفى

تقرير للدكتور علي لطفي، رئيس الشبكة المغربية، للدفاع عن الحق في الصحة = الحياة، نشر في جريدة لكم، يوم 15 فبراير 2017.¹⁷⁶

العمومي إلى ملجأ وملاذ للفقراء وذوي الدخل المحدود الذين يتوفرون على تأمين صحي من المرضى، والذين لا يملكون القدرة على تكاليف العلاج بالمصحات الخاصة.

رابعاً : تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة 2017 :

أكد التقرير بأن المغرب لازال يعاني نقصا كبيرا في الأطر الصحية لتغطية حاجيات السكان مقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة المتوسطة، فرغم المجهودات المبذولة ما بين 2005 و2015، إلا أنه لازال يتخبط في مشاكل كثيرة. هذا ما كشفه تقرير مفصل لمنظمة الصحة العالمية الذي شمل 194 بلدا.

التقرير أوضح أن المغرب خصص 14.9 إطارا طبيا فقط، لـ 100000 مواطن مغربي ما بين 2005 و2015، ما جعله يحتل المركز 16 عربيا، مسبقا بكل من ليبيا (90 طبيبا) والسعودية (77) وقطر (76) وتونس (48)، ومتبوعا بكل من باكستان (14 طبيبا) واليمن (10) والصومال (طبيب واحد). هذا فيما بلغ عدد الأطر الطبية المخصصة لكل 100 ألف نسمة في إسبانيا 91.8 إطارا، و266 إطارا في إمارة موناكو، و218 في النرويج.

التقرير كشف، أيضا، أن عدد وفيات الأمهات في كل 100 ألف ولادة حية بلغت سنة 2015 في المغرب 121 حالة وفاة، ليحتل بذلك المرتبة 15 عربيا، مسبقا بدولة الكويت التي احتلت المرتبة الأولى بـ 4 حالات وفاة، ومتبوعا بباكستان بـ 178 حالة وفاة؛ في المقابل، سجلت في الجارة الشمالية إسبانيا 5 حالات وفاة. أما بخصوص نسبة الولادة التي يشرف عليها موظفون صحيون مؤهلون، يبرز التقرير أن عددهم بلغ في كل 100 ألف نسمة نحو 74 طبيا، ليحتل بذلك المرتبة 14 عربيا، في المقابل بلغ العدد 100 طبيب في البحرين، و92 في مصر، و74 في تونس، و45 في اليمن.¹⁷⁷

تقرير منظمة المرسد الصحي العالمي. الإحصاء الصحي 2017، منظمة الصحة العالمية. للاستزادة إنظر الموقع : www.who.int¹⁷⁷

وبالنسبة لعدد وفيات الأطفال دون سنة الخامسة من أصل كل 1000 مولود حي بلغ 27.6 طفلا سنة 2015، ليحتل المرتبة 14 عربيا، فيما بلغ عدد الوفيات في البحرين مثلا 6، وفي تونس 14 وفي الصومال 136. كما أن 0.07 من أصل 1000 مواطن مغربيين ما بين 15 و 49 عاما أصيبوا بفيروس نقص المناعة سنة 2015.

وعلى صعيد متصل، كشف التقرير أن المغرب لازال يواجه تحدي انتشار مرض السل، إذ أصاب 107 أفراد من أصل 100 ألف نسمة سنة 2015، موضحا أن المملكة تحتل المرتبة 17، مسبقة بالسودان، ومتبوعة مباشرة بأفغانستان وباكستان والصومال. وأضاف، كذلك، أن احتمال الموت بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان، والسكري، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة بين سن 30 والسن 70 في المملكة يصل إلى نسبة 16.7 في المائة، ليحتل المرتبة 5 عربيا، فيما تصل النسبة في قطر 14.1 في المائة، و 16.8 في تونس و 20 في المائة بليبيا و 31 بالمائة بأفغانستان. ومن جهة أخرى، سجل التقرير، كذلك، انتحار 4.5 مغربي من أصل 100000 نسمة بالمغرب، محتلا بذلك المرتبة 11 عربيا، ويبقى عدد المغاربة الذين يُقدّمون على الانتحار ضعيفا مقارنة مع الدولة الغربية التي وصل فيها العدد في ليتوانيا إلى 32 حالة انتحار و 35 حالة بسريلانكا.

كما أشار التقرير إلى أن نسبة الولادة بين 1000 مراهقة تتراوح أعمارهن ما بين 15 و 19 سنة في المملكة ما بين 2005 و 2014 بلغت 23 بالمائة، فيما بلغت النسبة 6 بالمائة بليبيا و 6.7 بالمائة بتونس، و 56 بالمائة بمصر، و 87 بالمائة بالسودان.¹⁷⁸

وأخيرا فقد كشف التقرير بأن المغرب يحتل الرتبة 13 بخصوص الدول العربية التي تخصص نسبة مهمة من ميزانيتها للقطاع الصحي، مبرزا أن المملكة تخصص 6 بالمائة من مجموعة الميزانية الحكومية للقطاع الصحي، في المقابل تخصص له إيران 17 بالمائة

تقرير منظمة المصد الصحي العالمي، الإحصاء الصحي 2017، منظمة الصحة العالمية. للاستزادة إنظر الموقع : [www. Who.int](http://www.who.int)¹⁷⁸

المطلب الثاني : أزمة الشباب في الشغل والسكن :

يظل الولوج للشغل والظفر بالسكن اللائق في صلب الانشغالات القصوى للشباب المغاربة. وبالتالي سنحاول دراسة هذا المطلب من خلال تحديد أزمة التشغيل التي يعاني منها الشباب المغاربة (الفرع الأول), ومحاولة توضيح إشكالية السكن لدى الشباب المغربي (الفرع الثاني).

الفرع الأول : الشباب وأزمة التشغيل :

لقد تناولت عدة تقارير وضعية الشغل والبطالة في المغربي بالدراسة والبحث, وهي تقارير صادرة عن مؤسسات تتصف بالمصداقية والموضوعية والنزاهة الفكرية (نسبيا). وتسعى في مجملها إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات الممكن اعتمادها لتجاوز مكامن الخلل المرصودة. وفيما يلي نقدم بعض هذه التقارير :

أولا : تقرير وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية لسنة 2014 :

تؤكد الأرقام المتوفرة أن الفئة النشيطة بالمغرب مكونة في أغلبها من الشباب, تعاني نقصا كبيرا في التكوين والتأهيل المهني, وتكون بالتالي معرضة للبطالة, وحسب التقرير العام المتعلق بالدراسة التشخيصية حول وضعية التشغيل بالمغرب الذي أنجزته وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية, عرف سوق الشغل بالمغرب تطورا لعدد السكان النشيطين المشغلين (15 سنة فما فوق) خلال السنوات الأخيرة, بزيادة 1,4 بالمائة ما بين سنتي 2000 و 2012. وتبلغ نسبة النساء ضمن الساكنة النشيطة المشغلة حوالي 26 بالمائة, ما بين سنوات (2000 – 2012). ويرجع ذلك إلى الاستمرار في الدراسة, صعوبة إدماج الشباب الوافدين على سوق الشغل.

تقرير منظمة المرصد الصحي العالمي, الإحصاء الصحي 2017, منظمة الصحة العالمية. للاستزادة إنظر الموقع :

www. Who.int¹⁷⁹

غير أن معدل النشاط بالمغرب يظل من أدنى المعدلات في العالم, حيث يرجع ذلك إلى ضعف مشاركة الشباب والنساء في سوق الشغل, كما أن الإدماج في سوق الشغل متفاوت جدا حسب السن والنوع, ومكانة الإقامة والجهات وكذا مستوى التأهيل. كما تشكل جودة مناصب الشغل, تحديا كبيرا, خاصة بالنسبة إلى الشباب والنساء والعمال القرويين من غير حاملي الشهادات. " إذ وعلى الرغم من الدينامية التي يعرفها المغرب, فإنه مازال عاجزا عن تلبية الطلب على العمل اللائق".

ثانيا : تقرير بنك المغرب لسنة 2016 :.

حسب المعطيات التي قدمها بنك المغرب, فإن وضعية سوق الشغل عرفت تدهوراً كبيراً خلال سنة 2016؛ حيث بلغ العدد الصافي لمناصب الشغل التي فقدتها الاقتصاد الوطني 37 ألف منصب، وهي الخسارة الأولى منذ سنة 2001، مسجلاً تراجعاً على مستوى خلق مناصب الشغل بحدّة, في القطاع الفلاحي الذي فقد 119 ألف منصب شغل، وهو أعلى مستوى يُسجل على الإطلاق.

وفي قطاع الخدمات، أشار "عبد اللطيف الجواهري", والي بنك المغرب, إلى أن عدد مناصب الشغل المحدثة في هذا القطاع كان ضعيفاً للسنة الثالثة على التوالي، وانحصر في 38 ألف منصب شغل مقابل متوسط قدره 90 ألفاً في الفترة ما بين (2000 - 2013)، وهو الأمر نفسه بالنسبة لقطاع الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية، الذي لم يحدث سوى 8 آلاف منصب شغل، أي ما مجموعه 23 ألف منصب شغل خلال العامين الأولين من تنفيذ مخطط تسريع التنمية الصناعية.¹⁸¹

التقرير العام المتعلق بالدراسة التشخيصية حول وضعية التشغيل بالمغرب، أنجزته وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية, سنة 2014. للاستزادة انظر الموقع : www.emploi.gov.ma
تقرير بنك المغرب, التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية برسم سنة 2016. للاستزادة انظر الموقع : www.bkam.ma

وبعد أن سجل البنك المركزي ضعفا في عدد مناصب الشغل المحدثّة خلال السنتين السابقتين، أوضح أن الخسارة التي تكبدها الاقتصاد الوطني في سنة 2016 تشمل فقدان 63 ألف منصب في الوسط القروي، وارتفاعا بما عدده 26 ألف منصب في الوسط الحضري. "وبذلك، انخفض عدد السكان النشيطين المشتغلين بنسبة 0,3 بالمائة ليصل إلى 10,64 مليون شخص، وتراجعت نسبة التشغيل بشكل ملموس لتنتقل من 42,8 بالمائة إلى 42 بالمائة سنة 2015. وحسب مكان الإقامة، فقد كان الانخفاض أكثر حدة في الوسط القروي حيث انخفضت هذه النسبة بواقع نقطة مئوية واحدة إلى 53,4 بالمائة مقابل 0,5 نقطة إلى 34,9 بالمائة.

أما على مستوى ظروف العمل، فقد أكد بنك المغرب إنها لا تزال هشة بالنسبة لشريحة واسعة من السكان النشيطين المشتغلين، إذ لا يستفيد أكثر من 78 بالمائة منهم من التغطية الصحية، وتصل هذه النسبة إلى 92,8 بالمائة في المناطق القروية، وإلى 64.6 بالمائة في الوسط الحضري.

كما أكدت التقرير بأن 40,6 بالمائة من هذه الساكنة عموما تعمل لساعات عمل مفرطة، 50 بالمائة بالنسبة للرجال و14,2 بالمائة بالنسبة للنساء، كما أن أكثر من 20 بالمائة من السكان النشيطين لا يتقاضون أجراً، و41.3 بالمائة مشتغلون ذاتين، و46,7 بالمائة مأجورون. بينما يشتغل ما يناهز ثلثي المأجورين دون عقد عمل، وتصل نسبة هذه الفئة إلى 89,7 بالمائة في قطاع البناء والأشغال العمومية.¹⁸²

ثالثا : تقرير المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2018 :

كشفت المندوبية السامية للتخطيط ، في مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثالث من سنة 2018 ، أن معدل البطالة انتقل من 10,6 بالمائة إلى 10 بالمائة على المستوى الوطني ومن 14,9 بالمائة إلى 14,3 بالمائة بالوسط الحضري ومن 4,6

تقرير بنك المغرب، التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية برسم سنة 2016. للاستزادة انظر ¹⁸² الموقع: www.bkam.ma

بالمائة إلى 3,9 بالمائة بالوسط القروي. كما أكدت بأن هنالك تراجع يقدر بـ 64.000 عاطل، 29.000 بالوسط الحضري و 35.000 بالوسط القروي، وانتقال عدد العاطلين، ما بين الفصل الثالث من سنة 2017 ونفس الفصل من سنة 2018، من 1.236.000 إلى 1.172.000 عاطل.¹⁸³

وأضافت المندوبية أن أهم الانخفاضات في معدلات البطالة سجلت في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة (ناقص 1,8 نقطة)، النساء (ناقص 1,3 نقطة) والأشخاص الذين يتوفرون على شهادة (ناقص 1,1 نقطة).

وأكدت أنه بالرغم من هذه الانخفاضات، يبقى معدل البطالة مرتفعا نسبيا في صفوف هذه الفئات إذ بلغ 27,5 بالمائة لدى الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة (مقابل 7,4 بالمائة لدى الأشخاص البالغين من العمر 25 سنة فما فوق)، 13,8 بالمائة لدى النساء (مقابل 8,9 بالمائة لدى الرجال) و 17,1 بالمائة لدى حاملي الشهادات (مقابل 4 بالمائة لدى الأشخاص الذين لا يتوفرون على أية شهادة).

كما قد أشارت المندوبية إلى أن معدل بطالة الحاصلين على شهادة التكوين المهني يفوق (23,9 بالمائة) ذلك المسجل لدى مجموع حاملي الشهادات البالغين من العمر 15 سنة فما فوق (17,1 بالمائة) مضيفة أن هذا المعدل يبقى مرتفعا بشكل واضح لدى للنساء (36,5 بالمائة) مقارنة مع الرجال (19,3 بالمائة) وبالنسبة للحضريين (24,2 بالمائة) أكثر من القرويين (20,6 بالمائة).

وأكدت المندوبية أنه ضمن هذه الفئة، تبقى فئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 29 سنة أكثر عرضة للبطالة بمعدل يقدر بـ 42,6 بالمائة (52,3 بالمائة بالنسبة للنساء و 37,7 بالمائة بالنسبة للرجال). مشيرتا إلى أن معدل البطالة بلغ 14,3 بالمائة

تقرير المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثالث من سنة 2018.

¹⁸³ للاستزادة انظر الموقع : www.hcp.ma

لدى الأشخاص المتراوحة أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة و 3,7 بالمائة لدى الأشخاص البالغين من العمر 45 سنة فما فوق.¹⁸⁴

وأوضحت المندوبية أن ما يقارب ستة عاطلين من بين كل عشرة (57 بالمائة) لم يسبق لهم أن اشتغلوا, (51,8 بالمائة بالنسبة للرجال و 68,1 بالمائة بالنسبة للنساء). مضيفة أن ثلثي العاطلين 67,7 بالمائة تعادل أو تفوق مدة بطالتهم السنة (64,4 بالمائة بالنسبة للرجال و 74,7 بالمائة بالنسبة للنساء).

رابعا : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2018 :

كشف التقرير أنه على الرغم من تحقيق وثيرة إيجابية في متوسط النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الوطني خلال العقد الأخير, إلا أن انعكاساتها على مستوى خلق فرص الشغل وإدماج الشباب ظل محدودا.

والمواقع أن معدل البطالة في صفوف الشباب بالمغرب يظل مرتفعا, (20 بالمائة في المتوسط). بل إن أغلب الشباب المشتغلين يعملون بالقطاع الغير المنظم وفي مناصب شغل تتسم بالهشاشة وذات اجور زهيدة, كما أنهم لا يستفيدون من الامتيازات الاجتماعية. فبدون علاقات شخصية وعائلية, لا يكفي دائما التوفر على شهادة أو امتلاك الكفاءة للحصول على منصب شغل لائق, لذلك فإن الشباب يشعرون بأنهم لا يتحكمون إلا بشكل نسبي في مستقبلهم الاقتصادي.

كما أن الشباب ذوي المستوى التعليمي المتدني والشباب المقيمين بالوسط القروي وكذا الشابات يعانون أكثر من غيرهم من عدد من الإكراهات من قبيل :

- صعوبة الولوج إلى سوق الشغل.

- العمل في القطاع الغير المنظم.

- هشاشة ظروف العمل.

تقرير المندوبية السامية للتخطيط, مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثالث من سنة 2018.
¹⁸⁴ للاستزادة انظر الموقع : www.hcp.ma

184

- ضعف المشاركة في الحياة الاجتماعية والمدنية.
- الفقر.
- تعاني الشباب على وجه الخصوص من عوائق تحول دون تمتعهم بحقوقهم الأساسية (الزواج المبكر, العمل المنزلي ...).¹⁸⁵

الفرع الثاني : الشباب وإشكالية السكن :

لقد عرف المغرب قفزة نوعية في مجال السكن, خصوصا بعد الخطاب الملكي لـ 20 السكن TVA غشت 2001, حيث تم انتاج ما يفوق 170 ألف وحدة سكنية سنويا, من خلال , الاجتماعي الذي لا يتعدى ثمنه 250 ألف درهم بدون احتساب قيمة الضريبة إلا أن هناك شريحة كبيرة لا زالت تتخبط في كيفية توفير سكن خاص بها وخصوصا فئة الأزواج الجدد والطلبة الجامعيين. علما أن عدة أحياء جامعية اقفلت م أجل الإصلاح, مما تسبب في إختلالات همت التحاق الطلبة بالفصول الدراسية. فأزيد من نصف الشباب المغربية (54 بالمائة) لازالوا يقطنون في سكن العائلة حسب دراسة قامت بها المندوبية السامية للتخطيط.

وارتباطا بنفس الموضوع, نلاحظ الزيادة في ثمن الشقق والأراضي المهيأة للسكن, وكذا الزيادة في ثمن مواد البناء, ناهيك عن المضاربات العقارية ونشاط السوق السوداء, وتعقيد المساطر البنكية للحصول على قروض السكن, مما يؤثر على القدرة الشرائية لفئة الشباب وحصولهم على مسكن يليق بالعيش الكريم.

وأمام عجز كبير في مجال انتاج السكن من جهة, وتزايد الهجرة من البادية إلى المدينة من جهة ثانية, وجد المغرب نفسه مطوقا بهدفين متكاملين؛ الأول يتمثل في تقليص العجز على مستوى إنتاج السكن, والثاني يتجسد في ضرورة الحد من مدن الصفيح ومعالجة مشكل

المنازل الآتية للسقوط. وفي هذا الإطار, واجهت الدولة, عبر سياستها العمومية, وبمشاركة القطاع الخاص, المشاكل المطروحة في السكن, بيد أنها لم تفلح إلى اليوم في معالجتها. وعلى صعيد العرض, قدر إنتاج السكني 30 ألف وحدة في بداية الألفية الحالية, وارتفع إلى 110 ألف وحدة سنة 2004, ثم انتقل إلى 150 ألف بداية من 2007, وكان من المنتظر أن يصل الإنتاج إلى 200 ألف وحدة سنة 2012 حسب مصادر رسمية. وتفيد تقديرات متفائلة لمسئولي وزارة الإسكان أن المغرب يحتاج إلى إحداث 130 ألف سكن سنويا, بغية تدارك العجز الذي يتراكم في مجال السكن الاجتماعي, وتلبية 70 ألف طلب متزايد كل سنة.¹⁸⁶ حيث تم تقليص العجز السكني, حسب وزارة السكنى وسياسة المدينة, من 840.000 وحدة بداية سنة 2012 إلى 516.000 وحدة سنة 2015, ليصل تقليصه إلى حدود 400.000 وحدة متم سنة 2016.

أمام الواقع الذي تعاني منه الفئات الشبابة, فبالإضافة إلى الفئات المتوسطة الدخل في مجال السكن, يتضح أن الوزارة المشرفة على القطاع, خلال السنوات الأخيرة, وحسب التقارير التي تقدمها, سعت جاهدة لتقديم حصيلة إيجابية من خلال مل تم إنجازه, فالفترة بين 2010 و 2015 تم التوقيع على أكثر من 905 اتفاقية لبناء 1.429,910 شقة من نوع السكن الاجتماعي بثمان 250.000 درهم. كما عملت الوزارة على التوقيع على 63 اتفاقية في إطار برنامج السكن المنخفض التكلفة 140.000 درهم لبناء ما يناهز 90.000 وحدة سنة 2015, أما بخصوص السكن الموجه للطبقة المتوسطة فقد تم التعاقد خلال الفترة 2013 – 2015 مع " هولدينغ " التهيئة العمران من أجل إنجاز 3.680 شقة وكذا مع الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين من أجا إنجاز 20.000 شقة خلال الفترة 2014 - 2016. وأيضا تم التوقيع على 21 اتفاقية لإنجاز 8162 مسكن من طرف الخواص.

إسماعيل الحمراوي, الشباب المغربي وتحديات المشاركة السياسية, مطبعة دار القلم, الطبعة الثانية, فبراير 2017. ص 59¹⁸⁶ - 60.

ومقابل هذه المعطيات الرسمية، تشير أرقام ودراسات خبراء، نشرتها الصحافة وتبنتها عدة منظمات مدنية، أن العجز المسجل في القطاع السكني يقدر بمليون وحدة؛ أي أنه كان يتعين إنجاز 216.000 وحدة سنويا خلال الفترة الممتدة من 2007-2012، زيادة على 36.000، وهو عدد الأسر التي يتعين تلبية طلبها سنويا.¹⁸⁷

¹⁸⁷ إسماعيل الحمراوي، الشباب المغربي وتحديات المشاركة السياسية، المرجع السابق، ص 61.

خاتمة عامة :

يمكننا من خلال هذا البحث أن نسجل حضور الشباب كشريحة مستهدفة في برامج وتصريحات الجهات الحكومية والغير الحكومية بالمغرب, لكننا في نفس الوقت نسجل غيابه كشريك ومساهم في وضع وصنع السياسات العمومية الموجهة له, مما يفقد هاته المبادرات معناها.

مما يجعلنا نخلص إلى أن المغرب يعيش أزمة مشاركة حقيقية, لا يمكن تجاوزها إلا من خلال إشراك الشباب وتعزيز آليات وسبل مشاركتهم ليس على المستوى القانوني فقط , وإنما يتوجب تفعيل هاته المشاركة على أرض الواقع. وبالتالي فمن الضروري أن تتغير النظرة الاستراتيجية للدولة, وأن تنمي درجة وعيها وذلك من خلال المحاولة الجدية لصنع سياسات عمومية تنموية شاملة مندمجة للشباب, والتوقف عن صنع سياسات قطاعية والنظر للشباب كأنهم مشكلة وليس حلا.

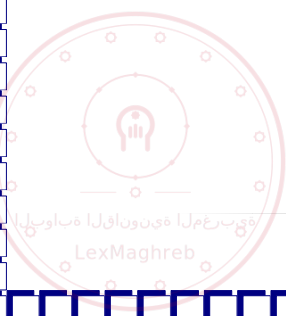
وعلى الرغم من التجارب الدولية في مجال الشباب والخطابات الرسمية الوطنية والنصوص القانونية المتعلقة بهاته الفئة, إلا أنها لم تكن كافية لتعطينا رؤية استراتيجية واضحة عن الشباب المغربي, بل كانت معزولة عن أزمة المشاركة والثقة والعزوف السياسي لدى الشباب.

وبالتالي فإن المؤسسات الدستورية بكل مكوناتها اضحت معنية اليوم أكثر كما الشباب, للانخراط الفعلي لحل هذه القضايا, وتوفير كل السبل والإمكانات لنجاح السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب, مع تجاوز النظرة الضيقة لاختزال الشباب في قطاع دون الآخر كما هو الشأن بالنسبة لقطاع الشباب والرياضة, لأن الشباب معني بالضرورة بكل القطاعات.

كما يجب على الفاعلين في صنع السياسات العمومية حل المشاكل والأزمات لمتعلقة بقضايا الشباب وخاصة التعليم, الصحة, الشغل, والسكن.... ومحاولتهم كذلك إصلاح

الماضي و كسب ثقة الشباب واستقطابهم وفسح المجال لهم للمشاركة السياسية. لأن الرهان اليوم هو بناء أجيال تكون فاعلة في تنمية الوطن, وليس عبئ على الوطن.

و يجدر التذكير بأن المغرب يتوفر بقدرات شبابية هائلة, وذات نوعية وقاعدة متينة من الكفاءات, والمعارف والخبرات ودرجة عالية من الوعي والنضج بالصالح العام. لذلك يستوجب على صناع القرار استغلال هذه الشريحة العريضة من المواهب وتأطيرهم, وتعبئة طاقاتهم والاستعانة برؤيتهم و منظورهم من أجل تنمية وتطوير مجتمعنا في الحاضر والمستقبل.



بيبلوغرافيا :

المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب :

- (1) خمري سعيد, قضايا علم السياسة : مقاربات نظرية, الرباط, مطبعة دار المناهل, 2018.
- (2) محسن الندوي, مفاهيم أساسية في السياسات العمومية, تطوان, مطبعة الخليج العربي, الطبعة الأولى, 2018.
- (3) ببير ميلر, السياسات العمومية, ترجمة د عبد المالك إحريز, مكناس, مطبعة مكتبة سجلماسة, 2018.
- (4) عطا الله خالد, السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ الجزائر نموذجاً, عمان, دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 2018.
- (5) محمد باسك منار, المشهد السياسي في المغرب : دراسات في سياقات ومآلات ما بعد دستور 2011, مراكش, مكتبة المعرفة, الطبعة الأولى 2018.
- (6) العمراني صباح, المرأة والمشاركة السياسية بالمغرب : مساهمة تحليلية للإدماج, مقاربة النوع في السياسات العمومية, الدار البيضاء, إفريقيا الشرق, الطبعة الأولى, 2018.
- (7) مؤلف جماعي, تنسيق عبد العزيز الدحماني, إشكالات صناعة القرار العمومي بالمغرب, الدار البيضاء, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 2018.
- (8) إسماعيل الحمراوي, الشباب المغربي وتحديات المشاركة السياسية, مطبعة دار القلم, الطبعة الثانية, فبراير 2017.
- (9) عبد الغني بامو, دور المحاكم المالية في تقييم منجزات السياسات العمومية, أكادير, دار العرفان, الطبعة الأولى 2017.
- (10) محمد زين الدين, القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, الدار البيضاء, مطبعة النجاح الجديدة, 2016.

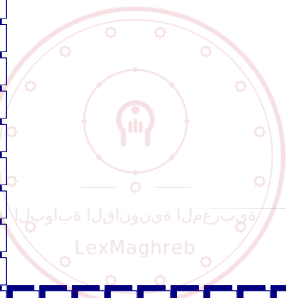
- (11) مؤلف جماعي, إشراف نسرین البغدادي, رؤى الشباب لقضايا المجتمع وقضاياهم, القاهرة, المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية, طبعة 2016.
- (12) نبيل الأندلوسي, العزوف السياسي بالمغرب, الرباط, طوبيريس, 2016.
- (13) صالح بلحاج, تحليل السياسات العامة : الجزء الأول الديناميكيات والمعارف الأساسية, الأردن, مطبعة بن مرابط, 2015.
- (14) مؤلف جماعي, تنسيق نبيل بوحميدي, السياسات العمومية ورهانات تنزيل الدستور, الرباط, مطبعة المعارف الجديدة, الطبعة الأولى, 2013.
- (15) الحاج قاسم محمد, القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, دار النشر المغربية, الطبعة الخامسة, 2013.
- (16) حسن طارق, السياسات العمومية في الدستور المغربي الجديد, الرباط, مطبعة المعارف الجديدة, الطبعة الأولى 2012.
- (17) محمد إسماعيل, الشباب والجمعيات الشبابية المشاركة : الدور والتوجهات, القاهرة, مركز المدروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات, الطبعة الأولى. 2011.
- (18) مؤلف جماعي, تنسيق إدريس لكريني, اي دور للصفاء في التأثير على أجندة السياسة العامة, مراكش, مطبعة الوراقة الوطنية, الطبعة الأولى. 2011.
- (19) عمر رحال, قراءات شبابية : التنمية المجتمعية والحكم الصالح, شركة الحسن للطباعة والنشر, الطبعة الأولى, 2010.
- (20) عبد الفتاح ياغي, السياسات العامة النظرية والتطبيق, القاهرة, منشورات العربية للتنمية الإدارية, جامعة الدول العربية, 2010.
- (21) أحمد أنور بدر, الرأي العام والسياسة العامة, القاهرة, الدار المصرية السعودية, 2010.
- (22) محمد قاسم, رسم وتنفيذ وتحليل السياسة العامة, مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 2008.
- (23) مؤلف جماعي, المشاركة السياسية والشباب في العالم العربي : الخيارات المتعثرة وآفاق التغير, لبنان, بيروت, المركز اللبناني للدراسات, الطبعة الأولى, 2008.

- (24) مؤلف جماعي, تقديم عبد الرحمن العنزي, تحليل السياسات العامة لمواجهة التطرف والإرهاب في دولة الكويت, القاهرة, دار النهضة العربية, الطبعة الأولى, 2008.
- (25) أماني قنديل, الموسوعة العربية للمجتمع المدني, مصر, الهيئة العامة للكتاب, 2008.
- (26) حسن خليل, السياسات العامة في الدول النامية, بيروت, دار المناهل اللبناني للطباعة والنشر, 2007.
- (27) محمد الغمري, مبادئ علم السياسة, مصر, الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع, 2006.
- (28) محمد قاسم القريوتي, رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة, الكويت, مطبعة ردمك, 2006.
- (29) سامية خضر صالح, المشاركة السياسية والديمقراطية : اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا, القاهرة, جامعة عين الشمس, 2005.
- (30) تامر كامل الخزرجي, النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة, عمان, دار مجدلاوي, 2004.
- (31) جهاد عودة, منتدى السياسات العامة, مركز الدراسات وإستشارات الإدارة العامة, القاهرة, 2003.
- (32) زهير عبد الكريم الكايد, الحكمانية قضايا وتطبيقات, القاهرة, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, 2003.
- (33) جمعة سلوى الشعراوي, تحليل السياسات العامة في الوطن العربي, القاهرة, مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة, 2002.
- (34) نصر محمد عارف, ابستمولوجيا السياسة المقارنة, لبنان, مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 2002.
- (35) فهمي خليفة الفهداوي, السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل, عمان, دار المسيرة, 2001.

- (36) ستيفن بوشيه, مارتن رويو, ترجمة ماجد كنج, مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار, بيروت, دار الفرابي, الطبعة الأولى, 2001.
- (37) حسن أبشر الطيب, الدولة العصرية دولة المؤسسات, الاردن, الدار الثقافية للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 2000.
- (38) أحمد شكري الصبيحي, مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي, بيروت, مركز الوحدة العربية, الطبعة الأولى, أكتوبر, 2000.
- (39) محمد حديد موفق, الإدارة العامة, هيكله الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية, عمان, دار الشروق, 2000.
- (40) جيمس أندرسون, صنع السياسات العامة, ترجمة د. عامر الكبيسي, عمان, دار المسيرة, الطبعة الأولى, 1999.
- (41) أرنولد هايد نهايمر, ترجمة أمل شرقي, السياسات العامة المقارنة, الأهلية للنشر و التوزيع, الطبعة الأولى, 1999.
- (42) غابرييل الموند, جي, بنجام باول, السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر, ترجمة هشام عبد الله, عمان, الأهلية للنشر والتوزيع, 1998.
- (43) أحمد مصطفى حسين, تحليل السياسات, مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية, دبي, مطابع البيان التجارية, 1994.
- (44) هبة أحمد نصار, تقييم السياسة العامة : قضايا للمناقشة في تحليل السياسة العامة, قضايا نظرية ومنهجية المحرر, القاهرة, مركز البحوث والدراسات السياسية, 1988.
- (45) نبيلة عبد الحليم كامل, الأحزاب السياسية في العالم المعاصر, القاهرة, دار الفكر العربي, 1982.
- (46) عمر محمد التومي الشنبناني, الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب, بيروت, لبنان, دار الثقافة, 1973.
- (47) سعد جلال, المرجع غي علم النفس, مصر, دار المعارف, 1961.

الأطروحات والرسائل :

- (1) السعيد بومعيزة, أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب : دراسة إستطلاعية بمنطقة لبليدة, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال, كلية العلوم السياسية والإعلام, جامعة الجزائر, 2005 / 2006.
- (2) رقية أشمال, مشاركة الشباب في الشأن العام المحلي بالمغرب: ما يقوله مائة شاب وشابة, رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام, جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء, كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية, المحمدية, 2009 / 2010.
- (3) عبد الواحد زيات, الشباب في السياسات العامة, رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام, كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية, المحمدية, 2011 / 2012.
- (4) أمال الراغ, مشاركة الشباب في تدبير الشأن المحلي "المجالس الشبابية مدخل للمشاركة المحلية", رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام, كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية, المحمدية, 2012 / 2013.
- (5) حضري هشام, مراكز الدراسات والأبحاث وإشكالية صنع السياسات العمومية بالمغرب, رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام, كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية, المحمدية, 2012 / 2013.
- (6) غارو حسينية, دور الأحزاب في السياسية العامة : دراسة حالة الجزائر من 1979-2011, رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات , جامعة مولود معمري تيزي وزو, الجزائر, تاريخ المناقشة 2011 / 2012 .



7) أحمد طيلىب, دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر, دراسة حالة المجلس الوطني الاقصادي والاجتماعي, رسالة لنيل دبلوم الماستر في التنظيم السياسي والإداري, كلية العلوم السياسية والإعلام, جامعة بن يوسف بن خدة, 2006 / 2007.

الدساتير :

- دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، بتاريخ 29 يوليو 2011، الجريدة الرسمية : عدد 5964 مكرر في 30 يوليو 2011، ص 3600.

القوانين التنظيمية :

- القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6640.

المقالات :

- 1) أحزام هشام, تقييم السياسات العمومية : الجهات المتدخلة والرهانات, الدار البيضاء, مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية, العدد 22, السنة 2018.
- 2) حمداوي جميل , الشباب المغربي والمشاركة السياسية, بيروت, مجلة المستقبل العربي, عدد 474, السنة 2018.
- 3) بامو عبد الغني, مساهمة المحاكم المالية في تقييم السياسات العمومية بالمغرب, الرباط, المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية, العدد 137, السنة 2017.

- (5) البقالي عبد الوهاب, أنماط الاقتراع وصنع الخريطة السياسية في المغرب, المحمدية, المجلة المغربية للسياسات العمومية, العدد 23, السنة 2017.
- (6) الخليلي محمد, إشكالية تقييم البرلمان للسياسات العمومية : على ضوء توجه المحكمة الدستورية, سلا, المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية, العدد 12, السنة 2017.
- (7) الحنودي علي, الدولة وتدبير السياسات العمومية الترابية, الدار البيضاء, المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية, العدد 134, سنة 2017.
- (8) ملاطي هشام, السياسة الجنائية في علاقتها مع السياسة العمومية للدولة, المحمدية, المجلة المغربية للسياسات, العدد 22, السنة 2017.
- (9) الشقري أسماء, تقييم البرلمان للسياسات العمومية : على الضوء المجلس الدستوري, الرباط, المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية, العدد 41, السنة 2015.
- (10) الرار عبد الغني, دور اللجان البرلمانية الدائمة في تقييم السياسات العمومية, الدار البيضاء, مجلة مسلك في الفكر والسياسة والاقتصاد, العدد 25, السنة 2014.
- (11) عبد العالي ماكوري, دور جمعيات المجتمع المدني في التحفيز على المشاركة السياسية, الدار البيضاء, مجلة رهانات, عدد 28, السنة 2014.
- (12) رشيد بلقان, دور الشباب في المغرب بين ضعف البنية وضرورة التوظيف, مجلة الأفق الديمقراطي, العدد 3-4, 2014.

التقارير والمنشورات :

- (1) قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم A/RES/72/27, سنة 2018.
- (2) تقرير لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب المغربي, حول مشروع قانون رقم 89.15, يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب و العمل الجمعي, 2018.

- (3) تقرير المندوبية السامية للتخطيط, مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثالث من سنة 2018.
- (4) تقرير المجلس الاقتصادي والبيئي, مبادرة وطنية مندمجة لفائدة الشباب المغربي, إحالة رقم 23 / 2018.
- (5) تقرير أشغال مؤتمر الاستثمار في المستقبل, "تمكين الشباب 2018", يوم 25 أكتوبر 2018, الشارقة, دولة الإمارات.
- (6) رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص مشروع القانون رقم 89.15, المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي, سنة 2017.
- (7) رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص مشروع القانون رقم 89.15, المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي, سنة 2017.
- (8) تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة, اليونسكو, أكتوبر, 2017.
- (9) تقرير مؤشر تنمية الشباب لعام 2016, الصادر عن رابطة الكومنويلث.
- (10) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي, التقرير السنوي لسنة 2017
- (11) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2016, "الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير".
- (12) تقرير بنك المغرب, التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية برسم سنة 2016.
- (13) القائمة السنوية لسنة 2015, لأفضل المستشفيات العربية, صادرة عن مختبر "ساير ماتريكس".
- (14) تقرير المؤشر العربي 2014, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- (15) تقرير التنمية البشرية لعام 2013, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- (16) تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة, اليونسكو, منظمة الأمم المتحدة, يناير, 2014
- (17) التقرير العام المتعلق بالدراسة التشخيصية حول وضعية التشغيل بالمغرب, أنجزته وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية, سنة 2014.

- (18) منتدى بدائل المغرب، " من أجل تفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، دراسة مقارنة " تقرير سنة 2013.
- (19) تقرير البحث الوطني حول الشباب، أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، بين 31 مارس و 25 أبريل 2011.
- (20) قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم A/RES/64/13، سنة 2009.
- (21) حسن طارق، تقرير حول الشباب بين رهانات المواطنة وواقع المشاركة السياسية، المناظرة الوطنية حول الشباب والسياسات العمومية والبحث العلمي 04/2009 / 03-04-02، بالمعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط.
- (22) دليل برنامج دعم المشاركة الشبابية في الانتخابات السياسية 2009، الدار البيضاء، منشورات الجمعية المغربية لتخليق الحياة العامة، الطبعة الأولى، 2009.
- (23) هاني إبراهيم، دليل مشاركة الشباب في الحياة العامة، صادر عن هيئة الإغاثة الكاثوليكية، المنظمة الكشفية العالمية، الإقليم العربي، الطبعة الأولى، 2008.
- (24) دراسة مستقبلية حول مغرب 2030، منجز طرف المندوبية السامية للتخطيط، ملخص حول تطرق نسبة الشباب والأشخاص المسنين حسب السيناريوهات، يوليو 2006.
- (25) المملكة المغربية، تقرير "خمسون سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2005"، : المستقبل يشيد والأفضل ممكن، نص تركيبي، صادر سنة 2005، بمناسبة الذكرى الخمسين لإستقلال المملكة المغربية.
- (26) وثيقة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، تقرير الشباب في العالم لعام 2005 الصادر بتاريخ دجنبر 2005، والمعائن أمام أشغال الدورة الستون للجمعية العامة.
- (27) تقرير المؤتمر الدولي الثاني للشباب، المملكة المغربية 2003، منتدى الشباب المغربي للألفية الثالثة.
- (28) تقرير أشغال المنتدى العالمي الرابع للشباب والذي سبقته الأشغال التحضيرية للشباب الفرونكوفوني المجتمع، بمدينة سالي بورتال خلال الفترة 29 يوليو و 5 غشت 2001، بالسينغال.

(29) إعلان لشبونة بشأن السياسات والبرامج المعنية بالشباب, المعتمد أثناء المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب, المنعقد في لشبونة خلال الفترة 5 و 12 غشت 1998.

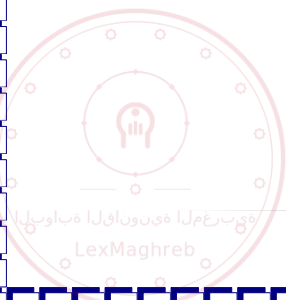
(30) خطة عمل براغا للشباب, المعتمدة في منتدى منظومة الأمم المتحدة العالمي للشباب المنعقدة ما بين 2 و 7 غشت 1997 في براغا, البرتغال.

مداخلات وندوات :

(1) د.خمري سعيد , أستاذ العلوم السياسية و رئيس شعبة القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية, ندوة فكرية حول : الحكامة الأمنية بالمغرب؛ الواقع والآفاق, نظمت برحاب جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء, كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية, المحمدية, الجمعة 1 مارس 2019.

(2) د.محمد بنطلحة الدكالي, أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاضي عياض, ندوة فكرية : حول هندسة السياسات العمومية, تنظيم طلبة ماستر السياسات الحضرية والهندسة المجالية, جامعة القاضي عياض, مراكش, 24 أبريل 2019

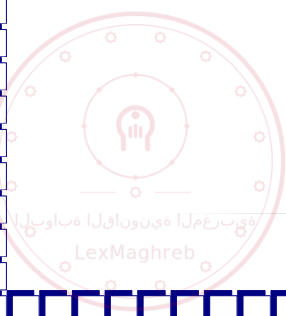
المراجع بالفرنسية :



Les Livres :

- 1) Muller pierre, les politiques publiques, France, presse universitaires de France, éditions dixième, 2013.
- 2) kulber Daniel et jacques de Maillard, Analyser les politiques, France, presse universitaires de Grenoble, édition premier, 2009.
- 3) vincent Lemieux, L'étude des politiques publiques : les acteurs et leur pouvoir, France, Université Laval, édition troisième, 2009.
- 4) Driss Abbadi, gouvernance participative locale au Maroc, imp, de fedala, Édition 2009.
- 4) Mounia- Bennani Chraïbi, Soumis et rebelles, les jeunes marocains , Casablanca , le fennec, 1995.
- 5) Robert Bruno t Muller pierre, L'état en action politiques et corporatismes, France, , presse universitaires de France, éditions premier, 1987.

المراجع بالانجليزية :

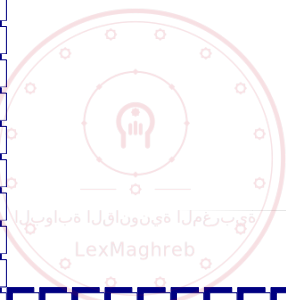


books :

- 1) William lasser, American politics : the Enduring constitution,
2 Ed, borson, Houghton Mifflin company, 1999.

REPORTS :

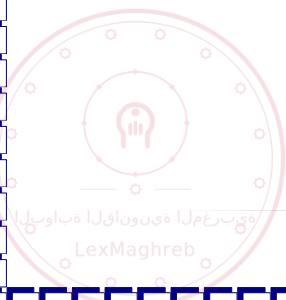
- 1) National youth councils publisher : taking it global,
Toronto, Canada 1 st Ed, April 2006.
- 2) Arab youth strategizing for the millennium development
goals, Pnud, 2006.



المواقع الالكترونية :

- (1) البنك الدولي : www.worldbank.org
- (2) منظمة الأمم المتحدة : www.un.org
- (3) المعهد الدولي للشؤون الدولية : www.ndi.org
- (4) منظمة الصحة العالمية : www.who.int
- (5) اليونسكو : www.unesco.org
- (6) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : www.undp.org
- (7) المجلس الوطني لحقوق الانسان : www.cndh.ma
- (8) مجلس النواب, البرلمان, المملكة المغربية : www.chambredesrepresentants.ma
- (9) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي : www.cese.ma
- (10) المجلس الأعلى للحسابات : www.courdescomptes.ma
- (11) المندوبية السامية للتخطيط : www.hcp.ma
- (12) بنك المغرب : www.bkam.ma
- (13) وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية : www.emploi.gov.ma
- (14) هسبريس : www.hespress.com
- (15) موقع الوقت : www.elwaght.com
- (16) موقع سبق : www.sabq.com

فهرس الرسالة :



مقدمة عامة : 01.....

الفصل الأول : الإطار النظري والمفهومى لموقع الشباب فى السياسات العمومية : 09....

المبحث الأول : ماهية الشباب والسياسات العمومية : 11.....

المطلب الأول : ماهية الشباب : 11.....

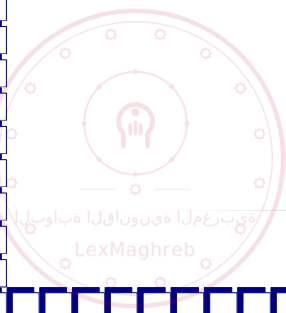
- الفرع الأول: مفهوم الشباب : 11.....
- الفرع الثاني : صعوبة تحديد مرحلة الشباب : 12.....
- الفرع الثالث : التحديد التقريبي لفترة المراهقة والشباب : 13.....
- الفرع الرابع : أهمية عنصر الشباب : 15.....

المطلب الثاني : نشأة وتطور مفهوم السياسات العمومية : 15.....

- الفرع الأول : مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى : 16.....
- الفرع الثاني : مرحلة ما بين الحربين الأولى والثانية : 17.....
- الفرع الثالث : مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية : 18.....

المطلب الثالث : ماهية السياسات العمومية : 20.....

- الفرع الأول : تحديد مفهوم السياسات العمومية : 21.....
- الفرع الثاني : تصنيفات السياسات العمومية : 25.....
- الفرع الثالث: العناصر المكونة للسياسات العمومية : 29.....
- الفرع الرابع : خصائص السياسات العمومية : 31.....



المبحث الثاني : الفاعلون في صنع السياسات العمومية : 34.....

المطلب الأول : الفاعلون الرسميون في صنع السياسات العمومية : 34.....

- الفرع الأول : السلطة التشريعية : 34.....

- الفرع الثاني : السلطة التنفيذية : 36.....

- الفرع الثالث : السلطة القضائية : 37.....

- الفرع الرابع : الجهاز الإداري : 39.....

المطلب الثاني : الفاعلون الغير الرسميون في صنع السياسات العمومية : 41.....

- الفرع الأول : الأحزاب السياسية : 42.....

- الفرع الثاني : المجتمع المدني : 44.....

- الفرع الثالث : جماعات الضغط : 47.....

- الفرع الرابع : الرأي العام : 50.....

- الفرع الخامس : مراكز الأبحاث والدراسات : 53.....

المبحث الثالث : عمليات صنع السياسات العمومية : 55.....

المطلب الأول : أجندة وصياغة السياسات العمومية : 55.....

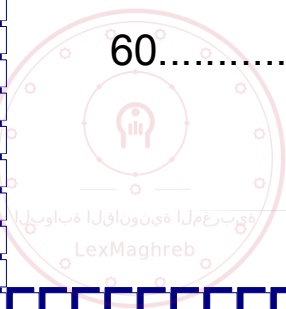
- الفرع الأول : أجندة السياسات العمومية : 55.....

- الفرع الثاني : صياغة السياسات العمومية : 58.....

المطلب الثاني : تبني وتنفيذ السياسات العمومية : 59.....

- الفرع الأول : تبني وإقرار السياسات العمومية : 59.....

- الفرع الثاني : تنفيذ السياسات العمومية : 60.....



المطلب الثالث : تقييم السياسات العمومية : 62.....

- الفرع الأول : تحديد مفهوم تقييم السياسات العمومية : 62.....

- الفرع الثاني : أشكال تقييم السياسات العمومية : 63.....

- الفرع الثالث : معايير تقييم السياسات العمومية : 65.....

الفصل الثاني : حضور الشباب في السياسات العمومية : 66.....

المبحث الأول : إدماج الشباب في السياسات العمومية : 68.....

المطلب الأول : المرجعيات الدولية لمشاركة الشباب في صنع السياسات العمومية : 68....

- الفرع الأول : مكانة الشباب في ظل عصبة الأمم والجمعية العامة للأمم المتحدة : 68.....

- الفرع الثاني : مكانة الشباب في ظل الإعلانات والبرامج الأممية والتقارير الدولية : 72....

المطلب الثاني : موقع الشباب في ظل الإصلاحات الدستورية : 80.....

- الفرع الأول : الشباب وحق المشاركة السياسية : 80.....

- الفرع الثاني : مكتسبات الشباب الدستورية : 81.....

المطلب الثالث : سبل تعزيز مشاركة الشباب في صنع السياسات العمومية : 83.....

- الفرع الأول : آليات تمكين الشباب : 84.....

- الفرع الثاني : الشباب والحكمة في تدبير السياسات العمومية : 86.....

المبحث الثاني : الشباب وتحديات المشاركة السياسية : 88.....

المطلب الأول : علاقة الشباب مع الأحزاب السياسية والانتخابات : 88.....

- الفرع الأول : علاقة الشباب بالأحزاب السياسية : 89.....

- الفرع الثاني : علاقة الشباب بالانتخابات : 91.....

المطلب الثاني : علاقة الشباب بالمجتمع المدني :.....96

- الفرع الأول : انخراط الشباب في جمعيات المجتمع المدني :.....96

- الفرع الثاني : مثبطات المجتمع المدني :.....97

المطلب الثالث : علاقة الشباب بالمؤسسات الشبابية :.....101

- الفرع الأول : الشباب والشبيبات الحزبية :.....101

- الفرع الثاني : الشباب والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي :.....105

المبحث الثالث : الشباب المغربي واقع الحال والتحديات الكبرى :.....119

المطلب الأول : أزمات الشباب في التعليم والصحة :.....121

- الفرع الأول : الشباب وأزمة التعليم :.....121

- الفرع الثاني : الشباب وأزمة الصحة :.....130

المطلب الثاني : أزمات الشباب في الشغل والسكن :.....136

- الفرع الأول : الشباب وأزمة التشغيل :.....136

- الفرع الثاني : الشباب وأزمة السكن :.....141

خاتمة عامة :.....144

الملاحق :.....146

المراجع :.....147

فهرس الرسالة :.....161

